E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1995/33/Rev.1
E/ICEF/1995/9/Rev.1
11 January 1996
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة

تقرير عن الدورات العادية الأولى والثانية والثالثة، والدورة السنوية لعام ١٩٩٥

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الوثائق الرسمية، ١٩٩٥
الملحق رقم ١٣

300196 260196 96-00890

المحتويات

الفصل		الفقـــرات	الصفحة
	الجزء الأول		
	الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٥		
أولا -	تنظيم الدورة	١ -١١	٧
	ألف - تأبين جيمس ب. غرانت	١ -٤	٧
	باء - افتتاح الدورة	٥ -٩	٧
	جيم - انتخاب أعضاء المكتب	١٠	٨
	دال - إقرار جدول الأعمال	١١	٩
ثانيا -	مداولات المجلس التنفيذي	١٢ -١١٥	١٠
	ألف - استعراض إدارة اليونيسيف	١٢ -٤٠	١٠
	باء - متابعة تقييم اليونيسيف الذي أجراه مانحون متعددون	٤١ -٤٥	١٦
	جيم - العمليات في حالات الطوارئ	٤٦ -٦١	١٧
	دال - تحسين عملية النظر في توصيات البرامج القطرية والموافقة عليها	٦٢ -٧٤	٢٢
	هاء - مرافق المؤتمرات في مبنى مقر اليونيسيف . .	٧٥ -٨٥	٢٤
	واو - آليات استعراض وتنفيذ التوصيات التي تصدرها مستقبلا لجنة السياسة الصحية المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية، ولجنة التعليم المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) واليونيسيف	٨٦ -٩١	٢٦
	زاي - التقارير السنوية الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي	٩٢ -٩٤	٢٨

حاء - تحديد موقع لوجود إقليمي في وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة ودول بحر البلطيق ٩٥-١٠٣ ٢٨

المحتويات (تابع)

طاء - تنسيق أنشطة اليونيسيف بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ١٠٤-١١١ ٣٠
ياء - جائزة موريس بات المقدمة من اليونيسيف . . . ١١٢-١١٣ ٣٢
كاف - ملاحظات ختامية ١١٤-١١٥ ٣٢

الجزء الثاني

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٥

أولا - تنظيم الدورة ١١٦-١٢٣ ٣٤
ألف- افتتاح الدورة ١١٦-١١٨ ٣٤
باء- إقرار جدول الأعمال ١١٩-١٢٣ ٣٤
ثانيا - مداولات المجلس التنفيذي ١٢٤-٢٤١ ٣٧
ألف- استعراض إدارة اليونيسيف ١٢٤-١٤٩ ٣٧
باء- مقترحات تتعلق بتعاون اليونيسيف واستعراضات البرامج ١٥٠-٢١٢ ٤٢
جيم- تقارير عن الزيارات الميدانية التي قام بها أعضاء المجلس التنفيذي لافريقيا وآسيا ٢١٣-٢٢٠ ٥٦
دال- تقرير اللجنة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالسياسة الصحية عن دورتها التي عقدت في جنيف في ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥ . . . . . ٢٢١-٢٢٦ ٥٨
هاء- متابعة اليونيسيف للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ . ٢٢٧-٢٣٥ ٥٩
واو- مسائل أخرى ٢٣٦-٢٣٩ ٦١

زاي- اختتام الدورة ٢٤٠-٢٤١ ٦٢

المحتويات (تابع)

الجزء الثالث

الدورة السنوية لعام ١٩٩٥

أولا - تنظيم الدورة ٢٤٢-٢٤٧ ٦٤
ألف- افتتاح الدورة ٢٤٢-٢٤٣ ٦٤
باء- إقرار جدول الأعمال ٢٤٤-٢٤٧ ٦٤
ثانيا - مداولات المجلس التنفيذي ٢٤٨-٣٦٥ ٦٦
ألف - تقرير المدير التنفيذي ٢٤٨-٢٦٤ ٦٦
باء - متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل . . . ٢٦٥-٢٦٨ ٦٩
جيم - استراتيجيات اليونيسيف في مجال التعليم الأساسي ٢٦٩-٢٨٠ ٧٠
دال - عملية بطاقات المعايدة وما يتصل بها من عمليات ٢٨١-٢٩٤ ٧٢
هاء - ضمان بقاء الطفل وحمايته ونمائه في افريقيا . ٢٩٥-٣٠٦ ٧٥
واو - الاستعراض التنظيمي: مسائل تتعلق بمهمة اليونيسيف ٣٠٧-٣٢٢ ٧٨
زاي - مقترحات بشأن استعراض تعاون اليونيسيف وبرامجها ٣٢٣-٣٣٧ ٨١
حاء - استراتيجيات اليونيسيف في مجال المياه والمرافق الصحية البيئية ٣٣٨-٣٥٠ ٨٤
طاء - أعمال أخرى ٣٥١-٣٦٣ ٨٧
ياء - ملاحظات ختامية قدمتها المديرة التنفيذية ورئيس المجلس ٣٦٤-٣٦٥ ٨٩
ثالثا - التقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٦٦-٣٨١ ٩٠

ألف -	التدابير المتخذة لتنفيذ أحكام استعراض سياسة الأنشطة التنفيذية الذي يجري كل ثلاث سنوات	٣٦٨-٣٧٦	٩٠
باء -	متابعة المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية .	٣٧٧-٣٧٨	٩٢
جيم -	متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية .	٣٧٩-٣٨١	٩٢

الجزء الرابع

الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٥

أولا -	تنظيم الدورة	٣٨٢-٣٨٨	٩٥
ألف -	افتتاح الدورة	٣٨٢-٣٨٣	٩٥
باء -	إقرار جدول الأعمال	٣٨٤-٣٨٨	٩٥
ثانيا -	مداولات المجلس التنفيذي	٣٨٩-٥٣٤	٩٨
ألف -	الاستعراض الإداري لليونيسيف	٣٨٩-٣٩٧	٩٨
باء -	التقرير المرحلي عن مراجعة حسابات مكتب كينيا القطري	٣٩٨-٤٠٧	١٠٠
جيم -	الاستراتيجية الصحية لليونيسيف	٤٠٨-٤١٨	١٠٢
دال -	متابعة المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية . .	٤١٩-٤٢٨	١٠٥
هاء -	ميزانية الدعم الإداري والبرنامجي: تقديرات ميزانية خط الأساس لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧	٤٢٩-٤٤٣	١٠٧
واو -	التوصية الخاصة بميزانية خط الأساس البرنامجية للصناديق العالمية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ . .	٤٤٤-٤٥٠	١١١
زاي -	الخطة المالية المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٥-١٩٩٨	٤٥١-٤٦٠	١١٣
حاء -	التقارير والبيانات المالية لليونيسيف	٤٦١-٤٦٦	١١٥
طاء -	متابعة المقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي	٤٦٧-٤٧٠	١١٦
ياء -	أساليب عمل المجلس التنفيذي وإجراءاته، بما في ذلك نمط المقررات التي سيتخذها المجلس التنفيذي في المستقبل	٤٧١-٤٩٣	١١٧
كاف -	المسائل التي يتناولها المجلس التنفيذي في دوراته وبرنامج عمله لعام ١٩٩٦	٤٩٤-٤٩٨	١٢١
لام -	مسائل أخرى	٤٩٩-٥٣٠	١٢٢
ميم -	ملاحظات ختامية	٥٣١-٥٣٤	١٢٩

المرفق القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي خلال عام ١٩٩٥ . . . . . ١٣٠

الجزء الأول

الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٥

المعقودة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ١ إلى ٣،
و في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٥

أولا - تنظيم الدورة

ألف - تأبين جيمس ب. غرانت

١ - افتتح الرئيس الدورة طالبا دقيقة صمت في ذكرى جيمس ب. غرانت، المدير التنفيذي السابق لليونيسيف، الذي توفي، لإصابته بالسرطان، في ٢٨ كانون الثاني/يناير عن ٧٢ عاما. وكان السيد غرانت قد خدم كمدير تنفيذي، برتبة وكيل أمين عام، لمدة ١٥ عاما حتى استقالته لاعتلال صحته في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

٢ - وفي اقتباس من بيان أصدره الأمين العام عقب وفاة السيد غرانت، قال الرئيس "هناك الملايين من الأطفال في العالم النامي الذين قد لا يعرفون أبدا اسم جيمس ب. غرانت، ولكن من بقي منهم أحياء بعده قد أفادوا، بالفعل والى حد بعيد، في صحتهم ونموهم وتعليمهم، من جهوده الفذة التي بذلها من أجلهم". ومضى الرئيس الى القول بأن مدى وأثر قيادة السيد غرانت كانا بلا حدود، مضيفا أنه "من خلال التزامه ورؤيته وتفانيه، بدأ العالم يعرف حالات الطوارئ "الصامتة" و"الصارخة" مع كل استجابة من اليونيسيف التي نذرت نفسها من أجل بقاء الأطفال والنساء أحياء ومن أجل حمايتهم ونمائهم".

٣ - وأثنى ممثلون لأكثر من ٤٠ وفدا ولوكالات الأمم المتحدة على السيد غرانت لما أبدى، من أجل قضية الأطفال والنساء، من حب ورؤية وقيادة وتفان عظيم. ونقل كثيرون منهم رسائل تعاز شخصية من رؤساء دولهم أو حكوماتهم الى أسرة السيد غرانت والى أسرة اليونيسيف الكبيرة. واستشهد الكثير من المتحدثين بمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل على أنه أكبر نجاح له، وأقر كثيرون بدوره في صياغة وتصديق اتفاقية حقوق الطفل. وقد قيل إن الاحترام والدعم، اللذين نالتهما اليونيسيف، إنما يعودان الى قوة شخصيته. وكان لرؤيته وأفكاره أثر عظيم على السياسات الداخلية في البلدان النامية والبلدان الصناعية على حد سواء، بحسب قول الكثير من المتحدثين.

٤ - وقال المدير التنفيذي بالنيابة "إن أعظم أمنية لجيمس كانت هي أن تـُواصل سفينة اليونيسيف سيرها الى الأمام بكل طاقتها". وقال إن وفاة السيد غرانت، "هي بداية لتحديات جديدة، لنا جميعا، لضمان أن تواصل اليونيسيف زخمها وقوتها والتزامها".

باء - افتتاح الدورة

٥ - أعلن الرئيس أن الأمين العام عيـّن الدكتور ريتشارد جولي، نائب المدير التنفيذي لشؤون البرامج، مديرا تنفيذيا بالنيابة ريثما يتم تعيين مدير تنفيذي جديد. وإنه التقى بالأمين العام لمناقشة

عملية التشاور بشأن التعيين وقال إن الأمين العام يريد أن يضمن عملية تشاور شاملة مع كل أعضاء المجلس التنفيذي.

٦ - وباسم المجلس التنفيذي، أعرب الرئيس عن تعازيه لحكومة وشعب اليابان في أعقاب الزلزال المدمر الذي ضرب مؤخرا مدينة كوبي، مخلفا وراءه ٠٠٠ ٥ قتيل وأكثر من ٠٠٠ ٢٥ جريح ونحو ٠٠٠ ٣٠٠ شخص بلا مأوى. ورد ممثل اليابان بأن حكومته تقدر عاليا عبارات المواساة الكثيرة ومساعدة الإغاثة التي قدمت من بلدان كثيرة من أرجاء العالم.

٧ - وقال الرئيس إن انتخابه مفخرة لبلده، وإن لبنان فخور جدا بأن يكون أول بلد من المنطقة العربية يشغل ذلك المنصب. وإن لبنان يواصل مسيرته لبلوغ أهداف منتصف العقد وإنه قد أوشك على بلوغها. وأن برنامج عمل حكومته الوطني يجري تنفيذه بخطى متسارعة. وحثّ جميع الحكومات على إبداء التزامها نحو الأطفال ونحو اليونيسيف بدعم جهود المنظمة (انظر E/ICEF/1995/CRP.7 للرجوع الى النص الكامل لملاحظاته).

٨ - وأعلن المدير التنفيذي بالنيابة أن السيد كول غوتم، مدير شعبة البرامج، سيعمل أيضا كنائب مؤقت للمدير التنفيذي، لشؤون البرامج.

٩ - وقال المدير التنفيذي بالنيابة إن لليونيسيف أولويتين رئيسيتين في عام ١٩٩٥: مواصلة الدعم القوي للبرامج القطرية مع التركيز بوجه خاص على تحقيق أهداف منتصف العقد في أكبر عدد ممكن من البلدان؛ وتعزيز الإدارة والمساءلة وفعالية الكلفة والشفافية في اليونيسيف، باستخدام دراسة الإدارة، التي أُنجزت مؤخرا، كدليل وحافز على العمل. وأضاف أن تحقيق أهداف عام ١٩٩٥ سيمهد الطريق لتحقيق الأهداف الأوسع لعام ٢٠٠٠، وأعرب عن الأمل في أن تتمكن الحكومات كافة من أن توحد جهودها لمواصلة الاضطلاع بهذه الطائفة من التدابير العملية المحددة. (انظر E/ICEF/1995/CRP.8/Rev.1، للحصول على النص الكامل لملاحظاته).

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

١٠ - انتخب أعضاء مكتب المجلس التنفيذي للفترة من ١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، على النحو التالي:

الرئيس: سعادة السفير خليل مكاوي (لبنان)

نواب الرئيس: السيد بيترو دوميتريو (رومانيا)
السيد ارميا إ. كلين - ليومبين توبينج (سورينام)
السيد لينارث هجيلمارك (السويد)
السيدة أوا عويدراجو (بوركينا فاصو)

دال - إقرار جدول الأعمال

١١ - أُقر جدول أعمال الدورة بصيغته الواردة في الوثيقة E/ICEF/1995/2 و Corr.1. وضم جدول الأعمال البنود التالية:

١ - افتتاح الدورة: ملاحظات الرئيس والمدير التنفيذي

٢ - إقرار جدول الأعمال المؤقت

٣ - استعراض إدارة اليونيسيف

٤ - متابعة تقييم اليونيسيف الذي أجراه مانحون متعددون

٥ - عمليات الطوارئ

٦ - تحسين عملية النظر في توصيات البرامج القطرية والموافقة على هذه التوصيات

٧ - متابعة مسألة مرافق المؤتمرات في مبنى مقر اليونيسيف

٨ - آليات استعراض وتنفيذ التوصيات التي ستصدرها مستقبلا لجنة السياسة الصحية المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية ولجنة التربية المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) واليونيسيف.

٩ - التقارير السنوية المقدمة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٠ - تقرير عن تحديد موقع "لوجود إقليمي" في وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة ودول بحر البلطيق

١١ - تنسيق أنشطة اليونيسيف المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب

١٢ - انتخاب ممثلي المجلس التنفيذي في لجنة التعليم المشتركة بين اليونسكو واليونيسيف، لفترة السنتين ١٩٩٥ - ١٩٩٦.

١٣ - جائزة موريس بات لعام ١٩٩٥، المقدمة من اليونيسيف

١٤ - اتخاذ المقررات

١٥ - أعمال أخرى

١٦ - كلمتان ختاميتان يدلي بهما المدير التنفيذي والرئيس

ثانيا - مداولات المجلس التنفيذي

ألف - استعراض إدارة اليونيسيف

١٢ - عُرض على المجلس التنفيذي الموجز التنفيذي لاستعراض إدارة اليونيسيف الذي أجرته شركة بوز - الين وهاملتون (E/ICEF/1995/AB/L.1). وأبلغ الرئيس الوفود، بالإضافة الى ذلك، أن جميع أعضاء المجلس التنفيذي والوفود المعنية التي لها صفة مراقب كانوا قد تلقوا نسخا لكامل نص الدراسة بالانكليزية. وان التقرير كان قد قدم الى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي سترفع بدورها تقريرا في هذا الشأن الى المجلس التنفيذي في وقت لاحق من السنة.

١٣ - وقال المدير التنفيذي بالنيابة إنه لن تتخذ أية قرارات حتى يكون المجلس التنفيذي قد أبدى تعليقاته على الدراسة. وإن الردود الأولى لأمانة اليونيسيف كانت إيجابية بشكل قوى وواسع النطاق. وإن التقرير افتقر الى الدقة في بعض الوقائع، لكن التقرير وتوصياته عموما سيفيدان اليونيسيف، ويحضان الإدارة على القيام بواجبها بصورة أفضل. وأن الأمانة ملتزمة بجعل الاستعراض وتنفيذ الدراسة عملية تقوم على المشاركة. وتم حتى تاريخه استعراض داخلي، جرى في المقر أولا ثم مع المديرين الإقليميين. وقد وزعت نسخ من الدراسة على الرابطة العالمية لموظفي اليونيسيف وعلى جميع المكاتب الميدانية. وبعد هذه الدورة، سيقوم المديرون الإقليميون والموظفون التنفيذيون بإجراء دراسة متعمقة للاستعراض لوضع خطة تنفيذ استراتيجية شاملة. وستنشأ فرقة عمل للتنفيذ يرأسها أحد المديرين الإقليميين. وكان السيد جي بري، الذي نسق أعمال تحضير التقرير لشركة بوز - الين وهاملتون، قد وافق على العمل كمستشار خلال عام ١٩٩٥. وستخصص الإدارة والموظفون، على حد سواء، قدرا كبيرا من الوقت لهذه العملية. وعلاوة على ذلك، قد يود المجلس التنفيذي إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية يتألف من ممثلين عن الأمانة والمجلس.

١٤ - وقال إن من القرارات التي اتخذت، قرارا بالربط بين استعراض وعرض الميزانيات البرنامجية للمكاتب القطرية وبين ميزانيات الدعم الإداري والبرنامجي لهذه المكاتب بدءا من عام ١٩٩٦. إذ أن من شأن ذلك أن يزيد من الشفافية ويصون البرامج القطرية على مدى دوراتها الخمسية.

١٥ - وقدم السيد بري لاستعراض الإدارة وأتبعه بعرض شرائح. وقد شارك في المشروع أكثر من ١ ٠٠٠ شخص وأعضاء الفريق العامل، التابع للمجلس التنفيذي، والمفتوح العضوية والمعني بمتابعة التقييم الذي قام به مانحون متعددون، ومجموعة خبراء فريق دلفي، فضلا عن، حلقات العمل المتخصصة التي عقدت كجزء من الاستعراض. وضم الاستعراض أكثر من ٨٠ توصية شملت حوالي ١٥٠ إجراء محددا.

١٦ - وغطت التوصيات المجالات التالية:

(أ) القيادة والهيكل، بما في ذلك إنشاء وظيفة معاون للمدير التنفيذي وفريق للإدارة الميدانية؛ وكذلك إنشاء علاقات تسلسل إداري جديدة للموارد البشريـــة وعمليات بطاقات المعايدة وما يتصل بها وشعبة الإمداد؛ وإحداث تغييرات في المكاتب الإقليمية؛

(ب) إجراء استعراض لرسالة اليونيسيف في حالات الطوارئ ولإدارة موارد الإعلام. وللأولويات البرنامجية، وللحاجة لإيلاء أولوية أكبر للعلاقة مع اللجان الوطنية لليونيسيف؛

(ج) عمليات في عدد من المجالات، بما في ذلك إعطاء أولوية كبيرة للموارد البشرية؛ والحاجة الى تناسق جديد في التخطيط للأهداف العالمية وعلاقتها بالبرامج القطرية؛ وإعادة تصميم سوقي لعمليات الإمداد والمحاسبة والتسويق وخدمة الزبائن في عمليات بطاقات المعايدة وشعبة الإمداد؛ وفعالية كلفة أنشطة الإعلام في شعبة الإعلام؛ ومسائل تتعلق بحسن الإدارة.

١٧ - وقال إن هناك حاجة الى وضع أولويات لأن عدد التوصيات في حد ذاته قد يؤدي الى شيء من الارتباك. وأضاف أن من الأهمية أن يدرك المجلس التحدي الماثل في تنفيذ التغيير في منظمات معقدة كبيرة وأن العملية لا ينبغي أن ينظر إليها ببساطة لأن من شأن ذلك أن يشكل انقطاعا كبيرا عن السلوك في الماضي. وفيما فقدت اليونيسيف قائدا آسرا والموظفون على عتبة تغيير كبير، تمس الحاجة الى الانضباط وحُسن التقدير وحُسن التوقيت. فالنجاح يعني أن جميع تحسينات الأداء المعتزمة ستتم وتنفذ في مواقيتها ووفقا للميزانية. وأما الفشل فسيكون ثمنه باهظا. فالوقت والموارد والأموال ستذهب سدى؛ والتحسينات لن تتحقق، والأداء التنظيمي سيضعف، وستسري موجة جديدة من انعدام الثقة بين الموظفين عموما، الذين هم في حالة نفسية سيئة، لذا يتعين أن تخضع عملية التغيير لإدارة حسنة منذ البداية. وينبغي لليونيسيف أن تواصل التركيز على أهدافها خلال عملية التغيير.

١٨ - وكانت الوفود شبه مجمعة على الثناء على السيد بري وشركة بوز - الين وهاملتون لما تميز به استعراض إدارة اليونيسيف من مستوى رفيع وشمولية. وأعرب متحدثون كثيرون عن تقديرهم لأمانة اليونيسيف لتعاونها مع الخبراء الاستشاريين وللانفتاح الذي أبدته تجاه الدراسة وللملاحظات الافتتاحية التي أبداها المدير التنفيذي بالنيابة. واتفقت الوفود مع السيد بري على أن اليونيسيف بحاجة الى أن تركز على رسالتها خلال فترة التنفيذ وألا تركز على التغيير حصرا. واتفقت وفود عديدة على أن اليونيسيف حققت حتى اليوم نجاحا كبيرا وأن عليها أن تحتفظ بهويتها ورسالتها الفريدتين في منظومة الأمم المتحدة. وقيل إن التحدي خلال هذه العملية سيتمثل في الحفاظ على أحسن ما تمتعت به اليونيسيف وتطويره، بما في ذلك موظفوها. واقترحت عدة وفود ربط تنفيذ استعراض إدارة اليونيسيف بأنشطة المتابعة، وبتقييم اليونيسيف الذي اضطلع به مانحون متعددون، وبالإصلاحات الأخرى في الأمم المتحدة بما في ذلك المناقشات بشأن تمويل الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية.

١٩ - وقالت معظم الوفود إنه ينبغي للمجلس التنفيذي أن يركز في هذه الدورة لا على موضوع التوصيات ولكن على وضع إجراء واستراتيجية للتنفيذ. وقال متحدث إن الاستعراض ليس مخططا وافيا للعمل، ذلك أن هناك حاجة الى اقتراحات وإطار زمني للتنفيذ وأنه ينبغي لإدارة اليونيسف الاضطلاع بالمسؤولية الأولى عن تنفيذهما. واقترح أن تبدأ أمانة اليونيسيف بتقديم توصيات حول طريقة التنفيذ فتصنف التوصيات بين توصيات يمكن للأمانة تنفيذها دون موافقة المجلس، وتوصيات تتطلب مزيدا من الدراسة، وأخرى تقتضي موافقة المجلس. واقترحت وفود أخرى أن يفرق المجلس والأمانة بين التوصيات التي تترتب عليها آثار في ميزانية فترة السنتين المقبلة وبين التوصيات التي يمكن متابعتها في تاريخ لاحق. وشدد متحدث آخر على أنه، وإن ينبغي للمجلس والأمانة تفادي العمل بتسرع، فإنه ينبغي لهما الوصول الى اتفاق وتنفيذ التوصيات الضرورية بكل السرعة الواجبة، ومع مراعاة متى يمكن تعيين المدير التنفيذي الجديد.

٢٠ - وقالت متحدثة أخرى إن جهاز التنمية في حكومتها فرغ من إعادة تنظيم مضنية وشاقة خلال السنوات الخمس الماضية. وإن الدروس المستخلصة قد تكون ذات نفع لليونيسيف. وإن من الأهمية تعيين شخص رفيع المستوى لإدارة العملية يكون مديرا ممتازا ويحوز ثقة الجميع ويستطيع بدء العمل في أقرب وقت ممكن. وينبغي أن تكون وراء العملية، باستمرار ودأب، إدارة عليا. ولابد أن تكون هناك شفافية، داخل المنظمة وخارجها على حد سواء، كما ينبغي أن تكون ثمة مشاركة من القاعدة الى القمة، ولعلها تكون من خلال حلقات العمل أو أفرقة مخصصة. ولأنه لن تكون هناك فرصة ثانية، فإنه يتعين على المنظمة مواصلة العمل بأقصى سرعة ممكنة وبجهد فائق. وقال المدير التنفيذي بالنيابة إن مديرا إقليميا قد عين لإدارة العملية.

٢١ - واتفق كثير من المتحدثين على التوصية بأن تعد اليونيسيف بيانا مستكملا عن رسالتها وأن يتم أيضا إعداد بيان عن رسالتها في حالات الطوارئ، وقال أحد الوفود إن اتفاقية حقوق الطفل ينبغي أن تكون إطارا لعمل اليونيسيف، لكن دراسة إدارة اليونيسيف ليست واضحة حول هذه المسألة. واقترح المتحدث أن يستعمل كمرجع لهذه الغاية بيان كان قد القاه المدير التنفيذي السابق أمام اللجنة الثالثة. واقترح وفد آخر المحافظة على الرسالة المزدوجة لليونيسيف كداعية عالمية ووكالة محلية تقدم الرعاية. وفيما يتعلق بالعمليات في حالات الطوارئ، قال أحد الوفود إن اليونيسيف في حاجة، ولا سيما مع مراعاة محدودية الموارد المتاحة لها، الى تحسين التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وقال متحدث آخر إن الاستعراض افترض عدة مواقف منها الاتجاه المتوقع لانخفاض التمويل. وان من الضرورة أن يؤخذ في الاعتبار موقف البلدان المتلقية وكذا البلدان المانحة.

٢٢ - وأعرب أحد الوفود عن القلق من أن الهيكل التنظيمي الجديد المقترح في الاستعراض ضخم القمة على ما يبدو. وان بعض التوصيات جنحت أكثر من اللازم في ذلك الاتجاه رغم أن الحاجة كانت الى تهذيب التنظيم في المقر.

٢٣ - وقال أحد الوفود إن من الأهمية البالغة أن تتفق إصلاحات اليونيسيف مع الإصلاحات المقترحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي والوكالات الأخرى.

فقد ناقش المجلس التنفيذي، في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٤ على سبيل المثال، استخدام نماذج للميزانية مشابهة للنماذج التي تستخدمها الوكالات الأخرى؛ وإن على أمانة اليونيسيف أن تعمل في لجنة التنسيق الإدارية ومع الوكالات الأخرى لضمان أن تتمشى اقتراحات اليونيسيف مع اقتراحات الهيئات الأخرى.

٢٤ - وأبدى عدد كبير من المتحدثين قلقهم حول الاستنتاجات التي وصل إليها الاستعراض بشأن تدني الروح المعنوية للموظفين والحاجة الى إدخال تحسينات في تنمية الموارد البشرية. وقالت الوفود إنه ينبغي إعطاء الأولوية لإدارة موارد الإعلام وللمساءلة المالية. وقال عدد من المتحدثين إن من الأهمية البالغة تحسين المساءلة والشفافية على شتى المستويات. وأكد عدة متحدثين على أهمية شفافية وإصلاح الممارسات المالية". واتفقت الأمانة على الحاجة الى اتخاذ إجراءات على سبيل الأولوية بشأن الموارد البشرية، فقد شرعت الأمانة بالفعل في عام ١٩٩٤ في معالجة تلك المسألة وأن هناك حاجة الى مزيد من العمل بشأن النظم المالية وإدارة موارد الإعلام، ولعل ذلك يكون بمعونة خارجية.

٢٥ - وقال متحدث إن هناك حاجة الى مزيد من العمل بشأن جوانب التقرير التي لها آثار على التكاليف و/أو الإجراءات. وإن المجلس يود معرفة التكاليف أو الوفورات المحتملة وكذا العقبات التي تقف في وجه الإصلاح في منظومة الأمم المتحدة. ورغم أنه يتعين على الأمانة تقديم معلومات دقيقة حتى يتمكن المجلس من اتخاذ قرارات، فقد قال الاستعراض إن الأمانة لا تعرف كم تكلف أنشطتها. وهذه تشكل أولوية أساسية للمجلس وللأمانة كما أنها تشكل جوهر الشفافية والمساءلة.

٢٦ - وأجابت الأمانة بقولها إن اليونيسيف قد شرعت في النظر في الروابط ما بين ميزانيات الدعم الإداري والبرنامجي للمكاتب القطرية وبين ميزانيات البرامج القطرية. وإن الأمانة تود أن تستعرض جميع البلدان التي ترد توصيات بتمويل لها الى المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٦ وأن تدرج في كل من هذه التوصيات ميزانية تضم جميع تكاليف الدعم البرنامجي والتكاليف الإدارية لفترة البرنامج القطري. وأن إتمام هذه العملية سيستغرق بضع سنوات وأنه يتعين تنقيحها، لكن الردود من المكاتب الميدانية حتى اليوم إيجابية ومؤيدة.

٢٧ - وفيما يتعلق بالاقتراحات المتعلقة بعمليات بطاقات المعايدة وجمع التبرعات من القطاع الخاص، قالت بعض الوفود، بالإضافة الى ممثل الفريق الدائم للجان الوطنية لليونيسيف، إن اللجان يجب أن تشترك في هذه المناقشات. وشدد ممثل الفريق الدائم على أهمية اشتراك اللجان الوطنية في عمليات اليونيسيف لجمع التبرعات وفي مجال الدعوة، لكنه قال إنه هاله ألا تكون هذه اللجان قد أدرجت في الدراسة. وقال السيد بري أن الخبراء الاستشاريين يكنون بالغ الاحترام والتقدير لدور اللجان الوطنية، وانهم سيلحون على أهمية الوضوح والشفافية والمساءلة في علاقة هذه اللجان مع اليونيسيف.

٢٨ - وحدد عدة متحدثين على أهمية العمليات الميدانية. واتفق كثير من الوفود على أن الأهداف العالمية، وإن كانت هامة، فإن عليها أن تأخذ في الاعتبار الظروف الوطنية. وأكد المتحدثون على الحاجة إلى المرونة في وضع الأهداف العالمية. وقال متحدثون آخرون إن من الأهمية أن يعطى ممثلو اليونيسيف والمديرون الإقليميون مزيدا من السلطة وحرية العمل وأن يتم الوصول إلى توازن صحيح بين المقر والمكاتب الإقليمية. إذ أن من شأن تلك الأعمال أن تقضي على الكثير من الروتين وعدم الكفاية. وأن هناك حاجة إلى تمييز أوضح بين عمل المكاتب الإقليمية وعمل المكاتب الجغرافية لشعبة البرامج في المقر مع إعطاء مزيد من اللامركزية إلى الميدان. وفيما يتعلق بالاقتراح بإنشاء فريق للإدارة الميدانية، سأل متحدث عما إذا وجد في الماضي فريق مماثل وجرى الغاؤه.

٢٩ - وأجابت الأمانة بأن الاقتراح الحالي بشأن الهيكل الميداني أكثر تعقيدا من الهيكل الميداني الذي كان موجودا من قبل. فشعبة البرامج في الماضي كانت تقسم إلى قسمين أحدهما للخدمات الميدانية والآخر لتنمية وتخطيط البرامج. وقد تغير ذلك الترتيب نظرا لعدم وجود تنسيق كاف بين القسمين، رغم أن المجلس التنفيذي تساءل عما إذا كانت شعبة البرامج ينبغي أن تكون بالسعة التي هي عليها. وأضاف السيد بري أن المتحدثين كانوا مصيبين في طرح تساؤلات حول هيكل ضخم القمة. بيد أن من أكثر دعوات المجلس التنفيذي الحاحا دعوته إلى تطبيق مدروس لقواعد المساءلة، ولم يكن أحد مسؤولا لسنوات عن المكاتب الميدانية، فقد بدا المدير التنفيذي هو المشرف المباشر على جميع الممثلين والمديرين الإقليميين، لكن هذا لم يكن ممكنا بصورة عملية. ففريق الإدارة الميدانية المقترح سيجمع بين المكاتب الإقليمية والقطرية وبين عمليات الإمداد والطوارئ بحيث يمكن لشخص واحد أن يكون مسؤولا عنها. وفيما يتعلق بفعالية الكلفة فإن الوفورات التي ينطوي عليها هذا الترتيب سيعوض عن التغييرات في التوظيف.

٣٠ - وقال أحد الوفود إن الاستعراض لم يقدم أية معلومات متعمقة عن أنشطة البرامج على مستوى الميدان كما أنه افتقر إلى التركيز على المسائل المتعلقة بفعالية كلفة البرامج. وإن الاستعراض لم يتطرق لقضايا التكاليف والنتائج وتخطيط البرامج وتخصيص الموارد.

٣١ - وقال متحدث إنه تمشيا مع ما توصلت إليه الدراسة من أن المركز الدولي لإنماء الطفل مورد لا يستثمر بكامل طاقته، فإنه ينبغي لليونيسيف أن توضح رسالة المركز وأهدافه، وقال الوفد نفسه أن التوصيات المتعلقة بمهام العلاقات الخارجية توصيات هامة إذا وضع في الاعتبار المستوى العالي للثقة العامة التي تتمتع بها اليونيسيف. وإن الاستعراض بالغ في التشديد على أنشطة الإعلام وأهمل الدعوة.

٣٢ - واتفق عدة متحدثين مع الاستنتاجات التي وصل إليها الاستعراض حول الحاجة إلى تحسين تنسيق وتعاون اليونيسيف مع الوكالات الأخرى ولا سيما مع المنظمات غير الحكومية. فالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، وبخاصة على مستوى الميدان، ذكر على أنه ضروري لزيادة تغطية الأنشطة واستدامتها. وقال أحد الوفود إنه ينبغي لليونيسيف أن تضع نظما للعمل مع المنظمات غير الحكومية لا في مجال الدعوة فحسب ولكن أيضا في مجال تنفيذ البرامج ولا سيما فيما يتعلق بحماية الأطفال

ضعاف الحال وينبغي للمنظمات غير الحكومية أن تكون شريكات هامة في صياغة البيان الجديد لرسالة اليونيسيف. وقال ممثل للجنة المنظمات غير الحكومية لدى اليونيسيف إن المنظمات غير الحكومية التي لها مركز استشاري لدى اليونيسيف تتفق بقوة مع توصيات الدراسة بشأن المنظمات غير الحكومية. وإن لجنة المنظمات غير الحكومية سترغب في العمل مع المجلس ومع الأمانة للمساعدة في وضع آليات لإسهام المنظمات غير الحكومية في عمل اليونيسيف.

٣٣ - وتناول عدة متحدثين العلاقة بين الأمانة والمجلس التنفيذي وشدد بعضهم على أن المجلس لا ينبغي أن يحاول الدخول في دقائق عمل الأمانة خلال عملية التنفيذ. بل إنه ينبغي للمجلس أن يركز على توجيه السياسة العامة. وقال أحد الوفود إنه ينبغي تحسين العلاقة بين الأمانة والمجلس وإنه ينبغي أن تكون بينهما شفافية أكبر. واقترح أيضا أن يقوم المجلس نفسه بشيء من المراجعة الذاتية.

٣٤ - واقترح بعض المتحدثين بأن تقوم الأمانة بوضع مقترحات حول كيفية تنفيذ الدراسة وأن ينشئ المجلس التنفيذي فريقا عاملا مفتوح العضوية للمساعدة في هذه العملية. وقال أحد الوفود أنه ينبغي أن يتوفر لأية لجنة تنشأ مهام محددة وإمكانية للوصول إلى جميع المعلومات اللازمة. وقالت وفود أخرى أنه وإنه، كان ينبغي وجود تشاور وثيق ومنتظم بين الأمانة والمجلس، فإنه قد يكون من الأنسب الآن إجراء تبادل غير رسمي للآراء بينهما. وشدد وفد على أن المجلس التنفيذي هو الذي ينبغي أن يقوم بأي حوار هام وهو الذي يتخذ القرارات النهائية. واقترح بأن في إمكان الأمانة أن تمضي قدما في بعض المجالات وأن تحيط المجلس علما بالاجراءات التي اتخذتها. وشددت وفود كثيرة على أهمية المشاركة الكاملة من قبل الموظفين والإدارة والمجلس التنفيذي في العملية. وقال عدد من الوفود إنه ينبغي للأمانة أن تقوم هي بنفسها، دون اشراك المجلس، بتنفيذ كل التوصيات التي تعنى بالمسائل التفصيلية.

٣٥ - وردا على عدة أسئلة حول تكوين فرقة دلفي ولماذا لم تضم ممثلين من مناطق معينة، قال السيد بري إنه طلب إلى خبراء وأشخاص بارزين من جميع المناطق المشاركة. وإنه إذا ما أعيدت الممارسة مستقبلا، كما كان قد اقترح هو، فإنه يأمل في أن تكون هناك مشاركة أوسع.

٣٦ - وفي مخاطبة للمجلس التنفيذي، قال رئيس الرابطة العالمية لموظفي اليونيسيف إن الدراسة قد أحسنت تماما في وقوفها على ما يشغل بال الموظفين. وأن موقف الرابطة غير القابل للتفاوض هو ضرورة اشراك الموظفين في تحديد طبيعة التغييرات التي يتعين تنفيذها. وإن من المشكلات الرئيسية التي ركزت الدراسة عليها مشكلة تدني الروح المعنوية للموظفين. فقد أخذت الروح المعنوية للموظفين بالتدني نتيجة إدراكهم بأنه يجري إبعادهم عن عمليات صنع القرار وأنه يطلب إليهم قبول التغيير بدلا من أن يكونوا جزءا منه ولأنه تحكمهم ثقافة إدارية تروغ من السياسات التي وضعت لتكفل الإنصاف بدلا من أن تدعمها. وأضاف أن تنفيذ الدراسة ينبغي ألا ينتقص من العمل الأساسي لليونيسيف وأن الموظفين سيدعمون المجلس في قراراته بشأن تنفيذ العملية. (انظر E/ICEF/1995/CRP.13) للحصول على النص الكامل لملاحظاته).

٣٧ - انظر القرار ٧/١٩٩٥ للحصول على نص القرار الذي اعتمده المجلس التنفيذي.

ميزانية الدعم الإداري والبرنامجي للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ في سياق تنفيذ استعراض إدارة اليونيسيف

٣٨ - قدمت نائبة المدير التنفيذي لشؤون العمليات توصية من الأمانة (E/ICEF/1995/AB/L.3 و Corr.1) بتعليق إعداد ميزانية الدعم الإداري والبرنامجي وميزانيات الصناديق العالمية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ إلى أن تظهر نتيجة مداولات المجلس التنفيذي بشأن تنفيذ استعراض إدارة اليونيسيف. وقالت إن الميزانيات لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ ستستخدم بمثابة ميزانيات خط الأساس لفترة السنتين المقبلة ولن تكون هناك زيادات صافية في الوظائف أو رفع لمستوى الموجود منها إلا فيما يتصل بالمكتب الإقليمي الجديد لوسط وشرق أوروبا ووسط آسيا.

٣٩ - واقترح وفد تعديل التوصية كيما تشير إلى الوجود الإقليمي في "وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة ودول بحر البلطيق" حسبما نص عليه المجلس التنفيذي في المقرر ١٩٩٤/ع - ٩/٢ (E/ICEF/1994/13). وقالت نائبة المدير التنفيذي إن الأمانة لن تعارض التغيير في الصياغة، على أن يكون مفهوما أنه سيظل من اختصاص المدير التنفيذي البت في التحديد الدقيق للمنطقة.

٤٠ - وقرر المجلس التنفيذي الموافقة على التوصية المعدلة التي نصت على أن الأمانة، في إعداد الميزانية المقترحة للمكتب الإقليمي الجديد، ستأخذ في الاعتبار التعليقات المبداة من الوفود خلال الدورة الحالية (انظر المقرر ٦/١٩٩٥ للحصول على نص المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي).

باء - متابعة تقييم اليونيسيف الذي أجراه مانحون متعددون

٤١ - عُرض على المجلس التنفيذي تقريران أعدتهما الأمانة (E/ICEF/1995/6 و E/ICEF/1995/CRP.5)، وقدمهما النائب المؤقت للمدير التنفيذي لشؤون البرامج. وقال إن كلتا الوثيقتين تظهر بجلاء أن نتائج وتوصيات التقييم الذي أجراه مانحون متعددون يجري استيعابها بكاملها في عمل اليونيسيف.

٤٢ - وقال وفد إنه كان ينبغي أن يكون التقريران قد ناقشا نتائج عمل اليونيسيف بإعطاء أمثلة محددة على التغييرات في الأنشطة. مثلا، ما هي التغييرات التي ستكون ضرورية لضمان بناء القدرات، أو ما هي المسائل التي انعكست في تنقيح دليل سياسات وإجراءات اليونيسيف، أو ما هي التحديات التي انعكست في ضمان المزيج الاستراتيجي الذي دعي إليه في التقييم؟ وينبغي للاستراتيجية، التي وعد بإدراجها في الخطة المتوسطة الأجل المقبلة، أن توفر توجها واضحا بشأن الأولويات التي أعطيت لاستراتيجيات محددة تتصل بالتغيير المطلوب. وكان ينبغي إتباعُ هذا بخطة تنفيذ وبميزانية مبسَّطة تغطي جميع الأنشطة يكون هيكلها على نسق هيكل الخطة المتوسطة الأجل. وينبغي أن تظهر النتائج في التقارير المرحلية الواردة من البرامج القطرية وربما في التقارير السنوية. وتبين كل هذه النقاط الروابط بين الوثائق الاستراتيجية الجيدة والتقارير والتقييمات الجيدة والأساليب التي تختار بعناية لتفاعل المجلس مع الإدارة. وقال متحدث آخر أن من الأهمية بمكان وجود وثيقة

استراتيجية عامة للمجلس كيما يكون هيئة إدارة تركز على القضايا الأساسية المتعلقة بالسياسات والاستراتيجيات.

٤٣ - وقال أحد الوفود أن من الأهمية أيضا إيضاح الخيارات الاستراتيجية المعتمدة على المستوى القطري بشأن مزيج الاستراتيجيات الأربع التي ركز عليها التقييم. وعلاوة على ذلك، لا بد لأداء الخدمات، كما حدد في التقارير، من أن يتم في الميدان حتى يفضي إلى بناء القدرات. وقال متحدث آخر إنه ينبغي أن يكون هناك تحليل أكثر تحديدا لأثر البرامج وإنه ينبغي الانتهاء تدريجيا من أداء الخدمات ليحل محله بناء القدرات إلا في البلدان الأشد فقرا. واقترح بأن تستخدم اتفاقية حقوق الطفل كإطار لتوجيه مزيد من التركيز إلى بناء القدرات والتمكين لتعزيز رفاهية الأطفال. وقال عدة متحدثين أنه ينبغي تناول آثار التقييم على التوظيف، بما في ذلك كيف يمكن تنظيم أفرقة المكاتب القطرية مستقبلا كيما تكون أقل قطاعية. وقال متحدثون آخرون أنه فيما ينبغي أن ينصب التركيز الرئيسي على المستوى القطري فإنه لا بد من أن تؤخذ في الاعتبار الآثار العالمية والإقليمية والقطرية والمحلية.

٤٤ - وأكد عدد من الوفود على أهمية الروابط ما بين تقييم اليونيسيف الذي أجراه مانحون متعددون ودراسة إدارة اليونيسيف. بيد أن أحد المتحدثين قال إنه نظرا إلى أنه ما زال هناك عمل يجب القيام به بشأن متابعة التقييم فإنه ينبغي بذل اهتمام أكبر لإجراء مزيد من الدراسة لتوصيات المتابعة. وقال وفد آخر إنه ينبغي، كجزء من العمليتين، أن تكون هناك صلة وثيقة بإعداد البرامج القطرية.

٤٥ - ووافقت الأمانة على أهمية أن ينعكس مزيج وخيار الاستراتيجيات في البرامج القطرية. وقد انعكس هذا بصورة متزايدة في عملية البرمجة القطرية وفي الوثائق البرنامجية ذات الصلة. غير أن توصيات البرامج القطرية المقدمة إلى المجلس التنفيذي كانت، بحكم الضرورة، وثائق مختصرة. وتوجد مناقشات أكثر تفصيلا للخيارات الاستراتيجية في وثائق أخرى مثل الخطة الرئيسية للعمليات. وفيما يتعلق بمدى ملاءمة تقديم الخدمات كاستراتيجية في البلدان الأعلى دخلا، فإن جميع العناصر الاستراتيجية الأربعة ما زالت ذات صلة في جميع السياقات ولكن بدرجة متفاوتة من التركيز.

جيم - العمليات في حالات الطوارئ

٤٦ - عرض على المجلس التنفيذي تقرير عن العمليات في حالات الطوارئ (E/ICEF/1995/5) قدمه نائب المدير التنفيذي. وقال النائب إن النزاعات المدنية ما زالت تشتد في شتى أرجاء العالم، بما يترتب عليها من مطالب متزايدة على المجتمع الدولي وعلى اليونيسيف.

٤٧ - وركزت وفود كثيرة على توصية دراسة إدارة اليونيسيف بأن يصدر اليونيسيف بيانا برسالتها ودورها في حالات الطوارئ. وقال بعض المتحدثين إن بيان الرسالة ينبغي أن يحدد دور اليونيسيف في سياق النظام الانساني العام استنادا إلى الإطار الاستراتيجي المعتمد للتعاون مع الوكالات الأخرى

واعتمادا على مواطن قوة المنظمة. وقال أحد الوفود إنه لا ينبغي لليونيسيف أن تحاول فعل كل شيء بنفسها وأنه ينبغي لها أن تعمل مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في بعض من مجالات نشاطها. وقال عدد من المتحدثين إنه ينبغي لليونيسيف مواصلة تركيز أنشطتها على الأطفال، وعلى حقوق الأطفال، وعلى الحفاظ على مهامها الإنسانية وعلى المرونة. وقالت وفود أخرى إن اليونيسيف يجب أن تطور القدرة على مواجهة الاحتياجات الخاصة للأطفال غير المصحوبين، والجنود الأطفال، وعلى التركيز على المجالات ذات الصلة مثل العناية النفسية - الاجتماعية وتوفير المياه والنظافة الصحية. وأعرب أحد الوفود عن التقدير للمقدرة الفريدة لليونيسيف على العمل بسرعة لتلبية الاحتياجات العاجلة.

٤٨ - وأيدت الأمانة الدعوة إلى إعداد بيان برسالة اليونيسيف وطلبت تحديد الوقت الذي ينبغي فيه إعداد البيان. وقالت إن المزية النسبية لليونيسيف تتمثل في قدرتها على العمل بسرعة ومرونة من أجل الأطفال. وأكدت الأمانة أيضا أهمية الدعوة في مجالات مثل رصد وتحسين الحالة التغذوية للأطفال. وإن توفير المياه في المناطق الحضرية يسبب باستمرار مشكلات للأطفال ويجب على اليونيسيف أن تعرف كيف تعمل في هذا المجال. وتحتاج اليونيسيف إلى زيادة معارفها حول الأطفال غير المصحوبين وتعزيز قدرتها على العناية بهم وكذا لتحسين صلاتها مع شركائها الذين يعملون معها في هذا المجال. ويشكل نهج البرمجة القطرية موطن قوة لليونيسيف.

٤٩ - وقالت عدة وفود إن التقرير كان أقرب إلى الوصف منه إلى التحليل ودعت إلى تقارير تتمتع بقدر أكبر من التحليل وتشدد على الأهداف والنواتج. وقال متحدث إن اليونيسيف في حاجة إلى وضع إطار عمل استراتيجي يوجه تدخلاتها في حالات الطوارئ بالمقارنة مع تدخلات الوكالات الأخرى. وينبغي لليونيسيف تحاشي الاستجابة على أساس كل حالة على حدة وأن تعمل بدلا من ذلك على تحسين الاستجابة العامة للأمم المتحدة. ووافقت، الأمانة على إعداد ورقة استراتيجية حول حالات الطوارئ وقالت إن كل ورقة من أوراق السياسة القطاعية التي تقدم إلى المجلس في عام ١٩٩٥ ستشمل مناقشة للاستراتيجيات المطبقة في حالات مختلفة بما في ذلك حالات الطوارئ.

٥٠ - وشدد وفد على أهمية تعاون اليونيسيف مع تقييم جار للعمليات في حالات الطوارئ في رواندا ودعا إلى تقييم الأنشطة في هايتي. وطالب متحدثون آخرون بنظام إبلاغ أكثر منهجية عن العمليات في حالات الطوارئ. وقال وفد إن التقييمات ينبغي أن تركز على مواطن القوة ومواطن القصور في عمليات الطوارئ. وردت الأمانة بأن الاستراتيجيات الرئيسية التي أوصى بها التقييم قد أدخلت في برامج اليونيسيف للتدريب في حالات الطوارئ. وإن اليونيسيف تشارك في تقييم عمليات الطوارئ في رواندا وأنها أجرت تقييمات وعمليات داخلية مستفيضة بشأن الدروس المستفادة في رواندا.

٥١ - وفيما يتعلق بمسألة الألغام البرية، سأل وفد مستوضحا عن دور اليونيسيف بالمقارنة مع دور إدارة الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة وأوصى وفد آخر بأن تقصر اليونيسيف دورها على الدعوة. وشجع متحدث اليونيسيف على وضع مبادئ توجيهية للتعامل مع الأطفال غير المصحوبين وعلى تحليل

وتقييم الخبرات في هذا المجال. وقال وفد إن هناك حاجة إلى سياسة واضحة بشأن الأشخاص المشردين داخليا في سياق إطار العمل العام الذي أقرته فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والتابعة لإدارة الشؤون الإنسانية. واختلفت الوفود حول ما إذا كان لليونيسيف مزية نسبية ودور تضطلع به في مساعدة الأشخاص المشردين داخليا.

٥٢ - وأكد عدد من الوفود على أهمية مواصلة اليونيسيف بذل الجهود لدعم إدارة الشؤون الإنسانية ولتحسين التنسيق والتعاون حسبما دعت إليه الجمعية العامة، وعلى أهمية عمل اليونيسيف في إطار عمل عام للأمم المتحدة. وقال وفد إنه ينبغي لليونيسيف أن تكون سباقة إلى وضع الأولويات. ودعم متحدث توسيع نطاق الاتفاقات القائمة بين الوكالات ومع المنظمات غير الحكومية والبلدان حتى لا تتسبب هذه المناقشات في تأخير الاستجابات في حالات الطوارئ. ودعا بعض المتحدثين إلى تنسيق أفضل بين النقل الجوي ونظم الاتصال فيما دعا آخرون إلى تعاون أوثق وتنسيق أفضل مع إدارة الشؤون الإنسانية، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية ومتطوعي الأمم المتحدة على أساس أدوار محددة بوضوح، وأوصى وفد بأن تبرم اليونيسيف ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين مذكرة تفاهم مماثلة لتلك المبرمة بين برنامج الأغذية العالمي والمكتب. وحث متحدث على تعاون أفضل بين اليونيسيف ولجنة الصليب الأحمر الدولية، وفيما أراد وفد تعزيز عملية النداء الموحد قال وفد آخر إن العملية قد تؤخر الاستجابة.

٥٣ - وأكدت عدة وفود على أهمية العمل مع المنظمات غير الحكومية ولاسيما في تنفيذ أنشطة الطوارئ. وحثت وفود أخرى على تعاون مشروط مع المنظمات غير الحكومية، وأكدت الحاجة إلى تحديد معايير للتعاون مع الوكالات الخارجية، وإلى اختيار الشركاء بحذر وتقييم أدائهم، وإلى استخدام الموارد المحلية حيثما أمكن.

٥٤ - وشددت الأمانة على أن اليونيسيف ملتزمة تمام الالتزام بالتنسيق مع إدارة الشؤون الإنسانية. فقد شاركت اليونيسيف في ٢١ نداء موحدا ولم تباشر أية نداءات بمفردها. ويجري إحراز تقدم في المناقشات الجارية مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، بشأن الدور التكميلي لكل وكالة. وكانت اليونيسيف قد حثت إدارة الشؤون الإنسانية على ضمان توفير خدمات الدعم المشتركة لعمليات الطوارئ.

٥٥ - وشددت وفود عديدة على تكامل الإغاثة والإنعاش والتنمية، وأشارت إلى ضرورة الاستمرارية، فيما بين المراحل الثلاثة، وعلى أنه ينبغي لليونيسيف أن تطور هذا النهج داخل الأمم المتحدة وأن تركز مساعدتها الطارئة على الأنشطة التي تسهم في الإنعاش وتوفر أساسا للتنمية وتعززها. ورغب أحد الوفود في أن يرى صلة بين المساعدة الإنسانية وحقوق الطفل. وسأل وفد آخر متى تنتهي حالة الطوارئ ومتى تبدأ التنمية. وقال متحدث آخر إن الحاجة إلى المساعدة الطارئة سوف تستمر في الزيادة وأنه ينبغي من ثم للمجتمع الدولي أن يخطط لذلك. وأعربت عدة وفود عن آرائها بشأن

ضرورة الاستمرارية من الإغاثة إلى التنمية، مقترحة أن تركز اليونيسيف على بناء القدرات، وأنشطة ما بعد الحالة الطارئة، واستمرار الخدمات وإعادة الأحوال الطبيعية، واستخدام الطوارئ كمنطلق للتنمية.

٥٦ - وتناولت عدة وفود مسألة 'التوازن' في برامج اليونيسيف، سواء على الصعيد العالمي أو على صعيد البلدان فرادى. وقال متحدث إنه لا ينبغي أن يكون ثمة حد أعلى للمصروفات في حالات الطوارئ لأنه ينبغي لليونيسيف أن تستجيب دائما لاحتياجات الفئات ضعيفة الحال. ورأى متحدث آخر دورا لليونيسيف في الأنشطة الطارئة والإنمائية على حد سواء، لكنه لم ير دورا لأنشطة على حساب الأخرى. وأقر متحدث ثالث بأهمية المساعدة الإنسانية، ولكنه قال إن هناك حاجة إلى توازن. وقالت عدة وفود إن هناك حاجة إلى إيضاح العلاقة بين البرامج الطارئة والبرامج القطرية. ورأى البعض في اليونيسيف منظمة إنمائية في المقام الأول. وأبدى متحدث قلقه حول تحويل الموارد عن التنمية واقترح تصنيف البنود إما على أنها بنود إغاثة وإما بنود تنمية حين تصاغ النداءات. وردت الأمانة بأن من العسير التمييز بشكل قاطع لأن كثيرا من الأنشطة (مثل التحصين ضد الحصبة، وتركيب مضخات الماء وما إلى ذلك) تفي بحاجات الإغاثة وتسهم في التنمية على حد سواء. وفيما يتعلق بنسبة الدعم الذي تقدمه اليونيسيف للحالات الطارئة، فإنه مع أن ٢٨ في المائة من الموارد الكلية قد خصصت للحالات الطارئة في عام ١٩٩٣ إلا أن هذه النسبة قد نقصت بعض الشيء، في عام ١٩٩٤.

٥٧ - ورحبت عدة وفود بفريق الاستجابة السريعة الذي اقترحت اليونيسيف إنشاءه. وقال متحدث إن أعضاء الفريق ينبغي أن يتلقوا تدريبا حسنا ولاسيما لإجراء تقييمات. وأوصى متحدث بالنظام الذي يستخدمه مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. بيد أن متحدثين آخرين قالوا إن إنشاء فريق للاستجابة السريعة قد لا يكون النهج الأنسب وأنه قد يكون من الأفضل القيام مسبقا بتدريب أفراد في بلدان معرضة للطوارئ وتفادي سرعة تبدل الموظفين. وأكد وفد على الحاجة إلى دعم فريق موحد للأمم المتحدة. وأشار وفد آخر بعدم بناء قدرة دولية بدلا من استخدام قدرات وطنية موجودة. ودعت وفود عديدة إلى تخطيط مسبق وترتيبات محددة مسبقا للاستجابة السريعة، وبناء القدرات البشرية والمادية اللازمة، وتعزيز مكتب اليونيسيف لبرامج الطوارئ، واستعراض وتعزيز القدرات من خلال التدريب.

٥٨ - ورحبت عدة وفود بنهج مجموعة متكاملة من الخدمات الذي يقوم على اتخاذ ترتيبات مع منظمات أخرى أو مقاولين آخرين لتقديم خدمات معينة. إلا أن بعض الوفود شددت على أهمية المرونة؛ ومراعاة الاحتياجات الطبيعية في كل حالة؛ واستخدام موارد من بلدان نامية وكذا من بلدان متقدمة النمو، وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب؛ واستخدام موارد محلية حينما تتوفر. وقالت الأمانة إن هذا النهج سيساعد اليونيسيف على أن تكون مستعدة في مجالات رئيسية، ولكن لن يكون نهجا صارما أو نهجا يملى على العمليات الميدانية. ولقد كانت اليونيسيف قد أخذت زمام المبادرة في إرسال ضباط أمن إلى الميدان ولديها الآن سبعة ضباط أمن في مواقع مختلفة.

٥٩ - وأثارت عدة وفود مسائل تتعلق بالتمويل، واستخدام صندوق برامج الطوارئ، والشفافية في رفع التقارير المالية. وأوصى متحدث بمبادئ توجيهية أفضل لصندوق برامج الطوارئ والصندوق الدائر

المركزي للطوارئ. وسأل متحدث عما إذا كانت القواعد المالية تسمح باستخدام صندوق برامج الطوارئ لإعادة أموال إلى الصندوق الدائر المركزي للطوارئ. وأشار وفد بعدم استخدام صندوق برامج الطوارئ لإعادة موظفين إلى إدارة الشؤون الإنسانية، الذي هو تحويل لموارد من أنشطة إنمائية. وطلب متحدث إيضاح الفرق بين صندوق برامج الطوارئ وميزانيات البرامج القطرية وكذا بين المخصصات للكوارث التي هي من صنع الإنسان، والكوارث الطبيعية. وطرح سؤال عن مصدر الأموال المخصصة لعمليات الطوارئ.

٦٠ - وأجابت الأمانة بأن استخدام صندوق برامج الطوارئ لتسديد مبالغ إلى الصندوق الدائر المركزي للطوارئ أمر تسمح به اللوائح والقواعد المالية لليونيسيف، وأن هذا هو الإجراء الأخير الذي يتخذ حين لا تكون الأموال جاهزة من مانحين لمشاريع محددة. وإذا لم يكن أمام اليونيسيف مصدر مالي آخر خلال المراحل الأولى من حالة طارئة فإن استخدام صندوق برامج الطوارئ إجراء مناسب تماما. ففي عام ١٩٩٣، كانت مصادر تمويل الطوارئ هي أموالا تكميلية (٨٧ في المائة)، وصندوق برنامج الطوارئ (٥ في المائة) وميزانيات البرامج القطرية (٨ في المائة). وفي العام نفسه، حول مليونان ونصف مليون دولار من البرامج القطرية، عقب مشاورات مع الحكومات المعنية.

٦١ - وأوجز المدير التنفيذي بالنيابة نتائج المناقشة كما يلي:

(أ) تلتزم اليونيسيف بإصدار بيان برسالتها وبورقة استراتيجية عن عمليات الطوارئ. وسيؤدي التوجيه من المجلس التنفيذي إلى تعجيل هذه العلمية؛

(ب) تلتزم اليونيسيف بمواصلة تعزيز تعاونها مع إدارة الشؤون الإنسانية ومع وكالات الأمم المتحدة الأخرى من خلال جهود لإبرام مذكرات تفاهم ؛

(ج) ستقوم اليونيسيف بإجراء دراسة وتحليل آخرين للمصاريف في حالات الطوارئ لضمان المساءلة والشفافية الماليتين؛

(د) ستقوم اليونيسيف باتخاذ الخطوات الضرورية لتعزيز قدرتها على الاستجابة على هدي من تحليلات وخبرات المنظمة، ومقررات المجلس التنفيذي وتوصيات دراسة إدارة اليونيسيف؛

(هـ) ستواصل اليونيسيف دراسة المسائل المتصلة بالاستمرارية من الإغاثة إلى التنمية، سواء في ورقة الاستراتيجية أو في عملها التعاوني مع إدارة الشؤون الإنسانية، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات غيرالحكومية. وسوف تحاول اليونيسيف تحليل البيانات التفصيلية للمصروفات في النداءات المتعلقة بأنشطة الإغاثة، والإغاثة/التنمية، والتنمية.

دال - تحسين عملية النظر في توصيات البرامج القطرية والموافقة عليها

٦٢ - عرضت على المجلس التنفيذي مذكرة معلومات أعدتها الأمانة (E/ICEF/1995/CRP.2)، وقال النائب المؤقت للمدير التنفيذي لشؤون البرامج إنه على الرغم من أن المجلس لم يطلب على وجه الخصوص تقديم أي تقرير في مقرره ١٩٩٤/ع - ٨/٢ (E/ICEF/1994/13) إلا أن الأمانة أعدت الورقة لتيسير الحوار والمناقشة. وقد لخصت الورقة النقاط العامة التي تستوجب الاهتمام في النظام الحالي للموافقة على توصيات البرامج القطرية، وناقشت مختلف الخيارات المتاحة في إطار هذا النظام، وقدمت بعض المقترحات.

٦٣ - وقال أحد الوفود إنه رأى أن الأسلوب الحالي لنظر المجلس في البرامج القطرية غير مرض الى حد بعيد. وأن المجلس غالى في دوره في هذه العملية بطلبه معلومات كاملة، ثم ما يلبث أن يوافق على البرامج تلقائيا. وعليه ينبغي للمجلس أن يعيد النظر في دوره في ضوء الإصلاحات الأخيرة واستعراض إدارة اليونيسيف وما ورد فيه من اقتراح باختصار العملية وتحسينها. ذلك أن تحسين العملية سيكون هاما من أجل تنفيذ ما ورد في قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ من أحكام بشأن مذكرة الاستراتيجية القطرية.

٦٤ - وأعلنت المتحدثة أن وفدها، ووفدا آخر كذلك، كانا قد عمما مشروع اقتراح غير رسمي بشأن اجراء جديد يقر بمسؤولية المجلس التنفيذي كهيئة إدارة تركز على مسائل السياسة والاستراتيجية. وبموجب هذا الاجراء، ستقدم الأمانة الى المجلس للعلم والتعليق مذكرات قطرية تمهيدية تكون قد أعدت بالتعاون مع الشركاء الميدانيين. ويعمل المجلس التنفيذي كهيئة إدارة بالنظر في المذكرات في ضوء أولويات اليونيسيف واستراتيجياتها. وكخطوة تالية، يضع ممثلو اليونيسيف برامج قطرية كاملة التفاصيل ويقدمونها الى المجلس للموافقة عليها على أساس "لا اعتراض". وستكون هذه البرامج برامج كاملة على أساس دورات خمسية متجددة. وسيكون الرصد والتقييم مهمين وينبغي إبقاء المجلس على علم بنتائج الاستعراضات في منتصف المدة والتقييمات الرئيسية. وسيتمشى هذا الاقتراح مع توصيات دراسة إدارة اليونيسيف بتبسيط عملية البرمجة القطرية.

٦٥ - وردت الأمانة بأن دراسة الإدارة شملت معلومات في حاجة الى تحقيق، بما في ذلك حسابات الوقت والكلفة التي تدخل في إعداد تقارير البرامج القطرية. ومع أن هناك شكلا أقصر لإعداد البرامج إلا أن بلدانا عدة اختارت العملية الأطول لما توفر من مشاركة ومن فرص للدعوة لدى الحكومات. وطلب وفد بأن تحيط الأمانة المجلس علما بما ورد على وجه التحديد في الدراسة من معلومات غير دقيقة.

٦٦ - وأبدت وفود عديد تعليقات على عملية الموافقة على البرامج القطرية عموما وعلى مشروع الاقتراح خصوصا. واتفق بعض هذه الوفود على تعزيز دور المجلس كهيئة إدارة مسؤولة عن قراراتها. ودعت وفود أخرى الى مزيد من الشفافية والى توفير معلومات أفضل بما في ذلك تحليلات مالية مفصلة كيما يتسنى للمجلس أن يقدم التوجيه بشأن الاستراتيجية والأولويات. وطرح بعض المتحدثين أسئلة حول اشتراك المجلس التنفيذي في الإعداد الفعلي للبرامج القطرية، قائلين إنه ينبغي، بدلا من ذلك، أن يحاطوا هم علما بكامل محتويات البرامج، وأن في وسع الأمانة موافاة أية بلدان يهمها الأمر

بأية معلومات ضرورية عن التقدم الذي أحرزته برامج معينة. ومع تأييده لمشروع الاقتراح قال أحد الوفود إن المجلس سيحتاج الى آلية للموافقة على اقتراحات التمويل الفعلي.

٦٧ - واقترح أن الزيارات الميدانية من قبل ممثلي البلدان الأعضاء في المجلس يمكن أن تكون وسيلة أخرى لموافاة المجلس بمعلومات عن البرامج القطرية. واقترح وفد آخر بأن يعود المجلس الى ممارسته السابقة بالاجتماع في موقع ميداني مرة واحدة في العام لإتاحة الاتصال للأعضاء بالبرامج القطرية.

٦٨ - وفيما يتعلق بالاجراء المقترح في مشروع النص، قال أحد الوفود إن من الأهمية ضمان إدراج نتائج استعراضات وتقييمات منتصف المدة في المذكرة القطرية التي ينبغي أن تلخص بإيجاز ما كان قد تحقق وعناصر البرنامج التي حققت نجاحا.

٦٩ - وشدد عدد من الوفود على وجوب أن تكون حاجات الحكومات المتلقية موضع التركيز الرئيسي للبرامج القطرية. فإعداد البرنامج القطري هو من حق البلد المتلقي مثلما هو القرار بشأن اختيار الوكالات والشركاء الميدانيين الذين سيشاركون في الاجتماعات التحضيرية وعلى أي أساس سيتم ذلك. وقال متحدث إنه لا يجب أن تسفر أية تغييرات عن وقف التعاون البرنامجي. وقيل أيضا إن أي دورة تخطيطية مختصرة، وإن تكن ضرورية، يجب أن تضم جميع العناصر اللازمة للعملية.

٧٠ - وأعرب وفد عن تقديره للجهود التي تبذلها الأمانة للجمع بين ميزانيات الدعم الإداري والبرنامجي للمكاتب القطرية وبين الميزانيات البرنامجية (انظر الفقرة ١٤ آنفا). بيد أنه سيكون من الأجدى معرفة صلة مختلف برامج الأمم المتحدة ببلد معين. وفي ذلك الصدد، أكدت الأمانة على أهمية المواءمة بين الدورات البرنامجية لمختلف الوكالات، وهي عملية ما زالت جارية منذ بضع سنوات. وقال متحدث آخر إنه سيكون من الأهمية الحفاظ على البرامج القطرية للأمم المتحدة جزءا من نهج متماسك تتبعه الأمم المتحدة. ولضمان ذلك التنسيق، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار آليات مثل مذكرة الاستراتيجية القطرية. وطرح وفد مسألة دور المنسق المقيم للأمم المتحدة في اجتماعات التنسيق الميدانية.

٧١ - واقترح وفد ربط توصيات البرامج القطرية بالتقييم الذي أجراه مانحون متعددون وهو ما كان المجلس قد طلبه من قبل. فهذه التوصيات ينبغي أن تشكل إطار عمل لذلك البلد يقوم على ظرفه الخاص، وتوفر أساسا للخيارات الاستراتيجية لليونيسيف.

٧٢ - وأعرب عدد من الوفود عن تقديره للتدابير المتخذة حتى الآن لتحسين عملية الموافقة وقد ضمت هذه التدابير الجمع بين مختلف التوصيات للبلد الواحد في وثيقة واحدة وتخصيص دورة واحدة من دورات المجلس التنفيذي للبرامج القطرية. واقترح أن يوزع المجلس عملية النظر في البرامج، حسب المنطقة، على مدى عدة دورات مختلفة طوال العام كله.

٧٣ - وطرح وفد عددا من الأسئلة حول المعايير لإنشاء برنامج قطري، وقال إنه من غير الواضح كيف يتقرر ذلك. فمثلا، يستخدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فئات من البلدان تختلف عن الفئات الواردة في تقرير حالة الأطفال في العالم. ورغم أن هناك، على ما يبدو، عملية تقليدية لإعداد البرامج القطرية فإن الحاجة تمس الى برامج غير تقليدية في حالة البلدان التي اقتصاداتها في مرحلة تحول. إذ لا يمكن تطبيق المعايير التقليدية على تلك البلدان، وردت الأمانة بقولها إن اليونيسيف استخدمت ثلاثة معايير للبت في أي البلدان التي تستوفي شروط المساعدة وفي المستوى الذي ينبغي أن تكون عليه المساعدة: نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ومعدل الوفيات بين الأطفال ممن هم دون سن الخامسة وعدد الأطفال. وعلاوة على ذلك، وافق المجلس التنفيذي على تدخلات طارئة في بلدان لم تكن قد استوفت الشروط اللازمة للبرامج القطرية العادية.

٧٤ - انظر المقرر ١٩٩٥/٨ للرجوع الى نص المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي.

هاء - مرافق المؤتمرات في مبنى مقر اليونيسيف

٧٥ - عرض على المجلس تقرير (E/ICEF/1995/AB/L.2) قدمته نائبة المدير التنفيذي لشؤون العمليات. وقد أبلغت النائبة المجلس التنفيذي أن حكومة السويد قد أخطرت اليونيسيف، نيابة عن بلدان الشمال الأوروبي، بأن هذه البلدان ستقدم مبلغ ١,٢ مليون دولار لتغطية تكاليف مرافق المؤتمرات في مبنى مقر اليونيسيف وفقا لتقديرات الميزانية الواردة في التقرير.

٧٦ - وكرر ممثل السويد العرض الذي قدمته بلدان الشمال الأوروبي بتمويل تكاليف إنشاء مرفق جديد. وقال أما وإن مسألة التمويل قد حـُلت، فإنه سيكون في وسع المجلس اتخاذ قرار سريع بشأن إنشاء قاعة المؤتمرات الجديدة. وإذا ما قرر المجلس ذلك، فإنه قد يكون من المناسب تكريم المدير التنفيذي الراحل جيمس ب. غرانت، بإطلاق إسمه على قاعة المجلس الجديدة.

٧٧ - وقال وفد بصفة مراقب، وأيده في ذلك عدد من الأعضاء والمراقبين، إن قرار المجلس بشأن مرافق المؤتمرات ينبغي أن ينسجم مع سياساته العامة بتوجيه أعمال اليونيسيف، وألا يكون القرار من ثم ازدواجا مع الخيارات القائمة وأن ينص ويشجع على الشفافية وأن يأتي انعكاسا لتقييدات الميزانية وأولوياتها. فالترتيبات المقترحة في التقرير لا تتيح حيزا كافيا للمشاركة من قبل المراقبين وستشكل ازدواجا مع المرافق القائمة في مقر الأمم المتحدة. ويمكن تعديل قاعة اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاستخدامها من قبل المجلس التنفيذي بكلفة أقل بكثير. ومن الأفضل استخدام مبلغ الـ ١,٢ مليون دولار اللازمة للمرفق الجديد في برامج اليونيسيف.

٧٨ - واسترعى أحد الوفود اهتمام المجلس الى قرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، الذي كان الأساس لإصلاح إدارة شؤون اليونيسيف والبرامج والصناديق الأخرى. وفي ذلك القرار توصلت الجمعية العامة الى توافق سياسي في الآراء حول إنشاء مرافق للمؤتمرات في

مقر اليونيسيف. وينبغي للمجلس ألا يعمل خلافا للصيغة التي توصلت إليها الجمعية العامة بتوافق آراء سياسية لأن في ذلك خطرا في أن تنهار الصفقة بكاملها.

٧٩ - واقترح عدد من الوفود أن يرجئ المجلس اتخاذ قرار في هذا الشأن. وقال بعض المتحدثين إن في الإمكان استخدام قاعة اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي حتى يتم اتخاذ قرار نهائي في هذا الصدد. وقال متحدث إن المعلومات المقدمة من الأمانة غير كافية ولا سيما فيما يتعلق بالتكاليف الحالية لاستخدام قاعة اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتساءل عما إذا كانت المرافق الأخرى ضرورية بالفعل في الوقت الراهـــن وأين يعتزم المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عقد اجتماعاته وما هي الحصة من تكاليف المرفق التي سيتحملها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقال إنه يجب أن تكون هناك ضمانات باستمرار الوضع الراهن للغات العمل وبإمكانية مشاركة المراقبين مشاركة مفيدة في أعمال المجلس. وطرحت أسئلة حول تكاليف تشغيل مرافق المؤتمرات المقترحة.

٨٠ - وأجابت الأمانة بأن اليونيسيف لا تدفع مقابل استخدام قاعة الاجتماعات ولن تدفع اليونيسيف مقابل الخدمات، بما في ذلك خدمات الترجمة الشفوية في جميع اللغات الرسمية، التي يقدمها مكتب خدمات المؤتمرات في دار اليونيسيف. وستكون نفقات تشغيل المرفق الجديد أعلى من التكاليف الحالية بحوالي ٠٠٠ ١٠ دولار. وقد أدرجت معظم هذه التكاليف في ميزانية الدعم الإداري والبرنامجي، ولكن التغيرات الضرورية في التوظيف ستكلف مبلغا إضافيا قدره ٠٠٠ ١٠ دولار في السنة. وستشمل تكاليف التشغيل الإيجار المدفوع لدار اليونيسيف ومبلغ الـ ٠٠٠ ١٠ دولار المطلوب لرفع مستوى وظيفة واحدة. وقد يكون في الإمكان زيادة ما بين ١٠ مقاعد و ٢٠ مقعدا للمراقبين في التصميم المقترح في التقرير. وفي دار اليونيسيف كافيتريا يمكن أن تستخدمها الوفود خلال دورات المجلس.

٨١ - وقال أحد الوفود إن من الأهمية أن تنشئ اليونيسيف مرافق مؤتمرات خاصة بها. فقاعة لابويس بدار اليونيسيف ستكون مناسبة للدورات العادية وستوفر حيزا كافيا للمراقبين وغيرهم. ويمكن استعمال مرافق أخرى للدورات السنوية. واقترح متحدث آخر إنشاء غرفة للاجتماعات في قاعة لابويس للوفاء بالقرار السياسي الذي اتخذ في قرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨، دون استبعاد استمرار عقد الدورات السنوية أو العادية في مقر الأمم المتحدة حين يتعذر عقد الدورات في دار اليونيسيف بسبب المشاركة الواسعة.

٨٢ - ودارت مناقشات كثيرة حول آثار قرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨. فقد قال بعض المتحدثين إن القرار نص بوضوح على إنشاء مرافق للمؤتمرات في مبنى مقر اليونيسيف. وقال متحدثون آخرون إن روح القرار والمفاوضات المؤدية الى اتخاذه يؤكدان الحاجة الى الشفافية ومشاركة كل الوفود المهتمة في دورات المجلس التنفيذي. وقال وفد آخر إن النظام الداخلي المنقح للمجلس أوضح الأهمية الأساسية لمشاركة المراقبين التي لن يكفلها الاقتراح باستخدام قاعة لابويس.

٨٣ - وقال متحدث إن المسألة ليست مسألة تحويل موارد عن برامج الأطفال نظرا الى أن بلدان الشمال الأوروبي مستعدة لتقديم تبرع لغرض محدد. وإن تبرعات حكومته لليونيسيف تظهر التزامها نحو الأطفال. وينبغي أن تنصب مناقشة المسألة على ما إذا كانت مرافق المؤتمرات المقترحة لليونيسيف ستسهل لإجراء حوار حقيقي وتشجع عليه. ومن شأن إنشاء غرفة اجتماعات جديدة للمجلس أن تمكن من اجراء اتصالات مباشرة داخل المجلس وبين المجلس والأمانة، مما يساعد بصورة غير مباشرة على تحسين عمل المنظمة العام.

٨٤ - وأعرب متحدثون كثيرون عن التقدير للعرض الذي قدمته بلدان الشمال الأوروبي ولدعمهم اليونيسيف عموما. وقال أحد الوفود إنه على الرغم من العرض فإن أسئلة أخرى تظل مطروحة. فمن الواضح تماما أن التوجه الحالي للمناقشات يعارض استخدام مرافق خارج مقر الأمم المتحدة ويؤيد استخدام قاعة اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهناك حاجة الى مزيد من المعلومات عن تحويل قاعة الاجتماعات ليصار الى استخدامها من قبل المجلس التنفيذي، بما في ذلك المعلومات عما إذا كان يتعين إغلاق قاعة الاجتماعات قبل الدورات وبعدها نظرا لأعمال البناء التي ينطوي عليها ذلك، وعن تكاليف بناء منصة قابلة للنقل، وعما إذا كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان يرغبان في المشاركة في هذه التكاليف. وأجابت الأمانة بأنه يتعين إغلاق غرفة الاجتماعات لمدة ٤٨ ساعة قبل كل دورة وبعدها. لكنه نظرا الى أن قاعة الاجتماعات لا تستخدم حاليا قدر ما كانت تستخدم في الماضي فإن في الإمكان ترك الترتيب الجديد لكي تستخدمه الهيئات الأخرى. وإذا ما قرر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان الأخذ بهذا الخيار فإن الأمانة ستحصل على معلومات أكثر تفصيلا عن التكاليف الإضافية وعن المشاركة في هذه التكاليف.

٨٥ - ووافق المجلس التنفيذي على إرجاء النظر في هذا البند الى تاريخ لاحق (انظر المقرر ٣/١٩٩٥ للاطلاع على نص المقرر).

واو - آليات استعراض وتنفيذ التوصيات التي تصدرها مستقبلا لجنة السياسة الصحية المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية، ولجنة التعليم المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) واليونيسيف

٨٦ - عُرض على المجلس التنفيذي تقرير أعدته الأمانة عن الآليات المقترحة لاستعراض وتنفيذ التوصيات التي تصدرها مستقبلا لجنة السياسة الصحية المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية، ولجنة التعليم المشتركة بين اليونسكو واليونيسيف (E/ICEF/1995/L.1) وعرضه النائب المؤقت للمدير التنفيذي لشؤون البرامج.

٨٧ - ورأت عدة وفود أن التوصيات الواردة في التقرير ذات عون كبير وفائدة جمة، رغم أن هذه التوصيات لا تتناول مسألة حالة التوصيات الصادرة عن لجنة السياسة الصحية المشتركة بين

اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية. وأنه يتعين تناول تلك المسألة في مرحلة لاحقة، وردت الأمانة بقولها إنه نظرا الى أن لجنة السياسة الصحية المشتركة هي محفل يشارك فيه أعضاء المجلس أنفسهم فإنه كان من المعتزم أن تتناول واحدة من التوصيات هذه المسألة ذاتها. وإذا ما قُبلت التوصية فإن رئيس المجلس التنفيذي، الذي هو عضو، بحكم منصبه، في اللجنة المشتركة المذكورة، يرفع تقريرا الى المجلس عن توصيات لجنة السياسة الصحية المشتركة وآثارها. وستصدر التوصيات عن أعضاء هذه اللجنة، الذين هم أعضاء في المجلس، قبل تقديم التوصيات الى المجلس بكامل هيئته لاستعراضها.

٨٨ - وقال متحدثون آخرون إن الأمانة كانت قد قدمت من قبل مشروع مقرر الى المجلس تطلب من المجلس اعتماد توصيات اللجنتين المشتركتين. ومع أن المجلس يُسعده تلقي توصيات من اللجنتين إلا أنه لا ينبغي له اعتماد هذه التوصيات. ووافق متحدث آخر عن ذلك وقال إنه طالما أن توصيات اللجنتين المشتركتين تظل موضع نظر المجلس التنفيذي فإن التوصيات الواردة في هذا التقرير مقبولة.

٨٩ - وسألت متحدثة عما إذا كان في الإمكان موافاة المجلس بتقرير عن الدورة الأخيرة التي عقدتها لجنة السياسة الصحية المشتركة قبيل الدورة الحالية. وقالت إنها علمت أن اليونيسيف كانت قد سحبت ورقة استراتيجية الصحة من جدول أعمال الاجتماع لأن اليونيسيف لا تريد أن تبحث اللجنة التقرير. وقد أضاعت اليونيسيف، بفعلها ذلك، الفرصة لاجراء المشاورات اللازمة مع منظمة الصحة العالمية ولجنة السياسة الصحية المشتركة. وأكدت المتحدثة أيضا على ضرورة بدء المشاورات في أقرب وقت ممكن وأن من الأهمية البالغة تنسيق استراتيجية الصحة حتى يكتب لها النجاح. وردت الأمانة بأن مستشارا خاصا للمدير التنفيذي كان قد رأس وفد اليونيسيف الى اجتماع اللجنة المشتركة لكنه لم يعد بعد الى نيويورك. وأوضحت الأمانة كذلك أنه لم تجر العادة أن تستعرض اللجنة مشاريع التقارير قبل أن تكون قد نظرت فيها اليونيسيف أو المجلس التنفيذي.

٩٠ - وقالت عدة وفود إن نائب المدير التنفيذي لشؤون البرامج كان قد قال في الدورة العادية الثالثة للمجلس التنفيذي لعام ١٩٩٤ إنه سيتم التشاور مع لجنة السياسة الصحية المشتركة حول التقرير المتعلق باستراتيجية الصحة المنقحة. وردت الأمانة بأن اليونيسيف تتشاور مع أمانة منظمة الصحة العالمية حول المشروع وأنه سيُطلب الى أعضاء اللجنة إبداء تعليقاتهم على الورقة بصفتهم الشخصية لا بصفتهم هيئة رسمية وأن تعليقاتهم، إن وجدت سيشاركهم فيها المجلس التنفيذي.

٩١ - انظر المقرر ٤/١٩٩٥ للإطلاع على نص المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي.

زاي - التقارير السنوية الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٩٢ - عرض أمين المجلس التنفيذي تقريرا عن قيام المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي بإعداد تقارير سنوية الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/ICEF/1995/CRP.4). وطلب من الوفود إبداء آرائها في المقترحات، بما في ذلك الشكل العام للتقارير السنوية، وفي الاقتراح بأن ينظر كل مجلس تنفيذي في تقريره في دورته السنوية.

٩٣ - وأعرب وفد عن دعمه للمقترحات الواردة في التقرير. غير أن متحدثا آخر قال إن الاقتراحات تعطي المجلس التنفيذي دورا سلبيا لا إيجابيا في العملية. وينبغي لليونيسيف، فضلا عن تقديمها تقريرها الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن تقدم بنودا لكي يناقشها المجلس في جزئه التنسيقي التنظيمي. ورد الأمين بأن المجلس التنفيذي والأمانة لليونيسيف سيكونان إيجابيين في العملية وإن في الإمكان إدراج إسهامهما في الجزء التنسيقي في التقرير.

٩٤ - انظر المقرر ١٩٩٥/٥ للإطلاع على نص المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي.

حاء - تحديد موقع لوجود إقليمي في وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة ودول بحر البلطيق

٩٥ - عُرض على المجلس التنفيذي تقريران أعدتهما الأمانة E/ICEF/1995/CRP.3 و E/ICEF/1995/CRP.9) وعرضتهما نائبة المدير التنفيذي لشؤون العمليات. وقالت نائبة المدير إن الوثيقة E/ICEF/1995/CRP.9 وثيقة عمل ما زالت تفتقر الى معلومات، ولكن الأمانة تريد مشاركة الوفود فيها. وشمل التقريران معلومات عن بحث اليونيسيف عن موقع للمكتب الاقليمي الجديد وعن مختلف العروض التي تلقتها الأمانة.

٩٦ - ووصف المدير الاقليمي بعض الصعوبات التي يواجهها المقر المؤقت الحالي في نيويورك. وأنه يجب اختيار موقع بسرعة. ووصف مهام المكتب الاقليمي، التي تضم توفير الخبرة والموظفين، والإشراف، والتقييم. وأن الحالة في هذه المنطقة حرجة للغاية لأن معظم المكاتب القطرية يرأسها موظفون مبتدئون. ولأن حالات الطوارئ في المنطقة كثيرة.

٩٧ - واقترحت وفود عدة إرجاء اتخاذ القرار بإنشاء المكتب الاقليمي الجديد الى أن يفرغ المجلس التنفيذي من مناقشة ما ورد في دراسة إدارة اليونيسيف من توصيات بشأن عدد جميع المكاتب الاقليمية ودورها ومهامها.

٩٨ - وسألت عدة وفود عن السند الذي بنت عليه الأمانة قرارها بتغيير تكوين المنطقة، بإضافة أفغانستان وتركيا، عن التكوين الذي أذن به المجلس التنفيذي في مقرره ١٩٩٤/ع - ٩/٢ (E/ICEF/1994/13)، الذي أشار إلى وسط وشرق أوروبا، ورابطة الدول المستقلة، ودول بحر البلطيق. وأثيرت أسئلة حول السبب الذي حال دون إدراج بلدان يوغوسلافيا السابقة في المنطقة. وسألت وفود فقالت كيف تكون المنطقة التي حددتها اليونيسيف مماثلة للتجمعات الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها. وقالت الأمانة إن القرار بتغيير تكوين المنطقة هو حق من حقوق المدير التنفيذي، وينبغي أن يكون على أساس فعالية الكلفة والأثر على الأطفال، وأن بلدان يوغوسلافيا السابقة قد أدرجت في المنطقة.

٩٩ - وأكد عدد من المتحدثين أهمية إنشاء مكتب في المنطقة على اعتبار أن ذلك سيكون إشارة سياسية هامة تدل على دعم المنطقة.

١٠٠ - وتحدث ممثلا النمسا ورومانيا، اللذان كانا قد عرضا مواقع لاستضافة المكتب (فيينا، النمسا وبوخارست، رومانيا) عن مزايا عرضيهما. وقال عدة متحدثين إن الوثائق التي قدمتها الأمانة ضمت أخطاء ومتناقضات، وشملت هذه مواعيد السفر المشار إليها من العواصم إلى المنطقة، والأماكن المخصصة للمكاتب المعروضة، والتكاليف التشغيلية ذات الصلة، والتواريخ التي ستكون فيها الأماكن المخصصة للمكاتب متاحة لشغلها. واقترح استخدام معايير إضافية، بما في ذلك وجود تجمع للمنظمات غير الحكومية ومنظمات وصحافيين للأمم المتحدة والحاجة إلى التعاون مع الاقتصادات التي تمر بمرحلة تحول ووجود برنامج لليونيسيف في البلد الذي يقع عليه الاختيار.

١٠١ - وأيد عدد من المتحدثين اختيار استانبول موقعا للمكتب الاقليمي قائلين إنها تستوفي المعايير الضرورية التي حددتها الأمانة. وشددت هذه الوفود على وجوب اتخاذ الأمانة هذا القرار وعلى ضرورة تجنب المجلس التنفيذي الدخول في التفاصيل الإدارية. وقالت وفود أخرى إن استانبول غير مقبولة لأنها جزء من المنطقة التي حددها المجلس التنفيذي. وسأل متحدث عن سبب النظر في استانبول لهذه الغاية في حين أن لليونيسيف مكتبا قائما في أنقرة عاصمة تركيا. وأعربت بلدان في المنطقة عن الدعم لبوخارست ووارسو.

١٠٢ - وبالإشارة إلى طلب ورد في المقرر ١٩٩٤/ع - ٩/٢، تساءل عدة متحدثين عن أنواع البرمجة المبتكرة التي ستقوم بها الأمانة في المنطقة. وقيل إن النهج التقليدية ليست مناسبة لأن المنطقة تواجه مشكلات فريدة. وطرحت أسئلة حول مختلف أنواع المساعدة التي ستقدم للبلدان التي تستوفي الشروط اللازمة وللبلدان التي لا تستوفي هذه الشروط. وطلبت بعض الوفود أن يتم، على وجه الدقة، تحديد دور ومهام المكتب قبل اتخاذ قرار بشأن الموقع. وتساءل متحدثون آخرون عن التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وكذا عن مواقع اليونيسيف ومكاتب الوكالات الأخرى. وشدد متحدثون على أهمية وجود موحد للأمم المتحدة في المنطقة مشيرين بذلك إلى قرارات الجمعية العامة حول هذا الموضوع. وسأل متحدثون آخرون عن دور مكتب جنيف، الذي طلب في المقرر ١٩٩٤/ع - ٩/٢، وقال أحد الوفود إن المكتب ينبغي أن يكون مقره هناك.

١٠٣ - وبناء على اقتراح عدد من الوفود، تم الاتفاق على أن تعد الأمانة معلومات مستكملة آخذة في الاعتبار التعليقات المبداة خلال المناقشة. وإنه سوف تحدد مواعيد لمشاورات غير رسمية لمواصلة المناقشات بشأن هذه المسألة.

طاء - تنسيق أنشطة اليونيسيف بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

١٠٤ - عرض على المجلس التنفيذي تقرير أعدته الأمانة بشأن مشاركة اليونيسيف في برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعدد الرعاية المتعلق بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (E/ICEF/1995/7)، وقدمه نائب المدير التنفيذي. وقد قال إنه، منذ انعقاد الدورة الأخيرة للمجلس، واصل الفريق الانتقالي عمله؛ واستضافت حكومة فرنسا مؤتمر القمة الأول للإيدز، بدعم من منظمة الصحة العالمية، والشركاء الخمسة الآخرين في البرنامج المشترك المتعدد الرعاية؛ وعين الأمين العام الدكتور بيتر بيوت مديرا جديدا للبرنامج المشترك. وقال إنه سيكون من الأفضل إذا تم تكييف الهيكل الدولي الجديد الذي يجري حاليا انشاؤه بما يتفق والتحديات المتنوعة على الصعيد القطري. وهنأ حكومة فرنسا على مؤتمر قمة باريس ورحب بقرار البلدان المشاركة الـ ٤٢ ولا سيما فيما يتعلق بتعبئة المجتمع، بما في ذلك المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والمجموعات النسائية والمنظمات الوطنية غير الحكومية والحكومات. وستعمل اليونيسيف في إطار برنامج الأمم المتحدة الجديد لتضمن أن البرنامج يأخذ في اعتباره الكامل بيان مؤتمر قمة باريس في البت في أولوياته.

١٠٥ - وشدد عدة متحدثين على أهمية تنسيق اليونيسيف أنشطتها المتعلقة بالإيدز مع أنشطة الوكالات الأخرى، بما فيها الأنشطة الجارية على الصعيد القطري. وقال متحدثون أيضا إنه يجب على اليونيسيف أن تبدي دعمها الكامل للمشروع المشترك المتعدد الرعاية ولمدير البرنامج بدءا بعمليته التحضيرية. وقال أحد الوفود إن نهج اليونيسيف وأساليبها وأنواع شركائها أمور جعلت اليونيسيف، الهيئة المؤهلة لدمج الأنشطة المتعلقة بالإيدز في البرامج الأخرى. وقال وفد آخر إن الوثيقة لا توفر معلومات كافية عن كيفية ربط البرنامج الجديد بالبرامج القطرية لليونيسيف وعما إذا كانت اليونيسيف توقع أية صعوبات في ذلك الصدد.

١٠٦ - وقال أحد الوفود إن التقرير لا يبين إلا مرحلة التحضير حتى منتصف كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ ولا يتناول بالدراسة مسائل جوهرية. وفي الأسبوع الماضي قدم مدير البرنامج المشترك المتعدد الرعاية مشروع تقرير لجنة المؤسسات المشتركة في الرعاية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد نظر هذا التقرير في مبادئ وموضوع البرنامج المشترك، وكذا في مسائل للرعاية المشتركة، والإدارة، والتنظيم وتعبئة الموارد ومخطط ميزانية الفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧. وعليه يأمل المجلس أن يتلقى تقريرا شفويا عن مشاركة اليونيسيف في تحضير مشروع التقرير المذكور. ويتوقع تقديم تقرير مرحلي يضم معلومات جوهرية أكثر إلى الدورة المقبلة للمجلس التنفيذي.

١٠٧ - وباسم مجموعة من البلدان، أعرب أحد الوفود عن الدعم لبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة مرض الإيدز، الذي يحرز تقدما مرضيا. وقال إنه ينبغي للبرنامج أن يأخذ في الاعتبار نتائج الاجتماعات ذات الصلة مثل مؤتمر قمة باريس. وقال متحدث آخر إنه ينبغي لليونيسيف والمؤسسات الأخرى المشتركة في الرعاية أن تحدد بالسرعة الممكنة الموارد التي يمكن أن تسهم بها في البرنامج والآليات التي ستستخدمها للتنفيذ. وسأل أحد الوفود عن سبب عدم تناول التقرير مسألة جمع التبرعات.

١٠٨ - وطلب متحدث من الأمانة أن تبدي تعليقاتها على مشروع التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأن تبين كيف يمكن للتقرير أن يؤثر على أنشطة اليونيسيف وكيف ستتعامل اليونيسيف مع البرنامج المشترك المتعدد الرعاية. وقال إن البرنامج يعتبر، إلى حد بعيد، اختبارا واضحا لقدرة وكالات منظومة الأمم المتحدة على التعاون بأساليب جديدة من أجل الاستجابة بفعالية لواحد من التحديات الكبيرة التي تواجه البشرية. وقد تعطي هذه الاستجابة بدورها حافزا جديدا لمصداقية ونجاعة جهود الأمم المتحدة.

١٠٩ - وأجابت الأمانة بأنه لا ينبغي أن يكون ثمة شك في أن اليونسيف ملتزمة بنهج تعاوني وإيجابي إزاء البرنامج المشترك المتعدد الرعاية. وستكون الأمانة سعيدة أن تقدم تقريرا مستكملا في الدورة المقبلة للمجلس، ولكن إذا ما وضع ضيق الوقت المتبقي لإعداد الوثائق في الاعتبار فإن أعضاء المجلس قد يفضلون سماع بيانات شفوية مستكملة. وفيما يتعلق بمسألة الموارد المالية الجديدة التي ستحتاجها اليونيسيف وكيف ستجمع المنظمة هذه الموارد، ذكرت الأمانة أن الموارد المالية اللازمة ستجمع ويتم الالتزام بها من خلال البرامج القطرية لأن اليونيسيف لا تتوقع القيام بأعمال البحث إلا على الصعيد القطري. وفيما يتعلق بالتنسيق مع الوكالات الأخرى، فإن اليونيسيف تواصل المشاركة في "عملية أفرقة الدعم التقني" وهي عملية تقوم بها عدة وكالات وتتناول الصحة الجنسية والتناسلية، وصحة الشباب وتعزيزها، والمبادرات المدرسية، والأسر التي تواجه أزمة الإيدز، وكذا التعبئة والاتصال الجماهيريين. وكل من هذه الأفرقة يعمل على أساس أقاليمي ومتعدد الوكالات محاولا تيسير تبادل المعلومات وتنسيق النهج. وتعكف اليونيسيف مع المدير الجديد على استعراض البرمجة الحالية في إطار البرنامج المشترك المتعدد الرعاية، فضلا عن أنها شاركت في وضع تقرير لجنة المؤسسات المشتركة في الرعاية. وأعارت اليونيسيف خدمات موظفين متفرغين للفريق الانتقالي وهي في صدد الإجابة على طلب من المدير لإعارة خدمات موظفين لمدد أطول.

١١٠ - وفيما يتعلق بمشروع التقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فقد كتب المدير التنفيذي بالنيابة إلى مدير البرنامج المشترك المتعدد الرعاية. وقال إن من الملاحظ بصورة بارزة الفرع المتعلق بوضع بضعة مقاصد وأهداف واضحة للبرنامج، الأمر الذي كانت اليونيسيف قد شددت عليه من قبل كشرط مسبق ضروري لتحسين التعاون ما بين الوكالات. وعلى الصعيد العالمي، سيتم القيام بنداء موحد تجنبا للتنافس في أنشطة جمع التبرعات. وتحتاج بعض أجزاء التقرير إلى مزيد من الايضاح ولا سيما فيما يتعلق بالدعم على المستوى القطري. فاليونيسيف تعتقد أن نظام المنسق المقيم ينبغي أن يوفر التنسيق اللازم وأنه ينبغي إجراء مزيد من التعزيز لتدفق الموارد إلى البلدان مباشرة من خلال

القنوات القائمة بالمقارنة مع آلية يمكن أن تقوم بتعبئة الموارد على النطاق العالمي. وتوزيعها من ثم على البلدان.

١١١ - وأعلن متحدث أن وفده يقوم، بتعميم مشروع مقرر غير رسمي يدعو بموجبه المجلس التنفيذي اليونيسيف إلى أن تدرج في برامجها وأنشطتها العادية، وفي إطار البرنامج المشترك المتعدد الرعاية، أنشطة المبادرات السبع ذات الأولوية المحددة في مؤتمر قمة باريس والتي تدخل في ولايتها ومزيتها النسبية. وبعد أن ناقشت الوفود النص في اجتماعات رسمية وغير رسمية، أرجأ المجلس الموضوع إلى دورة لاحقة.

ياء - جائزة موريس بات المقدمة من اليونيسيف

١١٢ - عرضت على المجلس التنفيذي توصية من المدير التنفيذي (E/ICEF/1995/3). وقال الرئيس بالنيابة إن المكتب استعرض قائمة من ١٤ مرشحا في اجتماعين عقدا في ٣٠ أيلول/سبتمبر و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وكان المكتب قد طلب من المدير التنفيذي إعداد قائمة مختصرة بالمرشحين. وبعد استعراض دقيق، أيد المكتب توصية المدير التنفيذي بمنح جائزة موريس بات المقدمة من اليونيسيف لعام ١٩٩٥ للبروفسور إحسان دوغراماتشي من تركيا.

١١٣ - وعقب قرار المجلس بتأييد توصية المدير التنفيذي (انظر المقرر ١٩٩٥/٢) قال ممثل تركيا إن بلده يتشرف بأن يكرم واحد من ألمع مواطنيها بمنحه الجائزة.

كاف - ملاحظات ختامية

١١٤ - قال المدير التنفيذي بالنيابة إن أهم إنجازات الدورة كانت بدء عملية حقيقية لتنفيذ الإصلاح الإداري استنادا إلى دراسة الإدارة وإلى المناقشة الواسعة النطاق لعمليات الطوارئ. وفي العمل في هذه المجالات، قال إن من الأهمية مواصلة دعم وتعزيز البرامج القطرية في أكثر من ١٣٠ بلدا ناميا. وحث الوفود على العمل من أجل نتائج ناجحة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي سيعقد عما قريب، ولا سيما فيما يتعلق بالالتزامات بالتمويل والمبادرات الجديدة حول الدين، والتجارة، والإنفاق لأغراض عسكرية، والدخل، والعمالة (انظر E/ICEF/1995/CRP.11/Rev.1 للاطلاع على النص الكامل لملاحظاته).

١١٥ - ولخص الرئيس مختلف المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي وتطلع إلى مشاورات مثمرة بين الوفود ومع الأمانة بشأن تنفيذ استعراض الإدارة والمشاريع الأخرى الهامة (انظر E/ICEF/1995/CRP.12 للاطلاع على النص الكامل لملاحظاته).

الجزء الثاني

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٥

المعقودة في مقر الأمم المتحدة في الفترة
من ٢٠ إلى ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٥

أولا - تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة

١١٦ - قال الرئيس إن ثمة مسألتين - هما البرامج القطرية ودراسة التنظيم - ستطغيان على أعمال المجلس التنفيذي في هذه الدورة؛ والمواضيع الهامة الأخرى المطروحة للمناقشة هي متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ثم، في الدورة السنوية - متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية؛ وهذان الموضوعان، ومعهما المناقشات المقبلة لاستراتيجيات اليونيسيف بشأن مواضيع الصحة والتعليم الأساسي والمياه والإصحاح البيئي، سيوفران للمجلس قاعدة وطيدة لإسداء التوجيه إلى أمانة المجلس. (انظر E/ICEF/1995/CRP.18 للاطلاع على النص الكامل لملاحظاته).

١١٧ - وقال المدير التنفيذي بالإنابة إن عملية اصلاح الإدارة بدأت، على نحو أكيد، في المقر وفي الميدان، اذ أنه يجري حاليا إقامة الهياكل اللازمة لتوجيه التشاور والتنفيذ والرصد، كما أن الأمانة ملتزمة بعملية تشاركية تضم جميع المكاتب والموظفين؛ إلا أن العملية، بكاملها، ستستغرق بعض الوقت قبل أن تنطلق وتثمر نتائج؛ وستشترك اللجان الوطنية لليونيسيف تماما في عملية التشاور والتنفيذ.

١١٨ - وأوضح، بصدد الحالة في مكتب اليونيسيف القطري في كينيا، أنه اكتشف وجود إساءة إدارة ومخالفات مالية، ضمنها احتيال، أثناء إحدى عمليات مراجعة الحسابات تجريها اليونيسيف في كل عام، وعددها يتراوح بين ٦٠ و ٧٠؛ وهناك تحقيق ثان، أكثر تعمقا، يجري الآن ويشترك فيه ثلاثة من مراجعي الحسابات ومكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية؛ ومن المتوقع صدور تقرير مراجعي الحسابات في مطلع نيسان/أبريل، وستنقل استنتاجاته الى المجلس التنفيذي؛ وقد أفضت النتائج المستخلصة حتى الآن الى صرف ثلاثة موظفين؛ كما أوقف عن العمل أربعة عشرة موظفا آخر - تدفع أجور سبعة منهم ولا تدفع أجور السبعة الآخرين - رهنا بمزيد من التحقيق. وبالرغم من ذلك، فإن جهود البرنامج في كينيا لا تزال مستمرة. وذكر أنه اجتمع، أثناء مؤتمر القمة العالمية الأخيرة للتنمية الاجتماعية، مع رئيس جمهورية كينيا، الذي أبدى تأييده وتقديره الكلي لمعالجة اليونيسيف الصريحة لهذه الحالة (انظر الوثيقة E/ICEF/1995/CRP.19 للاطلاع على النص الكامل لملاحظاته).

باء - إقرار جدول الأعمال

١١٩ - تضمن جدول الأعمال المؤقت، الوارد في الوثيقتين E/ICEF/1995/10 و Corr.1، البنود التالية:

البند ١ - افتتاح الدورة: بيانان من الرئيس والمدير التنفيذي

البند ٢ - إقرار جدول الأعمال المؤقت والجدول الزمني وتنظيم الأعمال

البند ٣ - استعراض إدارة اليونيسيف

البند ٤ - مقترحات بشأن تعاون اليونيسيف وعمليات استعراض برامجها:

(أ) شرق أفريقيا والجنوب الافريقي

(ب) غرب ووسط أفريقيا

(ج) شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ

(د) جنوب آسيا

(هـ) أوروبا الوسطى والشرقية، ورابطة الدول المستقلة ودول البلطيق

(و) الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي

(ز) الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

(ح) التقارير الاقليمية

(ط) تقرير عن تخفيض الأرصدة المستحقة من خلال الوفورات أو عمليات الإلغاء وتقرير عن استخدام الموارد العامة في المشاريع المعتمدة على أساس تمويلها من الأموال التكميلية

البند ٥ - تقريران عن الزيارتين الميدانيتين اللتين قام بها أعضاء المجلس التنفيذي الى أفريقيا وآسيا

البند ٦ - الاستراتيجية الصحية لليونيسيف

البند ٧ - تقرير اللجنة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالسياسة الصحية عن دورتها المعقودة في جنيف يومي ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥

البند ٨ - متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

البند ٩ - انتخاب ممثلين اثنين للمجلس التنفيذي من مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لدى اللجنة المشتركة بين اليونسكو واليونيسيف المعنية بالتعليم

البند ١٠ - اعتماد المقررات

البند ١١ - مسائل أخرى

البند ١٢ - اختتام الدورة: ملاحظات المدير التنفيذي والرئيس

١٢٠ - وقال أمين المجلس التنفيذي إن الوثائق التالية غير متوفرة باللغات المستخدمة خلال الدورة: وثيقة السياسات المتعلقة بالاستراتيجية الصحية لليونيسيف (E/ICEF/1995/11)، والتقريرين المتعلقين بتطوير البرنامج في منطقة شرق أفريقيا وجنوبها (E/ICEF/1995/P/L.3) ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (E/ICEF/1995/P/L.8)؛ وعدد من توصيات البرامج القطرية (E/ICEF/1995/P/L.15 و E/ICEF/1995/P/L.25 و E/ICEF/1995/P/L.28 و E/ICEF/1995/P/L.30 و E/ICEF/1995/P/L.31). واقترح، إثر المناقشات التي جرت في الحلقة الإعلامية السابقة للدورة والمعقودة في ١٥ آذار/مارس، تأجيل وثيقة الاستراتيجية الصحية وتوصيات البرامج القطرية الى الدورة السنوية، حين ستترجم الى الصيغ اللغوية. ولن يؤثر تأجيل ترجمة توصيات البرامج القطرية في البرامج القطرية المعنية.

١٢١ - ووافق المجلس التنفيذي على تأجيل النظر في وثيقة الاستراتيجية الصحية وتوصيات التقارير القطرية المذكورة أعلاه الى الدورة السنوية، وأقر جدول الأعمال بصيغته المعدلة شفويا. وأعلن في فترة لاحقة أن انتخاب ممثلي مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعضوية اللجنة المشتركة المعنية بالتعليم سيرجأ الى دورة أخرى.

١٢٢ - وأعلن أمين المجلس التنفيذي أن الوفود التالية التي تحمل صفة مراقب، قدمت وثائق تفويضها للدورة الحالية وفقا للنظام الداخلي (ترد بين قوسين بنود جدول الأعمال التي أشارت اليها الوفود): اثيوبيا، أرمينيا، اريتريا، اسبانيا، استونيا، اسرائيل، أوزبكستان، ايرلندا (كل البنود)، بلجيكا (كل البنود)، بنغلاديش، بولندا، تركيا، تشاد (البند ٤ (ب))، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية العربية السورية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (البند ٥)، جنوب أفريقيا، جورجيا، سلوفينيا، سويسرا (البنود ٣، ٤، ٦)، طاجيكستان، فلسطين، فييت نام، قيرغيزستان، كازاخستان، الكرسي الرسولي (البند ٨)، كوبا، كولومبيا، ليتوانيا، المكسيك (كل البنود)، ميانمار، النمسا، نيبال، نيجيريا، نيكاراغوا، هنغاريا، اليمن، اليونان. ووردت أيضا وثائق تفويض من الفريق الدائم للجان اليونيسيف الوطنية (البنود ٣ و ٦ و ٨) والخدمات الاجتماعية الدولية التابعة للمنظمات غير الحكومية (البندان ٣ و ٨)، والخطة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية (البنود ٤ و ٦ و ٨)، والاتحاد الدولي للمرشدين الاجتماعيين.

١٢٣ - وقال أحد الأعضاء إن النظام الداخلي واضح بصدد مشاركة المراقبين؛ فعلى الحكومات أن تبدي اهتمامها ببنود محددة من جدول الأعمال، ثم يبت المجلس التنفيذي في مسألة مشاركتها. ورأى أحد الوفود المراقبة أن تبين أمانة المجلس، في بداية كل جلسة، مَن من المراقبين قدموا وثائق تفويضهم، وأي بنود في جدول الأعمال أبدوا اهتمامهم بها. وأشار الى أن بعض البلدان أفادت أنها تريد التحدث في كل بند، وأضاف أن هذا ليس موافقا للنظام الداخلي.

ثانيا - مداولات المجلس التنفيذي

ألف - استعراض إدارة اليونيسيف

١٢٤ - قدم المدير التنفيذي بالإنابة التقرير المتصل بـ "تعزيز الإدارة في اليونيسيف" (E/ICEF/1995/AB/L.4). وقال إن أمانة المجلس ملتزمة بالاصلاح وبالقيام بعملية تتحلى بالشفافية. وذكر أن هناك عملية تشاور هامة جارية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا وغربي أفريقيا، وستتبعها إجراءات مماثلة في مناطق أخرى. وأضاف أن عدة مكاتب قطرية تناقش دراسة الإدارة، كما أن هناك مناقشات تدور في نطاق الشعب واجتماعات تعقد في نيويورك وجنيف وفلورنسا. وأفاد أنه اجتمع مع اللجان الوطنية لليونيسيف في كوبنهاغن، وأنه يجري الآن إنشاء أفرقة عمل مخصصة، وأن السيد دانييل بروكس، المدير الاقليمي الحالي لشرقي آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، سيتولى رئاسة فرقة العمل اعتبارا من ١ أيار/مايو.

١٢٥ - ورأى أنه لا ينبغي للمجلس التنفيذي، عند النظر في التقرير المعروض عليه، ولا سيما المرفق، أن يرى في سطور هذا التقرير أية مقاومة لدراسة الإدارة، إذ أن أمانة المجلس اكتفت بتقديم بعض التوضيحات بصدد نقاط أثيرت في الدراسة. ونوه بالأهمية البالغة للفقرات من ١٧ الى ٢٨ من التقرير، التي تتضمن توصيات باتخاذ اجراءات. واستطرد يقول إن هذه الفقرات تشمل تعزيز معنويات الموظفين، وتوضيح بيان مهمة اليونيسيف وولايتها، وعمليات وإجراءات الطوارئ المتعلقة بالبرامج القطرية، بما في ذلك تكامل ميزانياتها الإدارية والبرنامجية. وواصل كلامه قائلا إن التقرير المطروح على المجلس يعدد اجراءات تستلزم موافقته ويبين تكاليف الخبراء الاستشاريين اللازم التعاقد معهم. وبسبب قصر الوقت المتاح لإعداد التقرير، حسبت هذه التكاليف على أساس أرقام نسبية وجاءت أقرب الى الحد الأعلى من التقديرات المحتملة؛ وسيحدد الخبراء الاستشاريون المحتملون، وسيطلب منهم تقديم مقترحات على أساس دولي. وستتبع في ذلك الاجراءات العادية لطلبات المقترحات. وسيجري استعراض الردود ومقابلة المرشحين واختيار أفضل اقتراح من حيث المحتوى والتكاليف.

١٢٦ - وقالت وفود عديدة إن العمل الذي اضطلعت به أمانة المجلس يرسي أساسا جيدا للاصلاح. واعتبر أحد هذه الوفود أن من الأمور الحيوية بالنسبة الى الأمانة أن تقدم معلومات دقيقة وأن ترد على جميع الأسئلة التي تطرحها الوفود. ورحب المتحدثون بالتزام الأمانة بالقيام بعملية تشاركية، وطلب أحدهم أن يقوم ممثل عن الرابطة العالمية لموظفي (اليونيسيف) بالتحدث أمام المجلس. ورأى أحد الوفود أن الاقتراح لا يراعي دور المجلس التنفيذي في بعض المجالات، ولا سيما بيان المهمة ومسألة اليونيسيف وحالات الطوارئ، التي يكون فيها للمجلس دور حاسم. وقال متحدث آخر إنه يجب تحديد دور مناسب للمجلس في تنفيذ العملية، مع التركيز على إدارة المسائل وتحديدها.

١٢٧ - وقال عدد من المتحدثين إن للمجلس دورا يلزم أن يؤديه في توضيح بيان المهمة العام والجزء المتعلق باستجابة اليونيسيف للطوارئ على حد سواء، واقترحوا تناول هذين الموضوعين في الدورة السنوية. واقترح أيضا أن يكون بيان المهمة وبيان مهام الطوارئ جزءا من عملية البرمجة القطرية.

١٢٨ - ودعا أحد الوفود الى اتخاذ اتفاقية حقوق الطفل ولاية عملية وأساسية لليونيسيف، على ألا يحول ذلك دون العمل على بيان مهمة أوسع شمولا. واعتبر وفد آخر إن الاتفاقية يمكن أن تكون إطارا لبيان مهمة اليونيسيف على المدى البعيد، وإنما ينبغي أن يكون من الواضح أن لليونيسيف صفة داعية وأن مسؤولية التنفيذ تقع على الدول الأطراف. وذكر متحدث آخر أن الأمانة أكدت كون الاتفاقية أساسا لبيان المهمة، ولكن ليس هناك اتفاق عام على اتخاذها كولاية اليونيسيف. وذهب أحد الوفود الى أن الاتفاقية وحدها لا تكفي لبيان المهمة، وقال إن التقييم الذي تجريه الجهات المانحة المتعددة ينبغي أن يكون جزءا من اختصاصاتها. واقترح أيضا أن تدرج الوثائق المتفق عليها دوليا - بما في ذلك الأهداف العالمية والوثائق الختامية للمؤتمرات الدولية الرئيسية - في بيان المهمة. وأكد نائب المدير التنفيذي للشؤون الخارجية أنه، بالرغم من كون الدول الأطراف ينبغي أن تنفذ الاتفاقية، فالاتفاقية نفسها تذكر دور اليونيسيف في تنفيذها؛ كما أن اليونيسيف تدعو الى الامتثال للمعايير التي تحددها الاتفاقية.

١٢٩ - وأكد عدد من المتكلمين أهمية عمليات الطوارئ التي تنفذها اليونيسيف وأهمية التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في هذا المجال. وصرح أحد الوفود بأن من المهم مناقشة هذه القضايا في مرحلة مبكرة مع الشركاء الآخرين، ولا سيما ادارة الشؤون الانسانية في الأمم المتحدة. وسأل أحد الوفود عما إذا كانت نتائج تقييم حالة الطوارئ في رواندا، الذي أجرته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ستتقاسم عن طريق اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وقال متحدث آخر إنه يجب ادراج تخطيط الموارد المستخدمة في حالات الطوارئ وفي الاغاثة والتنمية كجزء من بيان المهمة. واعتبر متكلم آخر أنه يجب على اليونيسيف أن تستعلم عما إذا كان يتوفر لديها أنسب مزيج من الخبرة وعما إذا كانت توجد قطاعات يمكن أن تعطى أولوية أدنى. وقال المدير التنفيذي بالنيابة إن هناك مشاورات جارية بالفعل مع ادارة الشؤون الانسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي.

١٣٠ - وأعرب أحد الوفود عن قلقه لأن الأمانة ربما تكون قد تجاهلت بعض المشاكل التي تضر بمعنويات الموظفين، ولا سيما المسألة الهامة المتعلقة بالمعاملة التي يلقاها من لا يشغلون وظائف ثابتة أساسية، ومنهم الخبراء الاستشاريون، وبعلاقة هؤلاء بالموظفين الثابتين الأساسيين.

١٣١ - وقال عدد من المتكلمين إن الميزانية المقترح تنفيذها تبدو عالية، وشددوا على أن الأموال ينبغي أن تأتي من الوفورات ومن ترشيد ميزانية الدعم الاداري والبرنامجي الحالية. وطرح متحدثون آخرون أسئلة بشأن التكاليف المقترحة لتقديم الخبرات الاستشارية، وأشاروا إلى أن الأمر سيتطلب تحديدا أدق للاختصاصات، بغية توضيح الولايات وتقليل التكاليف. وفيما يتعلق بفرقة العمل، سأل متكلم عن سبب رصد مبلغ في الميزانية من أجل ثلاثة موظفين دوليين من الفئة الفنية لمدة ١٨ شهرا

بتكلفة قدرها ٠٠٠ ٧٤٣ دولار، كما سأل عما إذا كانت الممارسة العادية التي تتبعها اليونيسيف تتمثل في تحمل تكاليف الموظفين العامة، أو ما إذا كانت هذه الأموال ستستعمل لملء وظائف شاغرة؟ وطلب المتكلم تحليلا للطريقة التي يقسم بها وقت السيد جاي بري، وطلب كذلك أن تبين له بالضبط تخفيضات الميزانية التي ستسدد بواسطتها تكاليف التنفيذ.

١٣٢ - وسأل أحد الوفود عن السبب الذي جعل الأمانة تقترح انفاق ٦ ملايين دولار لتنفيذ دراسة ادارية، بينما لم يخصص إلا ١,٥ مليون دولار من أجل أنشطة الدعم البرنامجي في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة ودول البلطيق. وقال إن هذا يثير تساؤلات بشأن أولويات الأمانة.

١٣٣ - وصرحت نائبة المدير التنفيذي لشؤون العمليات بأنه سيجري، بعد الاجتماعات التي عقدت مؤخرا مع بعض ممثلي اليونيسيف قبل الدورة، تعميم الاختصاصات المنقحة لعمليات تقديم الخبرة الاستشارية في مجالات ادارة موارد المعلومات، والمالية، وعمليات التوريد؛ ولئن كانت التكاليف المقدرة تقع عند الطرف الأعلى، فهي تمثل الحد الأقصى، وستبذل الأمانة أقصى وسعها لتقليلها؛ وستجري تغطية جميع التكاليف المقترحة بواسطة الوفورات الناجمة عن التدابير التي فرضتها الأمانة في مجال الانفاق؛ وقد تم توفير نحو ١٠ ملايين دولار بهذه الطريقة، واحتفظ بها في حساب احتياطي، وسيستخدم جزء من الوفورات المذكورة لتحقيق هذا الغرض؛ وبالنسبة لعام ١٩٩٦، ستستخدم موارد الميزانية القائمة. ورأت في هذا الأمر فرصة فريدة تتيح لليونيسيف زيادة كفاءتها، واعتبرت أنه يجب الاستثمار في هذه العملية. وأكدت أن الأموال التي سيعاد تخصيصها تمثل أقل من ١,٥ في المائة من مجموع الميزانية الادارية و ٠,٣ في المائة من جميع الموارد المستخدمة على أساس سنوي. وأنه لن تلزم أي موارد اضافية بالنسبة لعام ١٩٩٥ أو عام ١٩٩٦.

١٣٤ - وطلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات عن العلاقة القائمة بين مختلف طبقات هيكل التنفيذ، وقال إنه ينبغي أن تكون هناك خطوط واضحة للمساءلة والشفافية وأن يكون سبيل الحصول على النتائج مفتوحا أما المجلس. وسأل المتكلم ذاته عن دور السيد بري الذي كان يعمل بوصفه مستشارا لكل من المدير التنفيذي بالنيابة ورئيس فرقة العمل، مع ما ينطوي عليه ذلك من احتمال تضارب المصالح. واستوضح متكلم آخر عن دور السيد بري وطول مدة خدمته، واقترح أن يساعد السيد بري اليونيسيف على انشاء العمليات بدلا من أن يؤدي دورا في التنفيذ الفعلي.

١٣٥ - وقال السيد بري إنه، في إطار دوره السابق كخبير استشاري إداري، عمل خبيرا في التشخيص، أما الآن فإنه، كمستشار، يقدم المشورة على نحو غير متفرغ إلى المدير التنفيذي بالنيابة ورئيس فرقة العمل؛ وقد يطلب منه، مثلا، إدارة حلقات عمل.

١٣٦ - وأكد عدد من المتكلمين على أهمية اشتراك الموظفين، على جميع المستويات، في العملية. وسألوا عن الطريقة التي سيختار بها الموظفون للاشتراك في فرقة العمل وغيرها من الهيئات، وعما إذا كان سيتاح لهم تسمية مرشحين.

١٣٧ - وأعرب أحد الوفود عن قلقه ازاء عدم وجود التركيز وعدم اتباع نهج عملي المنحى في التقرير، الذي ركز على الحوار الداخلي ولم يركز على جدول زمني واضح للعمل. وأضاف أن اليونيسيف تحتاج إلى قيادة، ولا يمكنها أن تحتمل عملية مطولة من التشاور الداخلي دون اتجاه واضح، وأنه يجب أن يوجد نهج أقوى تنسيقا ازاء قضايا مثل التغييرات المتعلقة بالميزانية في توصيات البرامج القطرية، والأهداف العالمية، ودور الصناديق العالمية. إلا أن وفدا آخر قال إن التقرير يعطي انطباعا بأن الأمانة تسير بسرعة في طريقها بدلا من أن تتشاور مع الموظفين واللجان الوطنية، وأن يجب العملية ينبغي أن تكفل اجراء مشاورات معهم. وسأل متكلم آخر عن تعليقات السيد بري التي ترد في البيان المدرج في المرفق، وتشير الى أن الدراسة لم تستوعب بدقة قضايا تعدد الثقافات وفوارق الجنس، وكون التوصيات يمكن أن تختلف نتيجة لهذا. وردت الأمانة قائلة بأن هذين العاملين لم يقدرا حق قدرهما في الدراسة الادارية، لكن الأمر قد لا يتطلب اجراء تغييرات في التوصيات وإن كان ينبغي مراعاة هاتين القضيتين خلال عملية المتابعة.

١٣٨ - وصرحت نائبة المدير التنفيذي لشؤون العمليات بأن الأمانة تعمل على إشراك أكبر عدد ممكن من الموظفين في العملية، نظرا لأن اليونيسيف تضم ٠٠٠ ٧ موظف في أرجاء العالم. وأضافت أنه لن يجري استبدال الموظفين المشتركين في المجالس وحلقات العمل، إنما سيجري استبدال من هم أعضـــاء في فرقة العمل - وهم ثلاثة موظفين دوليين من الفئة الفنية وموظف من فئة الخدمات العامة - ولكن بدون تكاليف إضافية، وسيتمكن الموظفون من تقديم طلبات لشغل وظيفتين في فرقة العمل: واحدة برتبة ف-٣ وواحدة برتبة خ ع-٦ في حين سيتولى السيد دانيال بروكس، الموظف الأقدم في عملية الاستعراض، تعيين الموظف الذي سيشغل الوظيفة المتبقية، وهي وظيفة نائب المدير، وستضم حلقات العمل المعنية بمجالات محددة مشتركين من المكاتب الإقليمية والميدانية ومن المقر أيضا.

١٣٩ - وقال أحد المتحدثين إن رئيس فرقة العمل سيكون عضوا في اللجنة التوجيهية، لكن سلطاته غير معروفة، وإنه يمكن للمدير التنفيذي، بوصفه رئيسا للجنة التوجيهية، أن يتجاهل توصيات فرقة العمل. وطلب تبيان السلطات والاختصاصات الدقيقة لفرقة العمل وللجنة التوجيهية وسأل عما إذا كانت فرقة العمل تستطيع أن تحيل الاقتراحات الى المجلس التنفيذي. وطرح أيضا أسئلة بشأن الاتصال بين مختلف الهيئات.

١٤٠ - وقال المدير التنفيذي بالنيابة إن هناك فرقا بين التشاور والمشاركة، ونقطة يجب فيها على الإدارة أن تتولى الإدارة. وأضاف أن المشاركة الحقيقية تنطوي على سلطات واتخاذ قرارات، كما أن أي عملية قائمة على المشاركة تنطوي على توفر معلومات واتخاذ قرارات تتصل بكيفية تحسين وتعزيز الإدارة وتحمل مسؤولية العمل. واستطرد يقول إن اللجنة سيكون لها سلطة اتخاذ القرارات النهائية، وستكون، هي، موضع مساءلة أمام المجلس؛ وإذا أراد المجلس أن تقوم فرقة العمل و/أو المجالس الاستشارية أيضا بتقديم التقارير اليه، فله ذلك؛ لكن هذا قد يثير ارتباكا بشأن مساءلة المدير التنفيذي أمام المجلس. وتابع كلامه قائلا إن الموظفين طلبوا أن يـُمثـَلوا في اللجنة التوجيهية، ولكن لو حدث هذا، لأثار أيضا قضية المساءلة النهائية للإدارة العليا عن اتخاذ القرارات الإدارية.

وأفاد أن فرقة العمل ستتولى إدارة ورصد عملية التنفيذ وتنظيم الأفرقة العاملة؛ كما أن المجالس الاستشارية ستضم، بالدرجة الأولى، الأشخاص النشطين الذين سيشكلون الجيل القادم من القادة؛ أما بالنسبة لاشتراك المجلس، فهو سوف يناقش المسألة في كل دورة يعقدها في عام ١٩٩٥، لكن موافقته الرسمية على بدء العمل لن تكون لازمة في جميع المجالات.

١٤١ - ودعا أحد الوفود الى أن يجاز للموظفين ترشيح ممثلين عنهم في المجالس الاستشارية، واستنسب إشراك ممثليهم في اللجنة التوجيهية، قائلا إن ذلك لن يمنع الإدارة من أن تدير ولن يتعارض مع المساءلة.

١٤٢ - واعتبر أحد الوفود أنه يجب أن يكون هناك أيضا ترابط أوثق مع البرامج القطرية والإجراءات التي تتبع "على الساحة"، ومزيد من المناقشة مع المكاتب الإقليمية، ومزيد من المشاركة من الحكومات. ورأى أن التقرير المقدم من الأمانة يبالغ في التركيز على دور المقر. واعتبر وفد أخر أنه ينبغي للمجلس أن يستعرض الأفكار المتعلقة بعناصر هيكل الإدارة العليا والمكتب المتصدر لها، وأن الأمانة قد تجد أن هذه المساهمة مفيدة في المرحلة الحاضرة؛ ودعا الى أن يكون التركيز على اللجنة التوجيهية طفيفا، لأن معظم العمل تتولاه فرقة العمل، والتي ستدير العملية وتيسرها. وقال متكلم ثالث إنه رغم فعالية نهج المستوى القطري، ثمة عدد كبير من المشاكل الناجمة عن مشاكل المقر الإدارية.

١٤٣ - وسألت بعض الوفود عن الدور الذي يؤديه المديرون الإقليميون في اللجنة التوجيهية، وذلك نظرا لأهمية البعد الإقليمي في عمل اليونيسيف المقبل، ونظرا لأن التداول في دور المكاتب يشكل جزءا أساسيا من الاستعراض الإداري. واقترحت وفود عديدة زيادة المشاركة من جانب ممثلي اليونيسيف.

١٤٤ - وأكد عدد من الوفود أهمية إجراء تحديد واضح وترشيد للوظائف التي تؤديها المكاتب الإقليمية. وطلب أحدها معلومات إضافية عن تقسيم العمل بين المقر والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية، لأن الدراسة الإدارية اقترحت إجراء تغييرات تتعلق بالأقسام الجغرافية في المقر. وأثار المتكلم أيضا مسائل تتعلق بالدعم الذي تقدمه اليونيسيف الى البلدان التي ليس لديها برامج قطرية، ورأى أن هذا الدعم سيتأثر بتغييرات هياكل المكاتب القطرية. وقال متكلم آخر إنه يجب على المجلس أن يبحث في دور المكاتب الإقليمية وترشيد هيكل المنظمة في موعد لا يتجاوز الدورة العادية الثالثة، التي تعقد في أيلول/سبتمبر؛ وقال إن هذه المناقشة لازمة لكي يتاح اتخاذ قرار بشأن المكتب الإقليمي المقترح لأوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة ودول البلطيق.

١٤٥ - وسألت وفود عديدة عن المشاورات التي تجرى بين الدورات، وفقا لما نص عليه المقرر ٧/١٩٩٥ (E/ICEF/1995/9 Part.I). وقال أحد المتحدثين إنه، في حين ينبغي للإدارة أن تمضي قدما في دراسة مسائل مثل إدارة الموارد البشرية، سيكون من المناسب الاستناد الى أحكام المقرر ٧/١٩٩٥ من أجل عقد مشاورات مبكرة مع المجلس بشأن النهج التي ستتبع والقضايا التي ستبحث، والجدول الزمني

للتنفيذ؛ وبوجه التحديد، ينبغي أن تجري، في الوقت المناسب، مشاورات تتناول بيان المهمة وعمليات الطوارئ.

١٤٦ - وأعرب المتكلمون عن ترحيبهم بالأهمية المولاة للجان الوطنية، ولا سيما فيما يتعلق بجمع الأموال من القطاع الخاص وبالخبرة التي تملكها اللجان المذكورة في تنفيذ ودعم المشاريع. وأشار أحدهم الى أن الأمر قد يتطلب مستشارين خارجيين لتناول توصيات الدراسة الإدارية بشأن اللجان الوطنية.

١٤٧ - وصرح ممثل الفريق الدائم للجان الوطنية لليونيسيف بأن اللجان قد أجرت مشاورات بشأن مسألة الدراسة الإدارية، وأنها اجتمعت مؤخرا مع المدير التنفيذي بالنيابة، وسوف تجري استعراضا كاملا في أيار/مايو في اجتماعها السنوي. وأفاد أن اللجان أعربت، خلال الدورة العادية الأولى، عن قلقها من عدم إيلاء الدراسة أي اهتمام لها، ولكنها أبدت ارتياحها للتعليقات التي أدلى بها المدير التنفيذي بالنيابة اليوم.

١٤٨ - وقال وكيل المدير التنفيذي للعلاقات الخارجية إن الأمانة ستنشئ فرقة عمل معنية بجمع الأموال، وإن هذه الفرقة ستضم اللجان الوطنية. وأضاف أنه لن تكون هناك حاجة الى إجراء مشاورات خارجية بشأن هذه المسألة بسبب كفاية المعارف المتوفرة في الداخل. وتابع يقول إن الأمانة ستتعاون مع اللجان الوطنية في اجتماعها السنوي، كما أنها ستتعاون معها، عن طريق فرقة العمل هذه والمنتديات الأخرى، بشأن كيفية تحسين العلاقات مع اليونيسيف والإبلاغ.

١٤٩ - انظر المقرر ١٢/١٩٩٥ للاطلاع على نص المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي.

باء - مقترحات تتعلق بتعاون اليونيسيف واستعراضات البرامج

تعليقات عامة على توصيات البرامج القطرية

١٥٠ - طلبت عدة وفود مزيدا من المعلومات عن المعايير المتعلقة بتخصيص الموارد العامة والأموال التكميلية. وقال وكيل المدير التنفيذي بالنيابة، لشؤون البرامج، إن تخصيص الموارد العامة يستند الى مؤشرات تتعلق بعدد الأطفال، وحصة الفرد في الناتج القومي الإجمالي، ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، وهي مؤشرات أخذ بها عام ١٩٨٣. وأفاد أن هذه المؤشرات استعرضت في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠، عندما قورنت بالمعايير التي يستخدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسائر الوكالات، وخلص الى أنها تستجيب بما فيه الكفاية لاحتياجات المنظمة. وأشار خصوصا الى معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، فقال إنه يتصل بعدد كبير من العوامل يشمل الصحة، ومركز المرأة والتغذية؛ وأوضح أن المؤشرات غير مطبقة بدقة، وأنه يمكن النظر في حالة البلدان التي تمر بظروف عصيبة. وتكلم عن تخصيص الأموال التكميلية، فقال إنه لا توجد صيغة لذلك، وإن التجربة الماضية يسترشد بها في هذا الصدد، كما يسترشد باحتياجات البلد، وبالخبرة في جمع الأموال، والتوقعات

المستقبلية، والمصالح المحتملة للمانحين. وأنهى كلمته قائلا إن الأموال التكميلية تستخدم، عادة، لتوسيع نطاق التغطية بالخدمات.

١٥١ - ورأى أحد الوفود أن تخصيص الموارد العامة ينبغي أن يركز على مجموعة من الأنشطة تشكل حدا أدنى. وأعرب وفد آخر عن قلقه إزاء الفجوة الكبيرة بين مبالغ الموارد العامة والأموال التكميلية، والضرر الذي يحتمل أن يصيب تنفيذ البرامج إذا لم يتوفر تمويل تكميلي كاف. وطلب وفدان إيضاحات بشأن المعايير التي تطبق لرفع الحد الأقصى من الموارد العامة التي تؤمن لأي من البلدان. واستوضح أيضا عن المعايير التي تتبع في وقف تعاون اليونيسيف مع البلدان.

١٥٢ - وأكد وكيل المدير التنفيذي بالنيابة، لشؤون البرامج، أن الموارد العامة توفر مجموعة أساسية من الخدمات، وينبغي أن تستخدم بطريقة تكون استراتيجية الى أبعد حد ممكن. وتعليقا على الحد الأقصى للموارد العامة، استشهد بورقة الخلاصة الجامعة (E/ICEF/1995/P/L.10 و Add.1) وقال إن التعديلات التي أدخلت على المؤشرات هي السبب الرئيسي في زيادة في الحد الأقصى للموارد العامة، وإن الزيادات الأخرى قد يكون الباعث عليها وجود الفرص للتعجيل بأنشطة مثل معالجة الملح باليود في أريتريا. وأضاف أن الزيادات تعتمد أيضا الزيادات على توفر الأموال. وبالنسبة للمعايير المتعلقة بوقف تعاون اليونيسيف مع البلدان، قال إن جميع البلدان النامية مستحقة للمساعدة، ولكن، مع تحسن الظروف الاجتماعية الاقتصادية، ستقل بالتدريج الموارد العامة التي تخصص للبلد؛ فعلى سبيل المثال، نظرا للتطور الاقتصادي والاجتماعي الإيجابي الذي تشهده جمهورية كوريا، تقرر، بالتراضي، البدء في علاقة مشاركة جديدة بدأت بتشكيل اللجنة الوطنية لليونيسيف.

١٥٣ - وأشار أحد الوفود الى أن اجتماعات المجلس التنفيذي لم تناقش سوى توصيات البرامج القطرية لكل بلد على حدة، ولم تتناول إذا ما كان تخصيص الموارد لبلدان معينة مناسبا؛ وقال إن المجلس ينبغي أن يتناول المسائل المتعلقة بالسياسات، لا المسائل التقنية.

١٥٤ - وفيما يتعلق بمحتوى توصيات البرامج القطرية، اقترح أحد المتكلمين ربط الجزء السردي ربطا أوثق بالميزانية، وتحديد الأنشطة ذات الأولوية التي تغطيها الموارد العامة والأموال التكميلية. وقال متكلم آخر إن تحليل الحالة كان وصفيا أكثر منه تحليليا، ولم يقدم معلومات كافية عن الموارد الوطنية والخارجية. ورأى أن القسم المتعلق بالدروس المستفادة يمكن أن يقدم مزيدا من التفاصيل عن مزيج الاستراتيجيات المتبعة، وأن اللامركزية ودور اليونيسيف في العملية ينبغي أن يحللا بقدر أكبر من التفصيل.

١٥٥ - ووافق وكيل المدير التنفيذي بالنيابة لشؤون البرامج، على أنه يمكن تحسين المحتويات وعلى أن الدروس المستفادة يمكن أن تعرض، في كثير من الأحيان، بطريقة أفضل، بحيث تحدد الأدوار التي تقوم بها اليونيسيف في تقديم المساعدة. لكنه أعقب ذلك بقوله إن هناك وثائق معلومات أساسية أخرى هامة تتناول هذه المسائل؛ وعلاوة على ذلك فإن الأمانة تلقي نظرة أوسع على الاقتصاد الكلي ومضمون التنمية الاجتماعية.

١٥٦ - وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء التكاليف التي يكبدها دعم البرنامج في عدد من التوصيات البرامج القطرية المقدمة الى المجلس. وأضاف أن هناك نهوجا مختلفة تتبع في تقارير البرامج القطرية المختلفة، مما يثير تساؤلات بشأن التكاليف الفعلية على الصعيد القطري؛ فعندما كانت الأرقام شفافة من حيث الكم، كان مستوى تكاليف دعم البرنامج مرتفعا، مثلما هي الحالة في افغانستان وغانا وبلدان أخرى، حيث كان دولار واحد من كل أربعة دولارات مخصصا لدعم البرنامج؛. وقد جاء هذا بالإضافة الى ميزانية الدعم البرنامجي والإداري. ووافق الوفد، لهذه الأسباب، على التوصية الواردة في الدراسة الإدارية والداعية الى دمج ميزانيتي الدعم الإداري والبرنامجي للمكاتب القطرية.

١٥٧ - وطرح المتكلم أيضا أسئلة عن المزيج المحدد للاستراتيجيات المستخدمة في البرامج القطرية. وقال إن الأمر سيتطلب بذل جهد أكبر في هذا المجال للامتثال للمقرر ١٩٩٤/الف/٨ (E/ICEF/1994/13)، وإن توصيات البرامج القطرية ينبغي أن تناقش المزيج المحدد للاستراتيجيات المتبعة في كل بلد، ومقدار التركيز الذي يعطى للأولويات البرنامجية، والأسباب الداعية لهذا التركيز في سياق كل بلد. وزاد على ذلك قولـــه إنـــه ينبغي لليونيسيف ألا تتغاضى، في الجهود التي تبذلها لبلوغ الأهداف المحددة لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، عن أهمية جعل البرامج مستدامة.

١٥٨ - وقال وكيل المدير التنفيذي بالنيابة، لشؤون البرامج، إن اليونيسيف تعمل، بالفعل، على تنسيق دورات الميزانية وطرق عرضها، وعلى اظهار العلاقة بين البرمجة والتزويد بالموظفين.

أفريقيا

١٥٩ - كان معروضا على المجلس التنفيذي سبع توصيات لبرامج قطرية كاملة من أفريقيا، وعشر توصيات قصيرة الأمد، وسبع توصيات لتخصيص موارد إضافية لتمويل برامج مقررة أصلا، وتوصيتان لتخصيص أموال تكميليـــة لبرامج قطرية مقررة أصلا (توصيات "إفرادية") يرد موجز لها في الوثيقة E/ICEF/1995/P/L.10 و Add.1. وقدم المدراء الإقليميون لشرق وجنوب أفريقيا، وغرب ووسط أفريقيا، استعراضا عاما موجزا لتوصيات للبرامج القطرية. وتحدث ممثلا اليونيسيف في أوغندا وبوركينا فاصو أمام المجلس.

١٦٠ - وبخصوص برنامج أوغندا القطري أكد أحد الوفود الحاجة لدعم عملية اللامركزية التي تقوم بها الحكومة. وأثار وفد آخر استفسارا بخصوص نسب الموارد المخصصة لإيصال الخدمات وبناء القدرات. ورد الممثل بأنه تم تخصيص ٦٠ في المائة لإيصال الخدمات و ٤٠ في المائة لبناء القدرات. وأشاد أحد الوفود بالتحول من نهج عمودي إلى نهج موحد إزاء البرمجة القطرية وأكد أن التنسيق الوثيق بين الوزارات شرط أساسي لنجاح البرنامج. إضافة إلى ذلك، يتطلب النهج الموحد تخطيطا طويل الأجل ورصدا ذا تركيز عالي. وطلب الوفد ذاته تفاصيل عن موارد التمويل وعن السبل الكفيلة بتعزيز بناء القدرات في مجال الخدمات الصحية على مستوى المقاطعات كجزء من عملية اللامركزية. واقترح الوفد استخدام التقارير السنوية للمكتب القطري للإبلاغ عن مدى تنفيذ الأموال التكميلية بدلا من إعداد تقارير منفصلة للمانحين.

١٦١ - قدم أحد المشاركين تقريرا عن الزيارة الميدانية لأوغندا (E/ICEF/1995/CRP.16). وأشاد المتكلم بالتزام القيادة السياسية في أوغندا حيث قامت كل مقاطعة بصياغة برنامجها الخاص بها بالاستناد إلى البرنامج القطري. وتم التأكيد على أهمية الروابط بين البرامج القطاعية، والحاجة لرفع مستوى الشعور بالملكية المحلية في البرنامج. وجرى التأكيد علـــى أن لليونيسيف دورا رئيسيا في الدعوة، ولا سيما في التصدي للممارسات التقليدية المؤذية، ومنع انتشار أمراض نقص المناعة المكتسب/الإيدز. ولوحظت أوجه التباين الجغرافي بين الشمال والجنوب وتم توجيه انتباه اليونيسيف للتركيز على تقليص هذا التباين باعتبار ذلك استراتيجية رئيسية للبرنامج الجديد. وأشير إلى ضرورة تعزيز التنسيق القطاعي والتنسيق ما بين القطاعات مع المنظمات غير الحكومية والمانحين الآخرين وذلك تحت رعاية حكومية. ورد الممثل بأن اليونيسيف لم تكن فقط ناشطة في تنسيق مسائل السياسات القطاعية بل إنها كانت تتعاون أيضا مع منظمة الصحة العالمية في "مبادرة الطفل المريض" ومع البنك الدولي في تعزيز الخدمات الصحية في المقاطعات. أما بخصوص الرصد والتقييم، قال الوفد ذاته إن المشاركة المجتمعية في اللقاءات على مستوى المقاطعة من شأنها أن تساعد على النهوض بعملية التمكين، وإنه لا بد لكبار الموظفين من الإكثار من الزيارات الميدانية. وقال الممثل مشيرا إلى خطة التقييم، إن خطة العمليات الرئيسية تحتوي على أحكام مفصلة أكثر، وتحدد الخطوط الرئيسية لدور اليونيسيف على مستوى المقاطعة.

١٦٢ - وأثنى أحد المتكلمين على النهج القائم على المشاركة لعملية البرنامج القطري لأوغندا، وطلب إيضاحا بخصوص لجنة تنسيق البرنامج القطري. وأجاب الممثل بأن الحكومة هي التي نظمت اللجنة. وقال الوفد ذاته أيضا إنه ليست هناك إشارة في توصية البرنامج القطري إلى أدوار شركاء آخرين مثل الوكالات التابعة للأمم المتحدة. وقوبلت استراتيجية المزج بالترحيب، بتركيزها على الدمج بين مسائل الجنس والصحة. وقال الممثل إن اليونيسيف تشارك في صياغة الحكومة لمذكرة استراتيجية قطرية وإن عملية اليونيسيف البرنامجية تُستخدم كنموذج للتعاون المشترك بين الوكالات. وردا على استفسار حول دور اليونيسيف في محاربة مرض نقص المناعة المكتسب/الإيدز، قال الممثل إن اليونيسيف عضو نشط في اللجنة الوطنية للإيدز، وتدعم نشاطات متصلة بالصحة التناسلية للشباب. وأكد الوفد ذاته أنه يتعين على اليونيسيف أن يكون لها دور في تطبيق اتفاقية حقوق الطفل. وأكد ممثل اليونيسيف على مشاركة المنظمة في الدفاع عن حقوق الطفل.

١٦٣ - وفيما يتعلق بالبرنامج القطري لإريتريا، امتدح أحد المتكلمين البرنامج لتطبيقه الدروس المستفادة خلال التعاون البرنامجي السابق وزيادة تأكيد البرنامج على بناء القدرات والتمكين المجتمعي. إلا أنه قال إن الأمر يحتاج لمزيد من التحليل لتأثير اللامركزية على البرامج التي تساعدها اليونيسيف. ووافق المدير الإقليمي على ذلك وقال إن اليونيسيف سوف تتعاون تعاونا وثيقا مع السلطات الحكومية والمحلية في هذا التحليل. فسيتم تحليل عملية اللامركزية خلال الاستعراض السنوي للبرنامج. ورحب المتكلم ذاته بالتركيز على ختان الإناث وتخفيض المعدل العالي لوفيات الأمهات، ولكنه استفسر عن أسباب إغفال ذكر الإجهاض كأحد أسباب وفيات الأمهات.

١٦٤ - وفيما يتعلق بالبرنامج القطري لمدغشقر، أشاد أحد الوفود بالنهج الاستراتيجي الأعمق تركيزا للبرنامج بالمقارنة مع النهج الماضي المستند إلى النشاط. غير أنه طرح استفسارا حول ما إذا كان قد تم تقييم المشروع النموذجي للتغذية. فأكد المدير الإقليمي أنه تم تقييم المشروع، وجرى نتيجة للتقييم إدخال التربية الصحية والبيئية والغذائية في المنهاج المدرسي. ورحب الوفد ذاته بالمباشرة بخطة العمل الوطنية للإنعاش الاجتماعي، ولكنه قال إن اليونيسيف، بدعمها للخطة، ستحتاج لزيادة تأثير مواردها المالية المحدودة إلى الحد الأقصى وللقيام بخيارات استراتيجية. وطلب الوفد توضيحا حول تكاليف دعم البرنامج وتخصيص اعتمادات لخدمات الطوارئ. وشرح المدير الإقليمي أن تكاليف دعم البرنامج أدمجت في ميزانية البرامج القطاعية وبرامج الدعم. وقال إن برنامج التخطيط والاحصاءات الاجتماعية يشمل الاستعداد للطوارئ، بهدف تطوير نظام للإنذار المبكر وبناء القدرات في المناطق التي تأثرت بالأعاصير والجفاف والفيضانات.

١٦٥ - وامتدح البرنامج وفد آخر لتركيزه على الاحتياجات ذات الأولوية للبلد ولنظره في توصيات المانحين. وأضاف إلى ذلك أن الروابط بين البرامج القطاعية والبرامج المشتركة بين القطاعات على صعيد القواعد الشعبية أدت إلى تحسين فرص تكرار تلك البرامج. إلا أن المتكلم عبَّر عن شكه فيما إذا كانت مبادرة باماكو سيكتب لها الحياة، مقترحا بأن المبادرة لا تشجع التضامن بين أعضاء المجتمع، السقيم منهم والسليم. وقال إن المجتمعات يجب أن تعطى فرصة لاختيار نهج مختلفة إزاء المبادرة. وعلاوة على ذلك، يتعين على اليونيسيف أن تفصل إدارة استرداد تكاليف العقاقير عن إدارة تمويل الاستشارات الطبية. وأضاف أن مبادرة باماكو تم تقديمها دون تقييم للقيود المحتملة في ضوء سياسة الحكومة تجاه اللامركزية. وقال المدير الإقليمي إن مبادرة باماكو ما زالت آخذة في التطور وأن البرنامج سيكون خاضعا للمراقبة. ولاحظ الوفد ذاته أنه لا توجد بيانات ملموسة حول التعاون مع المانحين والوكالات الأخرى. وقال متحدث آخر إن تحليل الوضع ذو طابع وصفي أكثر منه تحليلي وأنه لم يجر التعبير تعبيرا كافيا عن مزيج الاستراتيجيات.

١٦٦ - ورحب أحد الوفود بالتركيز الاستراتيجي الواضح على بناء القدرات والتمكين في برنامج موريشيوس القطري، ولكنه طلب إيضاحا بشأن مشاركة المانحين الثنائيين في ممارسة إعداد البرنامج القطري. ورد المدير الإقليمي بقوله إن مشاورات غير رسمية جرت مع فرنسا والمملكة المتحدة. وطلب الوفد ذاته معلومات حول المؤشرات والنواتج التي ستستخدمها اليونيسيف لقياس أدائها. وشرح المدير الإقليمي أن وضع جدول مراقبة وتقييم هو جزء من الخطة البرنامجية للعمليات، وقدم مؤشرات مراقبة لكل هدف للمشاريع مشفوعة بمصدر البيانات. وردا على ما قيل بأن تكاليف دعم البرنامج لم تكن مشمولة في الوثائق، قال المدير الإقليمي إن تلك التكاليف قام بتغطيتها مشروع "تنظيم ومراقبة البرنامج" في برنامج تطوير السياسة الاجتماعية والدعوة والمراقبة. وقال إن تكاليف دعم البرنامج للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ ستصل إلى ٠٠٠ ٥٥٠ دولار أو ٧,٠ في المائة من المجموع.

١٦٧ - ورحب أحد المتكلمين بالتحول من نهج يستند إلى النشاط إلى نهج يستند إلى الاستراتيجية في سوازيلند، ولكنه قال إن الاستراتيجية تحتاج إلى تعريف أفضل من ناحية الاستراتيجيات المعروضة في تقييم المانحين المتعددين. وردا على استفسار قال المدير الإقليمي إنه سيجري وضع

مذكرة استراتيجية قطرية في عام ١٩٩٥ بوصفها "مذكرة حول استراتيجية للتنمية الوطنية". وستشارك الوكالات التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات من خلال العملية الاستشارية للحكومة. وسأل المتكلم أيضا عما إذا كانت خطة الرصد والتقييم ستشمل استعراضا للاستراتيجيات ومدى ملاءمة مزيجها، فقال المدير الإقليمي إنه تم إنشاء فرقة عمل بمشاركة مكتب الإحصاءات المركزي لرصد أداء البرنامج، وأنه سيتم استعراض النشاطات والاستراتيجيات ومدى ملاءمة المزيج الاستراتيجي. وأخيرا أشار الوفد إلى ضرورة ربط التربية الغذائية بتنظيم موارد الأسرة. ورد المدير الإقليمي بقوله إن التغذية مشكلة معقدة، وأن هناك عوامل أخرى تسهم في العملية. وإن اليونيسيف ستركز على تقليص التفاوت في الإفادة من الخدمات. إضافة إلى ذلك، ستعمل اليونيسيف على تمتين الروابط مع الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمانحين الثنائيين الذين يتناولون مشكلة فقر الأسرة المعيشية.

١٦٨ - وتطرق أحد الوفود إلى استمرار ظروف الطوارئ في أنغـــولا، قائلا إنه رغم اتفاق السلام ما زال الأمن مشكلة، وما زال هناك لاجئون كثيرون، وأشخاص مشردون داخليا. وسأل المتكلم عما إذا كانت اليونيسيف تشارك في تطهير الألغام الأرضية، فشرح المدير الإقليمي أن اليونيسيف مشاركة في برامج الدعوة من أجل زيادة الوعي بمخاطر الألغام الأرضية ولكن ليس لها دور في التطهير الفعلي.

١٦٩ - وبخصوص البرنامج القطري لبوركينا فاصو، قال أحد المتحدثين إن نهج برنامجها المشترك بين القطاعات كان متوافقا مع أولويات الحكومة. وامتدح عضو في فريق المجلس التنفيذي الذي زار بوركينا فاصو مبادرة باماكو وتأثيرها التمكيني على المجتمعات المحلية، ولكنه قال، إن العجز في الموارد البشرية يؤثر تأثيرا حادا على إيصال الخدمات الصحية. إضافة إلى ذلك، فإن تشويه الجهاز التناسلي الأنثوي يعتبر مشكلة خطيرة وأنه يتم توجيه جهود التعبئة الاجتماعية من أجل استئصال هذه الممارسة. ورحب وفد آخر بنهج المشاركة بين القطاعات والتأكيد على تمكين المجتمعات وخصوصا المرأة. وطلب المتكلم معلومات إضافية حول الكيفية التي يتم بها تمكين المرأة لا من حيث انضمامها للقوة العاملة فقط وإنما أيضا من حيث مشاركتها في أنحاء المجتمع. وكرر ممثل اليونيسيف القول بأن سياسة الحكومة تضع التأكيد على تحسين الوضع الاقتصادي والقانوني للمرأة. وقال إن تمكين المرأة يتم الرفع من شأنه عن طريق البرامج الائتمانية والشبكات النسوية التي تقدم التعليم على المهارات الحياتية.

١٧٠ - وقال إثنان من الوفود إن البرنامج القطري لغانا جاء نتيجة تعاون ومشاورات مكثفة بين الحكومة والوكالات التابعة للأمم المتحدة. وسأل أحد الوفود عن كيفية استخدام اتفاقية حقوق الطفل كإطار عمل للبرنامج القطري وضمن المنطقة، فقال المدير الإقليمي إن الاتفاقية تقدم إطار عمل لبرنامج غانا، غير أن ممثلين من المنطقة سوف يبحثون دعم اليونيسيف لبلدان في هذه المنطقة في اجتماع سيعقد في تشاد في نيسان/أبريل. وطلب متكلمون أيضا مزيدا من المعلومات حول الاستراتيجيات والتقييم ونسبة الميزانية البرنامجية التي ستغطي تكاليف الدعم البرنامجي. وفيما يتعلق بالاستراتيجيات أجاب المدير الإقليمي بأن التمكين وبناء القدرات وإيصال الخدمة كلها نواح مترابطة.

وإن معايير تقييم البرنامج يتم تناولها بالتفصيل في الخطة الرئيسية للعمليات. كما أن تكاليف دعم البرنامج تشكل ٢٣ في المائة من الميزانية البرنامجية. وسأل الوفد نفسه كيف ترتبط نشاطات التعجيل بأهداف منتصف العقد بالبرنامج القطري وكيف سيتم تناول مسألة إمكانية استدامتها. وأخيرا، طُرح استفسار حول كيفية قيام اليونيسيف بتحليل تأثير نشاطاتها البرنامجية على التقدم نحو تحقيق الأهداف الوطنية.

١٧١ - انظر المقرر ١٩٩٥/٩ بخصوص التوصيات التي أقرها المجلس التنفيذي.

آسيا

١٧٢ - عُرضت على المجلس التنفيذي خمس توصيات تتعلق ببرامج قطرية شاملة، وتوصيتان برصد موارد عامة إضافية لتمويل برامج قطرية سبق اعتمادها، وتوصية بشأن الأموال التكميلية اللازمة لمشروع دون إقليمي للاتصالات، حسبما جاء في E/ICEF/1995/P/L.10 و Add.1. وقدم المديران الإقليميان لمنطقة شرقي آسيا والمحيط الهادئ ولمنطقة جنوبي آسيا توصيات ببرامج قطرية، كما قدم بيانات ممثلا اليونيسيف في كل من بنغلاديش وفييت نام. كذلك رد ممثل اليونيسيف في ميانمار على أسئلة بدرت خلال المناقشة.

١٧٣ - وأعرب عدد من الوفود عن تقديره لجودة التوصيات البرنامجية الخاصة بإندونيسيا والصين وفييت نام وميانمار. وطُلبت معلومات أكثر عن تعاون اليونيسيف مع وكالات أخرى للأمم المتحدة في برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ورد المدير الإقليمي قائلا إن الأنشطة التي تساعدها اليونيسيف في ميانمار وفييت نام جزء من برامج مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة، وأن الجهود التعاونية ركزت أيضا على مجالات تتعلق بالحدود بين جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية وميانمار وتايلند.

١٧٤ - أما عن التوصية المتعلقة بالصين، فقد أثنى وفد على تنسيق دورة برنامجها مع دورتي البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ولكنه ذكر أن الأهداف واسعة جدا. وسأل الوفد كيف تستطيع اليونيسيف أن تركز على مواقع مختارة تبلغ الحاجات فيها أشدها وتستطيع في نفس الوقت دعم برامج شاملة قطريا وتتناول جميع الأهداف العشرة المذكورة في برنامج العمل الوطني. وسأل المتحدث عن كيفية نمو البرامج المتعلقة بالدعوة وبناء القدرات والتمكين، وما هو أثر اللامركزية الحكومية على عمل اليونيسيف. وهل ستعمل اليونيسيف بمفردها مع الحكومة أو بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية أيضا؟ كما بدر استيضاح عن تكاليف دعم البرنامج وقدرها ١١ مليون دولار، وهو مبلغ أعلى من رقم الدورة البرنامجية القطرية السابقة.

١٧٥ - وأوضح المدير الإقليمي أن اللامركزية تجعل عمل اليونيسيف أوثق اتصالا بالحكومات المحلية، وأن اليونيسيف ستظل تتعاون مع الاتحاد النسائي لعموم الصين. فهو شريك رئيسي لها محليا. وأضاف قائلا إنه سيرد فيما بعد على أسئلة أخرى لأنها تحتاج مزيدا من البحث.

١٧٦ - وقال وفد إن البرنامج القطري لاندونيسيا يعكس بوضوح حالة البلد وأولوياته. واستزاد متكلمون من المعلومات عن برامج تتعلق بالأطفال الذين يعيشون في ظروف قاسية، وعن موضع تركيز برنامج قطري دون الإقليمي، وسألوا بالذات هل ستدرج اليونيسيف المقاطعات الشرقية فيه. وقال المدير الإقليمي إن عنصر الأطفال الذين يعيشون في ظروف قاسية يركز أساسا على عمل الأطفال وعلى أطفال الشوارع. ورغم أن الأطفال المتأثرين بذلك قد تكون نسبتهم قليلة، فإن أعدادهم كبيرة ومشكلتهم تزداد. وقال إن البرنامج القطري يشمل فعلا بعض المقاطعات الشرقية. وأشار متحدث الى مشكلة التنسيق خلال الدورة البرنامجية الماضية، وسأل عما إذا كان هذا يفسر انخفاض الإنفاق بنسبة ٢٠ في المائة في البرنامج القطري السابق. وقال المدير الإقليمي إن الأرقام المعروضة على المجلس كانت أحدث البيانات المتاحة وقت إعداد الوثيقة، بيد أن نسبة التنفيذ قد بلغت منذ ذلك الحين حوالي ٩٣ في المائة من مجموع الموارد العامة. وقد تحقق الكثير في مجال التنظيم والتنمية مجتمعيا، خصوصا بفضل تعاون اليونيسيف مع حركة رعاية الأسرة. وسوف يستمر هذا التعاون ويشتد في البرنامج الجديد.

١٧٧ - وأثنى عدد من الوفود على البرنامج القطري لفييت نام، بما في ذلك تركيزه على تعليم الفتيات والنساء؛ وعلى برنامج توريد المياه والإصحاح الذي يشمل صيانة المضخات وخدمة ١٤٢ منطقة فقيرة؛ وعلى التعبئة الاجتماعية والمشاركة المجتمعية. وتحدث متكلم آخر عن أهمية تمكين الأسرة، والتقريب بين الخدمات، والتعاون مع القطاع الخاص. وامتدح وفد مشروعا مستقلا أقيم لحقوق الطفل.

١٧٨ - وسأل متحدث عن كيفية معالجة اليونيسيف لقضية اللامركزية في التخطيط. وسأل وفد آخر كيف تحدد اليونيسيف مقدار التمويل التكميلي، وماذا ستكون النتيجة إذا لم يأت المبلغ المطلوب بأكمله. وأوضح المتحدث أن المبلغ المقترح للتمويل التكميلي يقوم على جمع الأموال وعلى مقدار التنفيذ خلال السنوات القليلة الماضية. أما إذا حدث قصور في التمويل التكميلي فسوف يتقرر مجال التركيز بالتشاور مع الحكومة. وإذا حدث ذلك، فستدعو اليونيسيف الى جعل الأولوية لتحسين الهياكل الأساسية الصحية في المناطق الفقيرة. وتعليقا على موضوع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، قال إن اليونيسيف تعمل بشكل وثيق مع صندوق السكان ومنظمة الصحة العالمية لوضع مواد لتعليم الصحة في المدارس.

١٧٩ - وأثنى وفد على النهج البرنامجي الشامل في ميانمار الذي يركز على القاعدة الشعبية، والسكان الأصليين، والاستدامة. وأبدى وفد آخر تقديره لممثل البرنامج لتسهيله زيارة بعثات من الدبلوماسيين المقيمين في ميانمار. وقال إن الزيارة أكملت الوثائق اللازمة وسهلت فهم الخيارات الاستراتيجية المطروحة في البرنامج. ورأى مبررا للتركيز على إيصال الخدمات في ضوء الوضع الراهن للمرأة والطفل. واقترح وفد أن يأتي دعم الأنشطة الخاصة بمكافحة الاختلالات الناجمة عن نقص اليود من الموارد العامة وليس من الأموال التكميلية. وأكد الممثل للمجلس أن مكافحة هذه الاختلالات ستنال أولوية عالية ودعما كافيا من الموارد العامة. وقال إن الهدف هو معالجة كل أنواع الملح باليود وتشجيع الإقبال عليه. وإذا أتت أموال تكميلية فسوف تستخدم في تجارب لمضاعفة قوة الملح بمعالجته باليود وإضافة الحديد، وفي التعجيل بتنفيذ البرنامج.

١٨٠ - وقال متحدث إن اهتمامات المجلس قد انعكست على البرنامج القطري الجديد، ورحب عدد من الوفود بتعاون اليونيسيف مع المنظمات غير الحكومية، فهذا يعزز قدرات الفئات المحرومة ويقوي اشتراكها في التنمية. ورد الممثل على سؤال بأن سرد العوائق أمام بلوغ بعض الفئات المستهدفة وخصوصا الأقليات الإثنية، ومنها صعوبة الوصول الى بعض المناطق في الظروف الجوية السيئة؛ وتخلف الهياكل الأساسية الصحية؛ وشحة العمال في الخطوط الأمامية. على أن الحال سيتحسن عند تنقيح التوصيف الوظيفي لعمال الخط الأمامي، وعند تحسين الهياكل الأساسية الصحية في الولايات، وعندما يتقدم التعاون مع المنظمات الحكومية وتحقق عملية بناء القدرات والدعوة لحقوق الطفل أهدافها. واقترح متحدثون أيضا أن تشجع اليونيسيف زيادة إشراك المنظمات غير الحكومية الدولية في البلد للاستعانة بخبرتها في سد الحاجات الأساسية للطفل. وعلق الممثل على مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز فقال إن اليونيسيف تتعاون مع منظمة الصحة العالمية من خلال مركز الاتصالات الوطنية على تطوير المناهج الدراسية، ومن خلال خدمات مقدمة الى النساء والشباب في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقاية من الأمراض المنقولة جنسيا، والصحة التناسلية.

١٨١ - وسأل وفد عن الموارد العامة الإضافية المطلوبة لميانمار، فقد سبق رصد نفس المبلغ فعلا من الأموال العالمية. وأثنى هذا المتحدث على الإشارات الى اتفاقية حقوق الطفل عند إعداد التوصية، وقال إن البرنامج الجديد قد أنشأ مشروعا لحقوق الطفل. ورحب عدد من الوفود بجهود اليونيسيف لتمكين المرأة خصوصا على المستوى المجتمعي، بتعليمها وتدريبها على المهارات. كما شددت عدة وفود على أهمية استمرار تقييم البرنامج، ليس من زاوية تنفيذه فحسب، وإنما أيضا من زاوية تعادلها أهمية هي الدروس المستفادة في مجال الاستدامة وبناء القدرات.

١٨٢ - وأعربت قلة من الوفود عن قلقها إزاء الحالة السياسية وحالة حقوق الإنسان في ميانمار. على أن متكلمين آخرين أكدوا أن المجلس التنفيذي ليس المحفل المناسب لتناول انتهاكات حقوق الإنسان، وأنه ينبغي عدم تسييس تعاون اليونيسيف.

١٨٣ - وأثنى متكلم على المعلومات العامة التي قدمها المدير الإقليمي لجنوبي آسيا، وأبرز أهمية اتفاقية حقوق الطفل، والأولوية التي تنالها قضايا الجنسين وشراكة اليونيسيف مع رابطة جنوبي آسيا للتعاون الإقليمي. ورأى إمكانية تنسيق الجهود باسم الاتفاقية، وذلك بالترويج لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ورد المدير الإقليمي قائلا بأن تركيز اليونيسيف على العلاقة بين الاتفاقيتين تقوم على دراسة الأدلة التاريخية المستمدة من البلدان المتقدمة النمو؛ وأن الشواهد تبين عدم إمكانية سد حاجات الطفل دون العمل على ضمان حقوق المرأة وإنصافها. وأشار إلى أن المنطقة تبدي اهتماما بهذه العلاقة أكثر مما مضى.

١٨٤ - وأعربت وفود من البلدان التي سيخدمها مشروع الاتصالات دون الإقليمية من مجموعة "مينا" عن شديد تأييدها لهذه المبادرة. وقال متحدث إن بالإمكان كثيرا نقل هذا المشروع إلى بلدان أخرى يلزمها أن تعالج قضايا صغار البنات فيها. ويمكن تكييف المواد بما يناسب كل بلد، كما يمكن بإشراك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية إدخال المشروع في صلب البرامج الموجودة في بلدان أخرى،

خصوصا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وأبدى وفد قلقه لعدم استشارة الحكومات المشتركة خلال إعداد الاقتراح المتعلق بتوسيع مشروع "مينا". وقال المدير الإقليمي إن خطط التوسع قد ظهرت خلال عملية تشاور شاركت فيها الإدارات الفنية والوزارات. ومع ذلك وافق على ضرورة زيادة تكثيف عملية التشاور مع كبار المسؤولين من أجل التوسع في المشروع بنجاح. وأشار إلى أن المشاورات سوف تعقد على المستويين الإقليمي والقطري.

١٨٥ - وقال وفد إن بنغلاديش حققت نجاحا كبيرا في التحصين الشامل للأطفال، وفي رعاية الصحة الأولية وتأمين سلامة مياه الشرب. وأثنى عدة متكلمين على البيان الذي قدمه ممثل اليونيسيف، وأبدوا تقديرهم لمختلف عناصر البرنامج. ورئي أن تحليل الدروس المستقاة في توصية البرنامج القطري كان مفيدا ويحمل طابع التحليل، وانه يبين استجابة البرنامج لحاجات البلد.

١٨٦ - وعلقت عدة وفود على انتقال محور التركيز من الصحة والتغذية إلى التعليم، وأبدت أكثر تقديرها للأولوية العالية التي ينالها التعليم. على أنه بينما وافق متحدث على انتقال هذا التركيز فإنه شعر بأنه كان باستطاعة توصية البرنامج القطري أن تطرح هذا التحول الاستراتيجي بشكل أفضل. وشدد وفد آخر على ضرورة استمرار إعطاء الصحة أولوية عالية بسبب الارتفاع الشائع في نسبة وفيات الأمهات. وقال متحدث إن مقدار الموارد المخصصة للصحة والتغذية في الواقع لم يقل في البرنامج الجديد؛ وإن زيادة الموارد الخاصة بالتعليم قد أحدثت تحولا ظاهرا في محور التركيز. ورئي أيضا أن التعليم بأوسع معانيه استراتيجية أساسية لدعم عناصر أخرى منها التغذية والإصحاح والصحة.

١٨٧ - ولاحظ متكلم أن التركيز على التعليم في برنامج بنغلاديش يتمشى مع أولويات بلدان أخرى في المنطقة. وعلقت عدة وفود على نجاح هذا البلد في برامج التحصين، والمرأة، وتوريد المياه، والمنظمات الخيرية، والفئات المجتمعية. ومع ذلك أكدت استمرار تحديات هائلة منها مشاكل الفقر في الحضر، ووفيات الأمهات، والأطفال الذين يعيشون ظروفا قاسية. وسأل وفد عما إذا كانت أية معلومات متاحة عن الاتجار بالأطفال والنساء. ورد ممثل على ذلك بقوله إنه لا توجد معلومات منهجية عن ذلك، رغم أن دراسة صغيرة النطاق كشفت عن وجود هذه المشكلة. وقال إن اليونيسيف تعمل مع منظمات البحوث لتحسين تقدير طبيعة هذه المشكلة ونطاقها.

١٨٨ - وأشارت عدة وفود إلى جهود مختلفة في مجال صحة الأم. وأشار بعض المتحدثين إلى أنهم تلقوا معلومات من مصادر قطرية بأن البرامج تعاني من نقص التنسيق بين مانحين مختلفين يدعون لاستراتيجيات مختلفة. على أن وفدا آخر رأى أن البرامج تسير جيدا وتستحق مزيدا من الدعم. وأشار الممثل إلى وجود عدة جهود مختلفة لمعالجة وفيات الأمهات وتحسين الرعاية عند التوليد. وقد نشأت هذه الجهود من محاولات غير ناجحة ركزت خلال أكثر من ٢٠ عاما على تدريب القابلات التقليديات. ثم اتضح الآن أن هذا التركيز كان استراتيجية غير صحيحة، ومن ثم قررت الحكومة رسميا إدخال مبادرات جديدة في برنامجها.

١٨٩ - واثنت عدة وفود على جهود الحكومة التي عملت في إطار التعاون مع اليونيسيف على زيادة إشراك الفئات الطوعية والمجتمعات المحلية، وعلى القضاء على مركزية عملية التخطيط. وسأل وفد عما إذا كانت محاولات إزالة المركزية في التخطيط والتنفيذ والاستعانة بأسلوب التعجيل في المناطق تحمل طابع الاستدامة، بسبب القدرة المحدودة الموجودة على المستويات الأدنى. وذكر الممثل أن اليونيسيف تساعد في إدخال المناسب من هذه التكنولوجيات والأساليب في خمس مناطق، وأن هذا الجهد سوف يتسع، وبذلك يقوي من هذه القدرة. وذكر متحدث مجددا أن الحكومة ملتزمة بعملية التخطيط من الأسفل إلى الأعلى.

١٩٠ - واستفسر وفد عن أثر الدعم في دعم عملية معالجة الملح باليود في بنغلاديش. ورد ممثل قائلا إنه تجري بانتظام دراسة نسبة اليود في الملح، وأن النتائج تشير إلى أن نسبة الملح الموجود المعالج باليود قد ازدادت من ٢٠ في المائة إلى ٣٥ في المائة، وهي نسبة ما زالت دون النسبة المستهدفة مؤقتا والتي تتراوح بين ٥٠ و ٦٠ في المائة. ويمكن التقدم أكثر من ذلك بأن تحظر الحكومة استيراد الملح غير المعالج باليود، وهناك قرار بهذا المعنى ينتظر موافقة الحكومة. كما تعكف اليونيسيف على هذه المشكلة اقليميا بواسطة رابطة جنوبي آسيا للتعاون الإقليمي، وهي تشارك في صياغة مشروع بروتوكول يحظر الواردات والصادرات من الأملاح غير المعالجة باليود.

١٩١ - وأثنى متحدث على محاولات تناول مشكلة عمل الأطفال، بيد أنه قال إن رصد أموال لهذا الجهد في البرنامج القطري لا يكفي. وأوضح الممثل أن البرنامج قد اتبع استراتيجية تقضي تدريجيا على عمل الأطفال بجعل التعليم الابتدائي إلزاميا. والمقصود هنا هو التركيز على الأطفال بين سن الخامسة والسادسة. على أن هذه الاستراتيجية تعترف أيضا بضرورة المبادرات غير التعليمية لإبقاء الأطفال في المدارس، لأن الفقر يرغم الأطفال على العمل. وقال إن اليونيسيف تدعم جهود الحكومات في تهيئة الحوافز، بالاستعانة ببرنامج الطعام مقابل التعليم. كما تساعد اليونيسيف الحكومة في التحاور مع القطاع الخاص من أجل سحب الأطفال من أية أعمال خطرة والارتقاء بأسلوب منع عمل الأطفال.

١٩٢ - وأبدت عدة وفود خشيتها من مشكلة التغذية في المنطقة، وسألت هل يستطيع تعاون اليونيسيف أن يتصدى لهذا التحدي. وقال المدير الإقليمي إن التغذية شاغل كبير في كافة أنحاء المنطقة، وأن اليونيسيف تأخذ هذا التحدي بجدية بالغة. ورأى أن حسن التغذية يتوقف على ثلاثة عناصر هي الأمن الغذائي والرعاية والصحة، ولذلك فهو يقتضي مبادرة من عدة قطاعات. وقال إن برنامج بنغلاديش بتركيزه على التعليم يعجل بتحسين تغذية الطفل، وإن برامج التغذية في بنغلاديش موضع تنسيق وثيق بين البنك الدولي واليونيسيف. وقد اتخذت اليونيسيف الخطوات الأولى على المستوى الإقليمي لشن مبادرة تشمل طائفة واسعة من الشركاء والشبكات.

١٩٣ - وللاطلاع على التوصيات التي اعتمدها المجلس التنفيذي، انظر المقرر ١٩٩٥/٩.

أوروبا الوسطى والشرقية، ورابطة الدول المستقلة، ودول البلطيق

١٩٤ - كانت أمام المجلس التنفيذي أربع توصيات كاملة تتعلق بالبرامج القطرية وقدمها المدير الإقليمي، وهي ملخصة في E/ICEF/1995/P/L.10.

١٩٥ - وأبدى وفدان شكهما في إمكانية نجاح الجانب الإنمائي من البرنامج القطري لأفغانستان بسبب كثرة تقلب الحالة في ذلك البلد. وقال إنه رغم وضع خطط للأنشطة الإنمائية، كانت جميع مصروفات البرنامج في الماضي مخصصة لخدمات الطوارئ. كما أن نفقات دعم البرنامج مرتفعة، فهي تبلغ ٢٤ في المائة من مجموع النفقات. وقال المدير الإقليمي إن الحالة ستكون موضع التقييم باستعراضات كل سنة أو في منتصف كل فترة. ورأى أن ارتفاع نفقات دعم البرنامج ضروري بسبب حالة الطوارئ، ولكنه قال إنه يتوقع انخفاضا تدريجيا عندما تتوحد مهام الدعم داخل البلد.

١٩٦ - ورأى وفد آخر أن يكون البرنامج دون وطني وليس وطنيا في شموله. وأكد المدير الإقليمي أن البرنامج يركز إقليميا على ثلاث مناطق تعتبر مستقرة نسبيا. وعلق على اقتراح بأن تكون المكاتب القطرية موجودة في إحدى هذه المناطق بدلا من وجودها في بيشاور بباكستان، فقال إنه لا بد من مراعاة أمن الموظفين. وقد عمل الموظفون الدوليون كلما أمكن في كابول، وتنوي اليونيسيف وضع أكبر عدد ممكن من الموظفين داخل البلد. وأشار إلى أن المكاتب مجهزة بمخابئ تحت الأرض للحماية من القنابل، وهذا واحد من عناصر الأمن.

١٩٧ - وذكر متحدث أن الظروف قد تدهورت في أرمينيا وأذربيجان، وأبدى تأييده للتوصيات الخاصة بالبلدين. ونظرا لتواضع الموارد الموجودة، سأل وفد عما إذا كان باستطاعة البرنامج في أرمينيا أن يتصدى لحاجات اللاجئين والمشردين داخليا. ورد المدير الإقليمي على ذلك بأن هؤلاء الناس يتلقون دعما بواسطة النداء المشترك للأمم المتحدة في حالات الطوارئ وليس من الموارد العامة. وقال وفد إن بيانات دخل الفرد من الناتج الوطني الإجمالي في أرمينيا الموجودة في توصيات البرنامج القطري ليست حديثة وإن النص المتعلق بالصراع في ناغورني كاراباخ ليس صحيحا. وقال المدير الإقليمي إن العمل جار في تحديث الإحصاءات وإدخالها في الوثائق بمجرد الحصول عليها. وإن الإشارات إلى ناغورني كاراباخ مستقبلا ستتقيد بالمصطلحات التي تستخدمها الأمم المتحدة.

١٩٨ - وسأل وفد آخر عن أوجه الشبه بين أرمينيا وأذربيجان من حيث التمويل من الموارد العامة، رغم ارتفاع نسبة الأطفال والوفيات دون سن الخامسة في البلد الأخير. وقال المدير الإقليمي إن جميع البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة تنال في المتوسط مليون دولار من الموارد العامة كل سنة. وقد جاءت أموال أخرى أكبر من ذلك بواسطة النداء الطارئ المشترك بين الوكالات من أجل أذربيجان. وقال إنه أمكن تحقيق التوازن بين أنشطة التنمية وأنشطة الطوارئ باتباع نهج التكيف في البرنامج. فمثلا، لعملية التحصين هدفان أحدهما قصير الأجل والآخر طويل الأجل. وفي العادة يرتفع في برامج الطوارئ عنصر التوريد، بينما يرتفع في برامج التنمية عنصرا بناء القدرات والدعوة.

١٩٩ - وأبدت وفود تعليقات طيبة على عمل اليونيسيف في رومانيا، وخصوصا على إنتاج أشرطة الفيديو التي ينتجها عدة مانحين، وعلى نماذج التعلم داخل الأسرة وتناقله بين المعلمين والأطفال، وعلى فعالية استخدام البيانات والتحليلات عند وضع أي سياسة. ورأى وفد أن الأهداف طموحة أكثر من اللازم من حيث الأثر الذي تنشده. ورد المدير الإقليمي قائلا إنه رغم تحول التركيز عن عملية الإنعاش التي كانت غالبة قبل ذلك، فإن استراتيجية البرنامج واقعية بسبب أسلوب الشراكة الذي دعمته اليونيسيف على كافة المستويات. ورأى متحدث ضرورة زيادة الجهود من أجل تخليص رعاية الطفل من الطابع المؤسسي، خصوصا بالنسبة للأطفال ذوي الحاجات الخاصة. وقال المدير الإقليمي إن عدد الأطفال الموجودين في المؤسسات يهبط تدريجيا، وإن الولايات المتحدة بالذات قد حققت مساهمات هامة في هذه العملية.

٢٠٠ - وقال متحدث إن تصرف الأمانة كان سابقا لأوانه عندما أدخلت بعض البلدان في عداد هذه المنطقة، خصوصا في ضوء المشاورات غير الرسمية الجارية بشأن تكوين المنطقة وموقع المكتب الإقليمي. وطلبت عدة وفود معلومات أكثر عن توزيع اليونيسيف للموارد على جميع المناطق خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠. واقترح وفد إعداد تقرير عن وضع البرنامج الإقليمي لمناقشته في الدورة السنوية. واقترح هذا الوفد أن يكون تقديم البلدان الموجودة في منطقة كل منها حسب حجم الموارد المالية الذي ترصده اليونيسيف وليس حسب الترتيب الأبجدي. وقد عممت أشكال هذه المقترحات بشكل غير رسمي لكي ينظر فيها أعضاء المجلس والأمانة. وطلب وفد من الأمانة أن تجيب على أسئلة أثيرت في اجتماعات أخيرة رسمية وغير رسمية، لا سيما تلك التي أثارتها بلدان من داخل المنطقة.

٢٠١ - وقال نائب المدير التنفيذي بالوكالة لشؤون البرامج إن الوثيقة "الجامعة" (E/ICEF/P/L.10/Add.1) تحمل بعض المعلومات المطلوبة عن توزيع هذه الموارد. على أن تقرير المدير التنفيذي الذي ستناقشه الدورة السنوية سيعطي صورة أكمل. كما وافقت الأمانة على إتاحة معلومات أساسية أخرى عن تطبيق المعايير الخاصة بتوزيع الموارد العامة.

٢٠٢ - وللرجوع إلى التوصيات التي اعتمدها المجلس التنفيذي، انظر المقرر ١٩٩٥/٩.

الأمريكتان ومنطقة الكاريبي

٢٠٣ - عرضت على المجلس التنفيذي ثلاث توصيات لبرامج قطرية قصيرة المدة، وتوصيتان بتخصيص موارد عامة إضافية لتمويل برامج معتمدة أصلا، وتوصية برصد أموال تكميلية لبرنامج قطري معتمد فعلا، كما هو موجز في E/ICEF/1995/P/L.10 و Add.1. وقدم المدير الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي توصيات البرامج القطرية، وأعطى فكرة عامة عن التطورات الاجتماعية والاقتصادية الأخيرة في المنطقة، بما في ذلك إجراءات متابعة اتفاقية حقوق الطفل التي صدقت عليها جميع بلدان المنطقة؛ والأساليب المبتكرة في الدعوة التي تتعلق بجهود لتحقيق أهداف وطنية؛ وتعبئة الموارد. وقال إن اليونيسيف تعمل مع الحكومات ومع الجمهور للتأكد من مراعاة الاتفاقية عند وضع السياسات الخاصة بالطفل.

٢٠٤ - وأشارت عدة وفود إلى التقرير الذي يتناول التطورات الإقليمية (E/ICEF/1995/P/L.5) فنوهت بتحسن مؤشرات مجمل الاقتصاد في المنطقة، بيد أنها أبدت خشيتها من أن هذه المؤشرات لا تعكس بشكل كاف تدهور الظروف الاجتماعية. وقال متحدث إنه يصعب الإبقاء على هذه الإنجازات في وقت تتناقص فيه التدفقات من المساعدة، وتعمل سياسات التكيف الهيكلي وأعباء الديون الخارجي على الحد من إنفاق الحكومة على القطاع الاجتماعي. وأشار وفد آخر إلى تحديات هي استمرار الإصلاح الاقتصادي، وإدخال الديمقراطية، وتحسين الظروف الاجتماعية. وأبدت بعض الوفود تقديرها لما قدمته اليونيسيف من دعم بواسطة مرفق التكيف الخاص بأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. وأشار متكلمان إلى إدخال إصلاحات تشريعية في بلديهما على سبيل متابعة تصديقهما على الاتفاقية.

٢٠٥ - للاطلاع على التوصيات التي اعتمدها المجلس التنفيذي، انظر المقرر ٩/١٩٩٥.

الشرق الأوسط وشمال افريقيا

٢٠٦ - عرضت على المجلس التنفيذي توصية برنامج قطري واحدة مكتملة، على النحو الموجز في الوثيقة E/ICEF/1995/P/L.10 و Add.1. وقدمت المدير الإقليمية للشرق الأوسط وشمال افريقيا استعراضا موجزا للتطورات في المنطقة وعرضت توصية البرنامج القطري.

٢٠٧ - وعبَّر وفدان عن تأييدهما للبرنامج القطري للجمهورية العربية السورية. وذكرا أن هذا البلد حقق نتائج ملموسة نتيجة تعاون اليونيسيف، بما في ذلك زيادة تغطية التحصين، وعدم الإبلاغ عن حالات شلل الأطفال عام ١٩٨٣، وشيوع استخدام الملح المؤين ومشاركة المنظمات الشعبية في الأداء البرنامجي. وأوضح أحد الوفود أن النساء والأطفال الفلسطينيون الذين يعيشون في الجمهورية العربية السورية يستفيدون أيضا من البرنامج. وأكد وفدان أنه لا ينبغي أن تقوم المساهمات في البرامج الإنسانية على الاعتبارات السياسية.

٢٠٨ - وأيد متحدث آخر تأكيد البرنامج على تحقيق أهداف منتصف العقد، مما لا ينبغي مع ذلك أن يقوض استدامة البرامج، واعتبر أن تكاليف دعم البرنامج بواقع ٢٠ في المائة باهظة جدا. وردت المديرة الإقليمية بأن الرقم يغطي كلا من نفقات السفر والمعدات العائدة للبرامج القائمة على أساس المناطق، وانه رقم تخطيطي وقد لا تكون ثمة حاجة للمبلغ كله. وقال الوفد نفسه إن الجهود التعاونية بين وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) واليونيسيف ستعمل على تحسين الأثر العام للأداء البرنامجي. وذكرت المديرة الإقليمية أن اليونيسيف تعمل عن كثب مع الأونروا وأنها ستقدم شخصيا تفاصيل إضافية في الدورة السنوية عندما يناقش المجلس التنفيذي البرامج المعدة للنساء والأطفال الفلسطينيين.

٢٠٩ - واقترح أحد الوفود إعداد مشروع "مينا" للاتصالات دون الإقليمية المستخدم في جنوب آسيا لمناصرة حالة البنات والنساء في هذه المنطقة. كما جرى إبراز التقدم الذي حققه المغرب في تعليم البنات.

٢١٠ - وقال أحد المتكلمين إنه دهش من البيانات التي ذكرت عن الجزائر في الفقرات ٦ و ٩ و ١٠ و ١٢ و ١٤ من التقرير الخاص بتطوير برنامج إقليمي (E/ICEF/1995/P/L.8). وقال إن تلك الفقرات قدمت وصفا غير كاف لحالة الأطفال في الجزائر، وإن اختصاص اليونيسيف وولايتها لا يسمحان لها بالإدلاء ببيانات عن الحالة السياسية في دولة ذات سيادة. وقال إن البيانات التي أدلي بها غير صحيحة ومستندة الى بيانات غير صحيحة. وهي تكشف عن نقص المعرفة بالتاريخ والجغرافيا والاحصاء والحقيقة في الجزائر. وعلاوة على ذلك، قال إن الوثيقة لم تتطرق الى التقدم الذي أحرزته الجزائر في مجال تحسين صحة الطفل وغذائه منذ عام ١٩٨٠، وإن هذه حقيقة تضر باليونيسيف. وهكذا فإنه يتحدى اليونيسيف للتثبت من صحة الحقائق خلال الأعوام العشرين الماضية. كما طلب الى الأمانة أن تجري التصحيحات الضرورية وتقدمها في الدورة السنوية في شهر أيار/مايو.

٢١١ - وعلى سبيل المتابعة، طلب الرئيس الى الأمانة اتخاذ التدابير اللازمة بحيث تنعكس في تقرير الدورة. وبعد ذلك قامت الأمانة بإيضاح الحالة على النحو التالي: تواجه الجزائر الآن، بعد سنوات من التقدم المطرد في القطاع الاجتماعي، حالة اقتصادية صعبة لها تأثير سلبي على حياة الأطفال. وقد أثرت الاتفاقات الأخيرة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبرنامج التكييف الهيكلي تأثيرا خطيرا على الحالة الاقتصادية. ونتيجة ذلك أثرت تخفيضات الميزانية على الخدمات الاجتماعية وأخذت الحكومة تجد صعوبة متزايدة لشراء اللقاحات والأدوية واللوازم الطبية الجوهرية الأخرى بالعملة الأجنبية. إن الجزائر التي كانت يوما في الطليعة في بذل الجهود للإبقاء على حياة الأطفال نجحت بخفض معدلات وفيات الأطفال الى النصف في أقل من عشر سنوات. وأكدت آخر البيانات التي قدمها مكتب الاحصاء الوطني الجزائري أن هناك انخفاضا مطردا من ٨٢,١ الى ٤٢,٤ لكل ألف من المواليد الأحياء بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠، وتعترف اليونيسيف بالجهود المبذولة في الماضي وتسلم بحقيقة أن الصعوبات الاقتصادية الحالية والحالة العامة في البلاد قد يعيق الجهود الضخمة التي بذلتها الحكومة لتحقيق أهداف منتصف العقد والمحافظة على مستوى رفيع من الخدمات الاجتماعية للأطفال.

٢١٢ - انظر المقرر ١٩٩٥/٩ للاطلاع على التوصية التي أقرها المجلس التنفيذي.

جيم - تقارير عن الزيارات الميدانية التي قام بها أعضاء المجلس التنفيذي لافريقيا وآسيا

٢١٣ - عرضت على المجلس التنفيذي تقارير فريقين من أعضاء المجلس التنفيذي الذين زاروا افريقيا (أوغندا وبوركينا فاصو) (E/ICEF/1995/CRP.16) وآسيا (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والهند) (E/ICEF/1995/CRP.16/Add.1).

٢١٤ - وأعد أحد أعضاء الفريق الذي زار أوغندا وبوركينا فاصو تقريرا عن تلك الزيارات أثناء مناقشة توصيات البرامج القطرية ذات الصلة (انظر الفقرتين ٤٤ و ٥٢ أعلاه).

٢١٥ - أبلغ أحد أعضاء الفريق الذي زار آسيا أن الفريق تلقى إيجازا مكثفا أثناء وجوده في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من قبل أعضاء اليونيسيف ونظائرهم الحكوميين. وقال إنهم شاهدوا مشاريع عديدة من ضمنها مشاريع للتحصين والتعليم والمرأة. ومن بين المشاريع الكثيرة المثيرة للإعجاب في الهند، لاحظ الفريق أن هناك تقدما نحو تمكين المعلمين وإشراك النساء في مبادرات إمدادات المياه والصرف الصحي. ولم يكن للفريق رئيس وشارك الأعضاء جميعهم على قدم المساواة. وللاطلاع على مزيد من التفاصيل المحددة عن الزيارة يمكن للوفود قراءة التقرير الذي أعده الفريق.

٢١٦ - وأضاف المتكلم نفسه أنه ينبغي في ضوء تجارب الفريق أثناء الزيارة التي قام بها لآسيا، تنقيح صلاحيات الزيارات الميدانية. وأنه يتعين على المجلس التنفيذي أن يأخذ بجدية أكبر النتائج التي تتوصل إليها الفرق ويقيم الزيارات.

٢١٧ - وقال عضو الفريق الذي زار افريقيا إن الزيارات الميدانية لا غنى عنها لعمل المجلس لأنها تتيح للأعضاء مشاهدة أنشطة المكاتب القطرية المشاركة في تنفيذ البرنامج. وأن المجلس يجب أن يولي اهتماما أقوى لأوضاع المكاتب القطرية خلال مناقشاته المتعلقة بدراسة الإدارة. فبعض المكاتب القطرية تفتقر للمعدات الكافية. وثمة مجال لمزيد من التنسيق بين المكاتب الإقليمية والقطرية. ويعتقد بعض الأعضاء أنه يتعين على الفرق أن تصرف كل وقتها على الزيارة الميدانية، ولكنه بدلا من موازنة ذلك مع الأنشطة البروتوكولية لأن الأخيرة تتيح فرصة للالتقاء بالسلطات المسؤولة للحصول على معلومات منها ولإعطائها معلومات.

٢١٨ - ووافقت مشاركة أخرى بقولها إن الزيارات كانت إيجابية ومثمرة. وأضافت أن فريقها أمضى ستة أيام في الهند رغم حجم وتعقيد البلد وبرنامج اليونيسيف، وأمضى ثمانية أيام في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وفي الهند اضطر لتشكيل ثلاث مجموعات فرعية لتغطية أكبر قدر ممكن. ولذلك يجب إيلاء عناية أكبر لمقدار الوقت المنفق في كل بلد.

٢١٩ - واقترح أن يشارك ممثلون من بلدان متقدمة وبلدان نامية في الزيارات الميدانية المقبلة. وقال مشارك إن الفرق يجب أن تتمكن من الوصول للمرافق الضرورية لعملها ولا سيما المكاتب المحلية. كما اقترح أن يجري عقد اجتماع ختامي بين أعضاء الفرق ونظرائهم الحكوميين عند انتهاء الزيارة حتى يتسنى تداول الأفكار التي توصل إليها الفريق.

٢٢٠ - جرى نقاش قصير حول تنقيح صلاحيات الزيارات الميدانية في ضوء التجارب المكتسبة حتى هذا التاريخ. واقترحت عدة وفود أن المجلس يحتاج لتحديث هذه الصلاحيات نظرا لحقيقة أن الزيارات لم تكن في بعض الأحوال جيدة الإعداد ولم تحترم ولايتها. وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقارير الزيارات الميدانية.

دال - تقرير اللجنة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالسياسة الصحية عن دورتها التي عقدت في جنيف في ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥

٢٢١ - عـُرض على المجلس التنفيذي تقرير الدورة الثلاثين للجنة المشتركة المعنية بالسياسة الصحية التي عقدت في جنيف في ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ (E/ICEF/1995/P/L.9). وقام رئيس المجلس التنفيذي الذي رأس الاجتماع بعرض التقرير. وقال إن الدورة قد أريد بها استعراض التقدم المحرز في بلوغ أهداف منتصف العقد، واستعراض العمل من أجل تحقيق أهداف عام ٢٠٠٠. وتوصلت اللجنة المشتركة المعنية بالسياسة الصحية الى توافق في الآراء بشأن المؤشرات التي ستستخدم في قياس مدى تحقق الأهداف وبشأن كيفية قياسها. وعلاوة على هذه الأهداف، ركزت اللجنة المشتركة على تنمية المنظومات الصحية في حالات اللامركزية (بما في ذلك وضع خيارات لتحسين المنظومات الصحية في المقاطعات) والتكامل بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية في حالات الطوارئ.

٢٢٢ - ونظرا لعدم وجود الوثيقة المتعلقة بالاستراتيجية الصحية لليونيسيف، ركزت مداولات اللجنة على المبدأ والأسلوب المتبعين في تناول ورقات السياسة. وتوصل اجتماع غير رسمي لعدة أعضاء باللجنة المشتركة المعنية بالسياسة الصحية وممثلي الأمانتين الى نتائج أقرتها اللجنة فيما بعد، وهي:

(أ) إن جمعية الصحة العالمية هي الهيئة التي تضع السياسة الصحية للبلدان وللمنظمات الدولية؛

(ب) إن التنسيق القطري من مسؤولية الحكومات؛

(ج) دور اللجنة المشتركة المعنية بالسياسة الصحية لدى استعراض مثل هذه الورقات هو أنها منتدى لتبادل الآراء وإبداء التعليقات، وليست محفلا للبت فيها؛

(د) إن آراء منظمة الصحة العالمية ومجلسها التنفيذي ستكون دائما موضع ترحيب.

٢٢٣ - وأدلى نائب لرئيس جمعية الصحة العالمية وعضو باللجنة المشتركة بالنيابة عن المدير العام لمنظمة الصحة العالمية ببيان أمام المجلس التنفيذي. وأكد على أن عمل اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية يجب أن يكون متعاضدا، حسب ما يراه مجلس إدارة كل منهما. وفيما يتعلق بورقة الاستراتيجية الصحية لليونيسيف، أكد على ضرورة إجراء مناقشات رسمية فنية بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف قبل عرضها على المجلس التنفيذي لليونيسيف.

٢٢٤ - وأعربت عدة وفود عن قلقها إزاء عملية التشاور المتبعة أثناء إعداد ورقة الاستراتيجية الصحية، مؤكدة على ضرورة إعداد استراتيجية مترابطة يأخذ بها الجميع ولا تؤدي الى ازدواج عمل وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وطلبت إجراء عملية تشاور جوهرية واسعة قبل عرض ورقة

الاستراتيجية الصحية وورقات السياسة الأخرى على المجلس التنفيذي. وردت الأمانة بأن اليونيسيف تهتم كثيرا بتعاونها الوثيق مع منظمة الصحة العالمية، وتبذل جهودا لاستعراض استراتيجيتها الصحية مع هذه المنظمة ومع شريكاتها الأخريات بالأمم المتحدة. ورغم هذه الجهود لم يكن التشاور كافيا. وطلب متحدث من الوفود أن تتذكر أنه لا بد من وجود جدول زمني واقعي لهذه العمليات التشاورية. وردت الأمانة العامة بأن هذه العملية مستخدمة أصلا في ورقات الاستراتيجية المتعلقة بالتعليم والمياه والإصحاح البيئي، وأنها ستكون متبعة في ورقات الاستراتيجية المتعلقة بالصحة وحالات الطوارئ، مع الحفاظ في الوقت ذاته على جداول زمنية واقعية.

٢٢٥ - وأشار وفد لدى تصديه لمسائل أخرى ناقشها التقرير الى أهمية مناقشة اللجنة المشتركة لموضوع المنظومات الصحية، مؤكدا على ضرورة إجراء تحليل سليم لدور القطاع الخاص. وقال وفد آخر إن الاجتماع مفرط في اتجاهه نحو الأهداف والغايات، وأبدى قلقه لعدم كفاية تناول مسائل الاستدامة. وردت الأمانة بأن التركيز على الأهداف في الجهود لتحصين الأطفال الشامل قد أدى الى ثبات مستويات التحصين منذ عام ١٩٩٠ في كثير من أنحاء العالم.

٢٢٦ - وقد أحاط المجلس التنفيذي علما بتوصيات اللجنة المشتركة الواردة في الوثيقة E/ICEF/1995/P/L.9 وأوصى بأن تضطلع الأمانة بعملية تشاور مستفيضة بشأن مشروع ورقة الاستراتيجية الصحية مع منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئات أخرى لدى إعدادها للعرض على المجلس التنفيذي. (للاطلاع على النص الكامل للمقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي انظر المقرر ١٠/١٩٩٥).

هاء - متابعة اليونيسيف للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

٢٢٧ - عُرض على المجلس التنفيذي تقرير حدد مجالات الأولوية لدى اليونيسيف عند متابعة وتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (E/ICEF/1995/12 و Corr.1). وقام نائب المدير التنفيذي لشؤون البرامج بعرض التقرير، وأبرز المجالات الرئيسية لإجراءات المتابعة لدى اليونيسيف. وتشمل هذه المجالات خفض معدل وفيات الأمهات؛ وإتاحة الخدمات والمعلومات المتعلقة بتنظيم الأسرة على نطاق واسع؛ ووضع برامج للصحة التناسلية للشباب والنساء؛ والتعليم الأساسي، مع التركيز على تقليل الفوارق بين الجنسين؛ وتعزيز دور المرأة ومركزها؛ وزيادة التعاون والشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية والشركاء الآخرين ذوي الصلة. وقام بتصويب خطأ ورد في الفقرة ٧ من التقرير، مشيرا الى حذف عبارة "Promoting a small family norm".

٢٢٨ - وأدلت ممثلة صندوق الأمم المتحدة للسكان أمام المجلس ببيان أعربت فيه عن تأييد الوكالة الشديد لورقة اليونيسيف، فهي تتفق مع النهج الذي يتبعه الصندوق وتكمله. ورحبت بفرص جديدة للشراكة بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف في مجالات جديدة، ولا سيما التركيز على

استئصال تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وتلبية حاجات الصحة التناسلية للراشدين، والتصدي للصحة الإنجابية في حالات الطوارئ. وتناولت إجمالا الأفرقة العاملة الأربعة التي كونتها فرقة العمل التابعة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وهي تركز على التعليم الأساسي، والسياسة الاجتماعية، وتمكين المرأة، والنظم المشتركة للبيانات والرصد. وقد وافقت اليونيسيف على قيادة هذا الفريق العامل.

٢٢٩ - وذكر معظم الوفود أن لليونيسيف دورا هاما في متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وأعربت عن تقديرها لاستعداد اليونيسيف للاضطلاع بهذا الدور. ومع ذلك أبدت وفود كثيرة عدم ارتياحها للتقرير، وقالت إنه لم يتناول بالتفصيل الكافي استراتيجيات وإجراءات تنفيذية محددة ستتخذها اليونيسيف، بما في ذلك النسبة المئوية التي ستخصصها من ميزانيتها لأنشطة النهوض بالنساء والشباب والتعليم الأساسي. واعترضت عدة وفود على توصيات في الورقة بأن تسير متابعة اليونيسيف للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية على أسلوب ورقات السياسة السابقة بدلا من إعادة تقييم الاستراتيجيات السابقة بمزيد من الإمعان على ضوء التقدم الذي أحرزه المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقالت هذه الوفود إن قصدها من هذا الاقتراح ليس معاودة النظر في القرارات التي اتخذها المؤتمر، بل زيادة صقل الاستراتيجيات التي ستتبعها اليونيسيف في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر.

٢٣٠ - وردت الأمانة بأنه في حين أنها ما زالت في مرحلة إعداد الاستراتيجيات والأنشطة في مجال الصحة الجنسية والتناسلية، فإن برمجة هذا المجال تعكس كثيرا برنامج عمل المؤتمر. ومن أمثلة البرامج القطرية المستمرة تعزيز الرعاية قبل الولادة وأثناءها وبعدها، والتعليم الصحي في المدارس، والتثقيف الصحي من خلال منظمات الشباب، والشراكة مع وسائط الإعلام، والخدمات الصحية التي تناسب الشباب، والوقاية من الأمراض المنقولة جنسيا وعلاجها بوسائل منخفضة التكاليف.

٢٣١ - وبدء عدد من التعليقات بشأن ضرورة زيادة إيضاح الكيفية التي ستتعاون بها وكالات الأمم المتحدة وستنسق بها جهودها على الصعيدين العالمي والوطني، وضرورة زيادة التوسع في مناقشة الدور الخاص لليونيسيف في جهود أوسع للمتابعة. واقترح وفد إعداد ورقة مشتركة تبين دور كل وكالة تمثلها فرقة العمل المشتركة بين الوكالات لمتابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وطلب وفدان معلومات عن استعدادات اليونيسيف للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة، واقترحا أن تكون اليونيسيف جسرا يربط بين القاهرة وبيجنغ. واستشهدت الأمانة بالشراكات العملية القوية بينها وبين شعبة صحة الأسرة بمنظمة الصحة العالمية، والبرنامج العالمي لمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وصندوق الأمم المتحدة السكان والبرنامج الإنمائي والبنك الدولي، فضلا عن طائفة من المؤسسات التقنية الأخرى.

٢٣٢ - وقالت وفود إن هناك عناصر من برنامج العمل لم يتناولها تقرير اليونيسيف، منها حقوق الإنجاب، ودور الأسرة، وقضايا الهجرة، ومناقشة مستفيضة للتعليم. وأعربت عدة وفود عن استيائها لعدم إيراد أية مناقشة للإجهاض في التقرير، بينما أعربت وفود أخرى عن معارضتها لأي تدخل من اليونيسيف في موضوع الإجهاض. وقالت الأمانة إن تركيز اليونيسيف على تأخير النشاط الجنسي لدى المراهقين، ومنع الحمل المبكر، وإتاحة المعلومات والخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة، كل ذلك قد أسهم

في تقليل حالات الإجهاض. وستؤدي الجهود المبذولة لتعزيز المستشفيات المحلية الى تيسير العلاج الملائم للمضاعفات الصحية للإجهاض، فهو سبب رئيسي في وفيات الأمهات.

٢٣٣ - وأشار أحد الوفود الى توافق آراء مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن على مبادرة ٢٠/٢٠ التي يتعهد فيها الشركاء المعنيون من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بتخصيص ما متوسطه ٢٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية و ٢٠ في المائة من موارد الميزانية الوطنية للبرامج الاجتماعية الأساسية، وأضاف أن توافق الآراء هذا مناسب، فقد لا تكون المبادرة قابلة للتطبيق عالميا، إذ أن احتياجات البلدان تتفاوت كثيرا. وأعرب الوفد نفسه عن قلقه على أسلوب عمل اليونيسيف، لا سيما وأن اليونيسيف ستظل تدعو الى تأييد مبادرة ٢٠/٢٠ رغم أن هذه الدعوة لم يأذن بها المجلس التنفيذي.

٢٣٤ - وأشار وفد الى عدم وجود أية مناقشة لموضوع القابلات التقليديات، وردت الأمانة على ذلك بوجود أدلة متزايدة على أن تدريب القابلات التقليديات ليس استغلالا فعالا للموارد، ولهذا سيزداد التركيز على التأكد من حدوث الولادات بمساعدة ممرضات التوليد الماهرات. وقال متحدث آخر إن موارد اليونيسيف مرهقة أصلا من الاستجابة للاحتياجات المباشرة للأطفال، ومن ثم على اليونيسيف ألا تحول طاقتها نحو مجال الصحة التناسلية.

٢٣٥ - وقد طلب المجلس التنفيذي أن تقدم الأمانة نسخة منقحة من التقرير في دورته العادية الثالثة. (للاطلاع على النص الكامل للمقرر انظر المقرر ١١/١٩٩٥).

واو - مسائل أخرى

٢٣٦ - قالت إحدى المتكلمات إن وزيرة من بلدها كانت تود الإدلاء ببيان أمام المجلس التنفيذي بشأن موضوع دراسة الإدارة، وأعلمت الأمانة بأنها مضطرة إلى مغادرة الاجتماع في وقت معين حتى لا يفوتها موعد إقلاع الطائرة؛ وعلى الرغم من هذا الطلب، فإنها لم تعطَ الكلمة، وكان عليها أن تغادر دون أن تدلي ببيانها. وطلبت من الأمانة أن تعتذر لها. واعتذر أمين المجلس التنفيذي والرئيس، وعللا ما حصل بأن مشاورات غير رسمية عقدها الرئيس أخذت من الوقت أكثر مما كان يتوقع. وطلب الرئيس إلى الأمانة أن تكتب إلى الوزيرة للاعتذار لها عن عدم إعطائها الكلمة.

٢٣٧ - وعرض أحد الوفود مشروع مقرر بشأن تنسيق أنشطة اليونيسيف فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، واعتمده المجلس التنفيذي. (للاطلاع على نص المقرر، انظر المقرر ١٣/١٩٩٥).

٢٣٨ - وذكر أحد الوفود أن قول الأمانة بأن تنفيذ الاستعراض الإداري سوف يمول من الوفورات أثار تساؤلات بشأن احتمال تجاوز الحدود في اعتمادات الميزانية. وطلب أن توفر الأمانة مزيدا من وثائق الميزانية "السهلة الاستخدام" التي تعرض جميع تكاليف البرامج القطرية والتكاليف المالية

والإدارية وتكاليف الخبرة الاستشارية. وأضاف أن نائب المدير التنفيذي لشؤون العمليات أقر بأن النظم مفـــرطة في التعقيد وعدد ذلك بين الأسباب التي من أجلها سيعيـَّن خبير استشاري ليعمل في مجال النظم المالية؛ وكبداية، تعمل الأمانة الآن على وضع ميزانية متكاملة على الصعيد القطري بدءا من هذا العام. وذكر أن الوفورات ليست نتيجة لتجاوز الحدود في اعتمادات الميزانية بل لتدابير محددة اتخذتها الأمانة لخفض بعض الأنشطة في الميزانية التي أقِرت بالفعل. وفي هذا السياق، تبلغ تكاليف تنفيذ الدراسة ١,٥ في المائة من مجموع الميزانية.

٢٣٩ - ووجـَّه أمين المجلس التنفيذي انتباه الوفود إلى مشروع الجداول الزمنية للدورة السنوية وللدورة العادية الثالثة، وطلب تقديم التعليقات مكتوبة إلى الأمانة التي ستناقشها مع المكتب.

زاي - اختتام الدورة

٢٤٠ - قال المدير التنفيذي بالنيابة، في بيان مكتوب وزع على الوفود، إن اليونيسيف تمر بفترة انتقالية حرجة. وأعرب عن تقدير الأمانة لدعم أعضاء المجلس وثقتهم، وعن امتنانه لما وفروه من مشورة وقيادة، لاسيما بشأن الموضوع الحيوي للبرامج القطرية. (للاطلاع على كامل نص البيان، انظر E/ICEF/1995/CRP.20).

٢٤١ - وقال الرئيس في تعليقاته إن الدورة قد بيـَّنت أن الجهات المانحة والجهات المتلقية على السواء، متحمسة لجعل اليونيسيف منظمة أفضل. وأضاف أن هناك تحديات في الميدان، حيث ستتحقق الأهداف، وفي المقر، حيث سيتيح تحسين التنظيم الإداري تقديم خدمات أفضل إلى الميدان واستخدام الموارد على أفضل وجه لزيادة الموارد المتوفرة للبرامج إلى حدها الأقصى.

الجزء الثالث

الدورة السنوية لعام ١٩٩٥

المعقودة في مقر الأمم المتحدة في الفترة
من ٢٢ إلى ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥

أولا - تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة

٢٤٢ - رحب الرئيس بالمديرة التنفيذية الجديدة، السيدة كارول بيلامي، وقدم إليها التهاني لتعيين الأمين العام لها. كما رحب بأعضاء أسرة اليونيسيف الكبيرة الذين يشتركون في الدورة السنوية، ومن بينهم ممثلون حكوميون رفيعو المستوى وممثلو لجان اليونيسيف الوطنية والمنظمات غير الحكومية. وقال إن اليونيسيف تقف على عتبة عهد جديد يميزه تعيين المدير التنفيذي الرابع للمنظمة، والذكرى السنوية الخمسين لإنشائها في عام ١٩٩٦، والإطار الزمني لتحقيق أهداف منتصف العقد في عام ١٩٩٥. وبالإضافة إلى ذلك، قام المجتمع الدولي، من خلال المؤتمرات الدولية الرئيسية التي عقدت في السنوات الأخيرة، بتناول مسائل حيوية بالنسبة لرفاه الطفل والمرأة. ومن مسؤوليات المجلس التنفيذي أن يضمن، حسب الاقتضاء، ترجمة خطط العمل المعتمدة في هذه المؤتمرات إلى أعمال فعلية لصالح الطفل. (انظر الوثيقة E/ICEG/1995/CRP.26، للاطلاع على النص الكامل لملاحظاته).

٢٤٣ - وقالت المديرة التنفيذية إنها ترحب بقيادة المجلس التنفيذي ودعمه، وإن المجلس يستطيع أن يعتمد على تعاونها الكامل معه. وأضافت قائلة إنه على اليونيسيف أن تعمل على استمرار زخمها بتنفيذ البرامج وبذل الجهود الإدارية. وعلى اليونيسيف كذلك أن تساعد البلدان على تحقيق أكبر عدد ممكن من الأهداف من أجل الطفل، على ألا تنسى أن تحقيق الأهداف ينبغي أن يخدم التنمية البشرية المستدامة على الأمد الطويل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تعزيز المساءلة أمر أساسي في جميع مجالات عمل المنظمة. وينبغي، في المقام الأول، أن تكون الأمانة مسؤولة أمام المجلس، وكذلك أمام المانحين ونظرائها البرنامجيين، وشركائها الوطنيين، والمتطوعين، والموظفين، وأخيرا أمام أطفال العالم. وأضافت قائلة إنه في حين تتصف الفعالية بأهميتها البالغة ينبغي معالجة المشاكل المتعلقة بمعنويات الموظفين، وإن تنمية الموارد البشرية ستكون من ضمن أولوياتها. (انظر الوثيقة E/ICEF/1995/CRP.27، للاطلاع على النص الكامل لملاحظاتها).

باء - إقرار جدول الأعمال

٢٤٤ - يشمل جدول أعمال الدورة، بصيغته الواردة في الوثيقة E/ICEF/1995/13/Rev.1، البنود التالية:

البند ١ - افتتاح الدورة: بيانان يدلي بهما رئيس المجلس والمدير التنفيذي

البند ٢ - إقرار جدول الأعمال المؤقت والجدول الزمني وتنظيم الأعمال

البند ٣ - تقرير المدير التنفيذي (الجزء الأول والجزء الثاني)

البند ٤ - متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل

البند ٥ - التقرير السنوية المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تقرير المدير التنفيذي (الجزء الثالث)):

(أ) متابعة قراري الجمعية العامة ٢١١/٤٤ و ١٩٩/٤٧

(ب) متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

(ج) متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

البند ٦ - استراتيجيات اليونيسيف في مجال التعليم الأساسي

البند ٧ - الميزانية الأساسية للدعم الإداري والبرنامجي*

البند ٨ - التوصية المتعلقة بالميزانية الأساسية البرنامجية للصناديق العالمية*

البند ٩ - عملية بطاقات المعايدة والعمليات المتصلة بها

(أ) خطة عمل عملية بطاقات المعايدة وميزانيتها المقترحة

(ب) استعراض دورة الميزانية لعملية بطاقات المعايدة

(ج) التقرير المؤقت لعملية بطاقات المعايدة لموسم ١٩٩٤

(د) التقرير المالي لعملية بطاقات المعايدة وحساباتها لموسم ١٩٩٣

البند ١٠ - استراتيجية اليونيسيف الصحية*

البند ١١ - ضمان بقاء الطفل وحمايته ونمائه في أفريقيا

البند ١٢ - الاستعراض الإداري: المسائل المتعلقة بمهمة اليونيسيف

البند ١٣ - المقترحات المتعلقة بتعاون اليونيسيف واستعراضاته البرنامجية

البند ١٤ - استراتيجيات اليونيسيف في مجال المياه والإصحاح البيئي

البند ١٥ - اعتماد المقررات

البند ١٦ - أعمال أخرى

البند ١٧ - ملاحظات ختامية يدلي بها المدير التنفيذي ورئيس المجلس

٢٤٥ - قال أمين المجلس التنفيذي إن المجلس قرر، في الاجتماع الإعلامي السابق للدورة المعقودة في ١١ أيار/مايو، أن يؤجل النظر في بنود جدول الأعمال المتعلقة بالاستراتيجية الصحية وميزانيتين أساسيتين إلى الدورة العادية الثالثة التي ستعقد في شهر أيلول/سبتمبر. وفي ١٩ أيار/مايو، أقر المكتب هذا المقترح. وتم إقرار جدول الأعمال مع هذه التعديلات. كما تم إقرار جدول زمني منقح.

---

* انظر الفقرة ٢٤٥.

٢٤٦ - وأعلن أمين المجلس التنفيذي، بموجب المادة ٥٠ - ٢ من النظام الداخلي ومرفق ذلك، عن أسماء الوفود المتمتعة بمركز المراقب التي قدمت وثائق تفويضها للدورة وأخطرت الأمانة ببنود جدول الأعمال التي تهمها بشكل خاص. وأضافت وفود أخرى، شفويا، البنود التي تهمها. وفيما يلي هذه الوفود (ترد بنود جدول الأعمال، إذا تم الإشارة إليها، بين قوسين): إثيوبيا؛ والأرجنتين؛ وأرمينيا (٣ و ٨ و ١٢ و ١٣)؛ وإريتريا؛ وأسبانيا (٣ و ٤)؛ وإستونيا؛ وإسرائيل (١٣)؛ وأفغانستان (جميع البنود)؛ وألبانيا؛ وأوزبكستان؛ وأوكرانيا؛ وأيرلندا (جميع البنود)؛ والبرتغال؛ وبلجيكا (جميع البنود)؛ وبلغاريا؛ وبنغلاديش (٥ (ب) و ٦ و ١٢ و ١٤)؛ وبنما؛ وبنن (جميع البنود)؛ وبوتسوانا؛ والبوسنة والهرسك؛ وبولندا؛ وتايلند؛ وتركمانستان (١٣)؛ وتركيا (٤ و ٧ و ٨ و ١٢ و ١٣)؛ والجزائر (٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤)؛ والجمهورية التشيكية؛ وجمهورية تنزانيا المتحدة؛ وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وجمهورية مولدوفا (١٣)؛ وجنوب افريقيا؛ وجورجيا؛ والدانمرك؛ ورواندا (٤)؛ وزامبيا؛ وسري لانكا؛ وسلوفينيا (٤ و ٥ و ٩)؛ وسويسرا (٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٩ و ١٢ و ١٤)؛ وطاجيكستان؛ وعمان؛ وفيجي؛ وفييت نام (٣ و ٤ و ٥ و ١٢ و ١٦)؛ وقيرغيزستان؛ وكازاخستان (١٣)؛ والكرسي الرسولي (جميع البنود)؛ وكوبا (جميع البنود)؛ وكوت ديفوار (٦ و ١١ و ١٢ و ١٤)؛ وكولومبيا؛ ولاتفيا (جميع البنود)؛ وليتوانيا (٦ و ١٢ و ١٤)؛ وليسوتو؛ ومصر؛ والمكسيك؛ وملديف؛ وناميبيا؛ والنمسا (٣)؛ ونيبال؛ والنيجر (٥ (ج) و ١٢)؛ ونيجيريا؛ ونيكاراغوا؛ وهنغاريا؛ واليمن.

٢٤٧ - وبالإضافة إلى ذلك، قدمت فلسطين (١٣) وجامعة الدول العربية وثائق تفويضهما، كما قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (جميع البنود)؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) (٦)؛ ومنظمة الصحة العالمية؛ والفريق الدائم للجان اليونيسيف الوطنية (جميع البنود)؛ ولجنة المنظمات غير الحكومية المعنية باليونيسيف (٦ و ١٢)؛ ووكالة التعاون الثقافي والتقني (١ و ٣ و ٤ و ٦ و ١١ و ١٣)؛ وطائفة البهائيين الدولية (١ و ٤ و ٦ و ١١)؛ وهيئة الفرنسيسكان الدولية؛ والغرفة التجارية الدولية؛ ولجنة الصليب الأحمر الدولية (١ و ٣ و ٤ و ٥ (ج) و ١١ و ١٢ و ١٣)؛ والمجلس الدولي للرعاية الاجتماعية (١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ١١ و ١٢ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧)؛ والمجلس الدولي للمرأة؛ والاتحاد الدولي للجامعيات (٦ و ١٢)؛ والاتحاد الدولي للاخصائيين الاجتماعيين؛ وهيئة ريشو كوساي - كاي (Rissho Kosei-Kai)؛ وهيئة الروتاري الدولية؛ والاتحاد العالمي للمنظمات النسائية الكاثوليكية (٥ و ٦).

ثانيا - مداولات المجلس التنفيذي

ألف - تقرير المدير التنفيذي

٢٤٨ - علقت الوفود على عدة مسائل أثارها تقرير المدير التنفيذي (E/ICEF/1995/14 Parts I and II). واقترح المتكلمون اختصار التقرير وضغطه في شكل عملي "ميسر للقارئ". واقترح أحد الوفود أن يتضمن التقرير في المستقبل تحليلا لتطبيق الأنشطة الاستراتيجية الرئيسية في برامج تعاون اليونيسيف.

٢٤٩ - وتناول عدد من الوفود مسألة الأهداف العالمية. وقيل إنه رغم أن وضع الأهداف يعتبر عنصرا مهما في التخطيط يجب اتمامه ضمن سياق تقوية المنظومات والمؤسسات. ولما كانت النهوج العمودية تؤدي أحيانا إلى زيادة التغطية دون أن تحقق بالضرورة أهداف التنمية المستدامة، يتعين على اليونيسيف أن تسعى للتوصل إلى إطار للتخطيط المتكامل بدلا من التخطيط القائم على أساس المشروع. واقترح أيضا أن تدخل اليونيسيف نهوجا جديدة بخصوص التنمية القائمة على الاسهام.

٢٥٠ - وفيما يتعلق بمزيج الاستراتيجيات البرنامجية الملائم لبرامج اليونيسيف القطرية، اتفق معظم المتكلمين على أن تكون الاستراتيجيات البرنامجية مخصصة لكل بلد بذاته، وعلى أن بناء القدرات على الصعد المختلفة وتمكين المجتمعات المحلية والمستفيدين يؤديان إلى قابلية الاستدامة، وأن دور اليونيسيف في توسيع الخدمات هو دور مساعد في معظمه. ويجب أن يكون نطاق اهتمام اليونيسيف أوسع بالنسبة للدعوة وحوار السياسة العامة بشأن قضايا الطفل خلافا لتقديم المساعدة المالية والتقنية لأنشطة برنامجية محددة. وسيعكس الشكل الجديد لعرض توصيات البرامج القطرية على المجلس التنفيذي هذا النهج.

٢٥١ - وقال أحد الوفود إنه يجب على المجلس التنفيذي أن يعلق أولوية قصوى على مهمة مناقشة توصيات البرامج القطرية كل بمفردها وفهم ما يجب عمله على الصعيد القطري فهما دقيقا. وفي هذا السياق، أكد المتكلم أهمية المذكرات الاستراتيجية القطرية وضرورة توفير الحوافز للبلدان النامية من أجل صياغتها.

٢٥٢ - وتناول متكلمون كثيرون الانخفاض المتواصل في اسهام المانحين في صناديق الموارد العامة والموارد التكميلية. وعبر بعضهم عن دعمه لمبادرة ٢٠/٢٠، فيما قال آخرون إن الأمر ما زال يتطلب إنجاز اليونيسيف ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة الشيء الكثير بصدد الدعوة وصياغة أساليب عملية لتنفيذ تلك المبادرة.

٢٥٣ - ولاحظ أحد الوفود أن البلدان المانحة أخذت تحول جزءا متزايدا من مساهماتها إلى أموال تكميلية، من قبيل مساعدات الطوارئ، يمكن لها أن تخصصها لمشاريع محددة. وعبر الوفد عن اعتقاده بأن مناقشات المجلس التنفيذي بشأن الاستراتيجية العالمية وتوصيات البرامج القطرية لن يكون لها تأثير كبير على الأنشطة الانمائية إذ لم يتوفر سوى حصة متناقصة من المساهمات لتنفيذها. وناشد المتكلم، بقوة، جميع البلدان المانحة تخصيص مزيد من دعمها المالي للموارد العامة.

٢٥٤ - وعبرت الوفود عن تأييدها للجهود التي تبذلها اليونيسيف في الدعوة إلى التصديق على اتفاقية حقوق الطفل وتنفيذها واستخدامها كدليل في تطوير برامج اليونيسيف ولاحظ المتكلمون الأعمال الجارية من أجل تنقيح المبادئ التوجيهية البرنامجية من أجل دمج أحكام الاتفاقية في تطوير البرامج ورصدها.

٢٥٥ - واقترح أحد الوفود أن تقوم اليونيسيف ومركز حقوق الانسان واللجنة المعنية بحقوق الطفل بدراسة السبل الكفيلة بتحسين التنسيق بين أنشطتها المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية، وطلب إلى الأمانة رفع تقرير عن هذه الدراسة إلى المجلس التنفيذي.

٢٥٦ - وسلطت عدة وفود الأضواء على مشاكل مرتبطة بالأطفال الذين يعيشون ظروفا قاسية، ومن ضمنهم الأطفال المعوقون، وعلى أهمية بذل جهود اضافية لتناول جميع أشكال استغلال الأطفال، والتدخل لمصلحة الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح. ودعا بعض الوفود اليونيسيف إلى القيام بمزيد من العمل لمساعدة الأطفال الذين يعيشون ظروفا قاسية، وأشادوا بالخطط الرامية إلى تنقيح السياسة القائمة باستخدام أحكام الحماية الواردة في اتفاقية حقوق الطفل كإطار لذلك.

٢٥٧ - وأكدت وفود كثيرة تأكيدا شديدا على تعزيز حقوق الطفل، ودعت إلى بذل الجهود لمكافحة عمل الطفل وبغاء الطفل، ولا سيما السياحة الجنسية. واقترحوا أن تولي اليونيسيف مزيدا من الأهمية لهذه المسائل ضمن المجال الأعم المخصص لصحة الشباب. وأكدت عدة وفود على أهمية تقوية النهوج في مجال المهارات الحياتية من أجل زيادة الفرص المتاحة أمام الشباب لتغيير سلوكهم الذي قد يشكل مخاطرة على وضعهم الصحي.

٢٥٨ - وعلقت عدة وفود على زيادة تعرض الأطفال للأذى من جراء النزاعات الأهلية والحروب والعنف وعلى ضرورة استجابة اليونيسيف استجابة كافية. وفي نفس الوقت، عبر الكثيرون عن قلقهم من تحويل موارد اليونيسيف وجهوده المحدودة عن المهمة الرئيسية المتمثل في دعم التنمية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية الأساسية، التي تساعد أيضا على اتقاء حالات الطوارئ التي تنشأ من جراء التوتر الاجتماعي. وتطرق المتكلمون، بشكل خاص، إلى مأساة النازحين من النساء والأطفال في رواندا، وبدرجة أقل في بوروندي، وأكدت وفود عديدة ضرورة المحافظة على التوازن بين عمليات الطوارئ والبرامج الانمائية الطويلة الأجل، بينما أكدت وفود أخرى ضرورة ايجاد تعاون أوثق ضمن منظومة الأمم المتحدة وتحت رعاية ادارة الشؤون الانسانية، ومع المنظمات غير الحكومية. وقال المتكلمون إن اليونيسيف تحتاج إلى إعداد نظم مرنة للعمل مع المنظمات غير الحكومية والناشطين في الأوساط الشعبية.

٢٥٩ - وأكدت وفود عديدة أهمية التعاون والتنسيق بين وكالات الأمم المتحدة وتحاشي تكرار جهودها، ولا سيما ضمن سياق قراري الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ و ١٦٢/٤٨. وقال المتكلمون إنه نتيجة سلسلة المؤتمرات الدولية الأخيرة ستضطلع اليونيسيف بدور متزايد فيما يختص بجدول الأعمال العالمي، الذي يؤكد أيضا الحاجة إلى استراتيجيات تعاونية في منظومة الأمم المتحدة.

٢٦٠ - وسلطت الوفود الضوء على العلاقة بين بناء القدرات الوطنية وقابلية البرامج للاستدامة، وأضافت قائلة إنه لا بد من دراسة نهوج التنمية المستدامة بربطها، تحديدا، بالفقر والبطالة والتدهور البيئي والصراع المسلح. وقال المتكلمون إنه بسبب قابلية الأطفال والنساء للتعرض للأذى في مثل هذه الظروف تكتسب البرامج المخصصة للمرأة أهمية خاصة.

٢٦١ - وأكدت عدة وفود أهمية تعزيز الشبكات وقابليتها للاستدامة بالنسبة للأهداف الصحية، وأكدوا ضرورة تحول البرامج من المشاريع إلى دعم الشبكات. وأشادت بعض الوفود بالتقدم الذي أحرزته الدول الافريقية في تنفيذ مبادرة باماكو وعبرت عن ارتياحها لتنامي التعاون بين اليونيسيف والبنك الدولي على دعم تعزيز الشبكات الصحية الوطنية في افريقيا.

٢٦٢ - وردا على استفسار بخصوص انخفاض انفاق اليونيسيف على برامج التحصين منذ عام ١٩٩٠، ردت الأمانة بقولها إنه جرت بعض التخفيضات في هذا المجال لأن الحكومات أخذت تضطلع بمسؤوليات أكثر لتلبية حاجاتها من اللقاحات. أما بالنسبة لافريقيا، فقد كان انخفاض التمويل أقل مما شهدته مناطق أخرى، غير أن تقلص التغطية في المنطقة لم تكن له علاقة مباشرة بالحالة المالية. فالبلدان التي شهدت تخفيضات بالغة الخطورة كانت تعاني من اضطرابات أهلية خطيرة أو أن بناها الصحية التحتية ضعيفة وغير فعالة.

٢٦٣ - وطلبت عدة وفود إلى اليونيسيف تسليط الضوء في أنشطتها الصحية على الخطر المتزايد الخطورة الذي يشكله فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) على سلامة الأطفال. وردت الأمانة بقولها إن اليونيسيف مستمرة في التعاون مع منظمة الصحة العالمية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والبرنامج المشترك الذي تشترك في رعايته الأمم المتحدة المعني بمتلازمة نقص المناعة المكتسب.

٢٦٤ - وعبرت عدة وفود عن تقديرها لاعطاء اليونيسيف أولوية للتركيز على النساء والفتيات، وتقديرها للجهود التي بذلتها اليونيسيف لتنفيذ برامج تستهدف النهوض بأوضاعهن. وتساءل بعض المتكلمين عن تقييم البرامج المخصصة للمرأة وأهمية تلك البرامج بالنسبة للمانحين. وطلب آخرون مزيدا من العناية بصحة المرأة وتعليمها، ولا سيما في أفريقيا، نظرا للصلة بين التحسينات التي تطرأ على صحة الأم وتعليمها، من ناحية، وبين انخفاض وفيات الأطفال، من ناحية أخرى. وسلطت النقاشات الأضواء على دور الوالدين، ولا سيما على أهمية احتوائهم في البرامج التي تستهدف المرأة.

باء - متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل

٢٦٥ - عرض على المجلس التنفيذي تقرير مرحلي بشأن متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل (E/ICEF/1995/15).

٢٦٦ - عبرت عدة وفود عن التزامها بتحقيق الأهداف التي رسمها مؤتمر القمة العالمي وأبلغت عن التقدم الذي أحرزته حكوماتها، ولا سيما في صياغة برامج العمل الوطنية وتنفيذها كما أعاد المتكلمون التأكيد على التزامهم بحماية وتعزيز حقوق الأطفال ضمن سياق تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل.

٢٦٧ - وبشأن مسألة الأهداف العالمية، قالت بعض الوفود إن الأهداف رغم كونها مفيدة في وضع معيار دولي لبقاء الطفل وصحته. إلا أن هناك آخرين يتساءلون فيما إذا كان الاهتمام بالأهداف يساعد

أو يعيق قابلية البرامج للاستدامة وبناء القدرات الوطنية والتنمية الطويلة الأجل. وقال متكلمون كثيرون إن الأهداف يجب أن تركز على حالات بلدان بعينها وأن تعالج احتياجات المجتمع المحلي. وأكد بعض الوفود أهمية تعزيز قدرات الرصد والتقييم على صعيدي المقاطعة والمركز الاداري من أجل تمكين الحكومات الوطنية من صوغ خطط عمل على الصعيدين وإعداد تقارير مرحلية بشأن تنفيذ البرامج وبشأن اتفاقية حقوق الطفل. وأيد متكلمون كثيرون اجراء استعراض في منتصف العقد للتقدم المحرز في مجال تنفيذ الأهداف المرسومة في مؤتمر القمة العالمي.

٢٦٨ - وحث عدد من الوفود على استناد استعراض منتصف العقد إلى القابلية للاستدامة في الأجل الطويل وإلى المراعاة التامة للقيود وأوجه القصور في بلدان وأقاليم معينة. وقال بعض المتكلمين إن رصد التقدم ليس من مسؤولية اليونيسيف وحدها بل ووكالات الأمم المتحدة الأخرى أيضا. (انظر المقرر ١٤/١٩٩٥، للاطلاع على نص المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي).

جيم - استراتيجيات اليونيسيف في مجال التعليم الأساسي

٢٦٩ - كان معروضا على المجلس التنفيذي تقريرا عن استراتيجيات اليونيسيف في مجال التعليم الأساسي (E/ICEF/1995/16)، وتولى عرضه مدير شعبة البرامج.

٢٧٠ - وقال المدير العام لليونسكو، في كلمة ألقاها أمام المجلس التنفيذي، إن المنظمتين متحدتان في الاهتمام المشترك بتلبية الاحتياجات التعليمية للأطفال وأسرهم، وبذلك فهما مرتبطتان بعلاقة مشاركة خاصة للغاية. ويجب أن ينصب الهدف الرئيسي للتعاون بين الوكالتين على تزويد كل دولة على حدة بالمساعدة المناسبة لتحسين خدماتها التعليمية وتوسيع نطاقها. وتتمثل مصادر قوة اليونيسيف في النهج المتكامل والمتعدد التخصصات الذي تتبعه في تلبية احتياجات الأطفال الانمائية والاحتياجات المتعلقة ببقائهم، وفي تواجدها القوي في الميدان، وفي تعرضها المباشر للواقع التعليمي. أما اليونسكو، فهي من جانبها وكالة حكومية دولية متخصصة في التعليم وذات روابط قوية بوزارات التعليم وبالأوساط العلمية والمهنية والبحثية. وكذلك تتمتع اليونيسيف بخبرة في التعاون الاقليمي وفي وضع السياسات التعليمية والتخطيط التعليمي على نطاق المنظومة بأسرها، كما يتوفر لديها مجموعة من المتخصصين المؤهلين في مجال التعليم في جميع مناطق العالم. ويجب تجميع ميزات المنظمتين ومواردهما في سياق حوار مشترك بناء.

٢٧١ - وأعربت وفود عديدة عن تأييدها لورقة الاستراتيجية، ولا سيما للنهج المتعلق بوضع التعليم في سياق التنمية الاقتصادية والتعليمية وتخفيف حدة الفقر. وأكد عدد كبير من المتكلمين على أهمية التعليم بوصفه أداة للتنمية، مع إ٧١٢لاء أهمية خاصة للعلم والتكنولوجيا. وقد استُقبل تركيز الورقة على نظم التعليم وعلى التعليم الأساسي استقبالا حسنا، كما حظي بالترحيب تركيزها على الحوار في مجال السياسات وعلى التنمية المؤسسية الطويلة الأجل وتنمية الموارد البشرية في الأجل الطويل. وأكد المتكلمون على ضرورة تنمية القدرات الوطنية والمحلية والاستعانة، إذا أمكن، بالمؤسسات والقدرات الوطنية بدلا من الاستعانة بخبراء استشاريين وخبراء من الخارج.

٢٧٢ - وأيد المتكلمون التركيز على تعليم الفتيات، وأكد بعضهم على ضرورة تركيز اليونيسيف على تعليم المرأة أيضا. وأكد أحد الوفود على أهمية التعليم الثانوي للفتيات، نظرا لما له من تأثيرات أوسع على تنظيم الأسرة والمساواة بين الجنسين والتنمية. واستشهد وفد آخر بمشروع بحثي أكد على الدور المركزي الذي يؤديه تعليم الفتيات والنساء في استمرارية سائر أنشطة بقاء الطفل ونمائه. وقال متكلم آخر إن للقضاء على التباين بين الجنسين في التعليم آثار إيجابية على العدالة والتنمية اللاجتماعية.

٢٧٣ - وحظي التركيز على تعليم الأطفال الذين يعيشون ظروفا قاسية، ولا سيما الأطفال الذين يعيشون حالات الطوارئ، بتأييد الوفود. وتناول عدد من المتكلمين المشاكل الخطيرة التي تواجه الأطفال الذين يعملون وضرورة تصدي اليونيسيف لهذه المشكلة بفعالية.

٢٧٤ - وقال أحد الوفود إن الأولوية العليا هي البقاء وإنها ينبغي أن تظل كذلك، وإنه يجب فرض قيود على البرامج التعليمية التي تتجاوز تلبية احتياجات أفراد في هذه الحالات. وأضاف المتكلم قائلا إن عددا من البلدان يخصص الجزء الأكبر من مساهماته المالية المقدمة لليونيسيف من أجل المساعدة في حالات الطوارئ، وإن هذا أمرا يدعو الى القلق.

٢٧٥ - وقالت بعض الوفود إنه ينبغي للتعليم الأساسي أن يغطي نطاقا كاملا من الاحتياجات التعليمية للأطفال والشباب والكبار وأن يتجاوز النهوج التقليدية.

٢٧٦ - وقالت وفود عديدة إن التعليم الأساسي يجب أن يعتبر حقا من حقوق الإنسان الأساسية وإن التعليم يؤدي دورا أساسيا في تنمية وعي الأفراد بحقوقهم كمواطنين وفي إقامة مجتمع سلمي. وفي هذا السياق قيل إنه يتعين على التعليم الأساسي أن يكون جيدا وشاملا. واقترح تدعيم أجزاء الورقة التي تتناول الصلات بين القطاعات.

٢٧٧ - ووافقت وفود مختلفة على اقتراح اليونيسيف الداعي إلى تنويع الاستراتيجيات المتعلقة بالتعليم الأولي، كما وافقت على الدعوى إلى تعزيز جودة التعليم النظامي وغير النظامي على السواء لتفادي زيادة الظلم الواقع على الفقراء وقطاعات المجتمع المحرومة، فيما يختص بتوزيع الفرص التعليمية. كما أيد المتكلمون تركيز الورقة على مساهمة المجتمع المحلي والآباء، وعلى عنصري المسؤولية والتمكين. وأكد عدد كبير من الوفود على الحاجة إلى تعزيز الوعي الجماهيري والتشاور الاجتماعي الواسع النطاق والتعبئة فيما يختص بالتعليم الأساسي على جميع مستويات المجتمع.

٢٧٨ - وأعربت وفود عدة عن ارتياحها للأهمية التي توليها اليونيسيف لتعليم المدرسين وتدريبهم، بوصف ذلك استراتيجية أساسية لتحقيق جودة التعليم. وأكد عدد من الوفود على الحاجة الى زيادة الدعم المقدم من البلد ومن المانحين للتعليم، ولا سيما الأساسي منه.

٢٧٩ - ووفقا لما قاله عدد من المتكلمين، فإن ورقة الاستراتيجية لم تركز بما فيه الكفاية على نماء الطفولة المبكرة وتعليم الكبار. وأشير الى أن اليونيسيف تحتاج الى توضيح نهجها إزاء نماء الطفولة المبكرة، بما في ذلك القضايا المتصلة بالوصول الى الآباء في المنزل والمجتمع المحلي، والصلات بين المنزل والمجتمع المحلي، والمدارس والنهوج غير النظامية.

٢٨٠ - وأشارت الوفود أيضا الى أن تقسيم العمل بين وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما اليونسكو واليونيسيف يحتاج الى توضيح. وأثار عدد من المتكلمين مسألة عدم وجود مبادرات برنامجية تركز بالتحديد على التصدي للتحديات الاقليمية. (انظر المقرر ١٩٩٥/٢١، للاطلاع على نص المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي).

دال - عملية بطاقات المعايدة وما يتصل بها من عمليات

٢٨١ - كان معروضا على المجلس التنفيذي التقرير المالي لعملية بطاقات المعايدة وحساباتها عن السنة المنتهية في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (E/ICEF/1995/AB/L.6)؛ والتقرير المؤقت عن الفترة من ١ أيار/مايو ١٩٩٤ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥ (E/ICEF/1995/AB/L.7)؛ وخطة العمل والميزانية المقترحة لعام ١٩٩٥ لعملية بطاقات المعايدة (E/ICEF/1995/AB/L.8)؛ واقتراح لمواءمة السنة المالية لعملية بطاقات المعايدة مع السنة التقويمية (E/ICEF/1995/AB/L.9).

٢٨٢ - وعرض مدير العملية التقارير، وقدم عرضا متعمقا لها ولأدائها في السنة الماضية. وقام، تحديدا، بالقاء الضوء على دور لجان اليونيسيف الوطنية ودور آلاف المتطوعين الذين ساعدوا، في جميع أنحاء العالم، على تحقيق زيادة كبيرة في إيرادات اليونيسيف الآتية من القطاع الخاص.

٢٨٣ - ورغم ثناء العديد من المتكلمين على عملية بطاقات المعايدة نظرا لنتائجها الحالية والمرتقبة، فقد أشاروا إلى أن معظم الزيادة قد تحقق من أنشطة جمع الأموال من القطاع الخاص. وعلقت بعض الوفود على التأثير الايجابي لبرنامج تنمية جمع الأموال. وألقى أحد الوفود الضوء على نجاح برنامج "قروش للخير" وأيد الخطط المقترحة لتوسيع نطاقه. وتحدث وفد آخر عن خططه الرامية إلى جمع ٧٥ مليون دولار مع مؤسسة كيوانس إنترناشيونال (Kiwanis International) للمساعدة على القضاء على الاضطرابات الناجمة عن نقص اليود، كما تحدث عن ترتيب يجعل اليونيسيف المستفيد الوحيد من العائدات الآتية من حركة المعونة الأولمبية. وشددت عدة وفود على أهمية مقرر سابق صادر عن المجلس التنفيذ يقضي بإدراج جميع الايرادات الآتية من القطاع الخاص، بما فيها الايرادات الممولة تكميليا، في تقرير واحد والابلاغ عنها من خلال عملية بطاقات المعايدة بغية زيادة الشفافية والمساءلة إلى أقصى حد.

٢٨٤ - ورغم التنويه بالنتائج الايجابية لعملية بطاقات المعايدة على العموم، فقد تكلم العديد من الوفود عن انحسار الربحية في مجال بيع المنتجات. وطالبت بعض الوفود بزيادة تنويع مجموعة

المنتجات، بما في ذلك التصميمات التي تنفرد بها البلدان والانتاج المحلي. وشجعت عملية بطاقات المعايدة على تقليص الاطار الزمني لتطوير المنتجات من البطاقات وغيرها بالاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والأنظمة الحاسوبية المتقدمة. وقال مدير عملية بطاقات المعايدة إن الهبوط في ربحية بيع المنتجات يعزى في جزء منه إلى استمرار مناخ الركود العالمي وفي جزء منه إلى ما يطالب به العديد من الشركاء من توسع في مجموعة المنتجات التي تشمل غالبا منتجات من غير البطاقات ذات هامش ربح أقل. وقال إن العملية عاكفة على دراسة الطرق المؤدية إلى تقليص الاطار الزمني في دورة تطويرها للمنتجات، آخذة في اعتبارها المستحدثات التقنية حيثما كان ذلك ممكنا.

٢٨٥ - وذكر أحد الوفود أن للعملية غرضان، هما: اجتذاب المساهمات من القطاع الخاص وتثقيفه وتوعيته بالحاجة إلى تقديم المساعدة للأطفال. وحث المتكلم المجلس التنفيذي على أن يناقش، قبل اجراء مداولات جدية حول المسائل المتصلة بتحسين عملية بطاقات المعايدة، بما فيها مبدأ ربح الـ ٥٠ في المائة وإمكانية التحول إلى القطاع الخاص، مسألة أي من هذين الغرضين ينبغي إيلاؤه أهمية أكبر.

٢٨٦ - وقال العديد من الوفود إن أحد أسباب بطء نمو مبيعات المنتجات هو القيد المفروض المتمثل في هدف ربح الـ ٥٠ في المائة الذي قرره المجلس التنفيذي، وهو هدف أعاق المبادرات الجديدة، بما فيها بيع منتجات العملية من خلال قنوات توزيع جديدة، كالمدارس مثلا. وشدد بعض المتكلمين على أهمية تحقيق أقصى حد لايرادات برامج اليونيسيف واقترحوا إلغاء شرط ربح ٥٠ في المائة. وقال أحد الوفود إن ربحية شركات بطاقات المعايدة الناجحة في القطاع الخاص لا تتجاوز ٦ أو ٧ في المائة. وقالت وفود أخرى إن الايرادات التراكمية والربحية العالية لا تشكل إلا جزءا من ولاية العملية وأنه لا ينبغي إهمال أهمية دور العملية في الدعوة والتثقيف. وقال أحد المتكلمين إن هدف الربحية المرسوم للعملية ذو أهمية أساسية، ولذلك ينبغي الابقاء عليه. وبينما لاحظ مدير العملية أنها عملية تجارية في سوق يتسم بتنافس شديد، وافق على أن التركيز الأساسي للعملية ينبغي أن يتمثل في جمع مبالغ متزايدة مع الابقاء على تحقيق ربح بنسبة ٥٠ في المائة بوصفه هدفا مرسوما.

٢٨٧ - وشككت بعض الوفود في حسن توقيت وحدة شؤون الموظفين في عملية بطاقات المعايدة في شعبة شؤون الموظفين، كما شككت في ضرورة ذلك، وقالت إنه ينبغي للعملية أن يكون لها طاقم موظفيها الخاص بسبب ما لها من احتياجات خاصة. واقترح ارجاء الدمج وإعادة النظر فيه في إطار متابعة الاستعراض التنظيمي.

٢٨٨ - وشكر العديد من الوفود العملية لأنها وفرت في خطة عمليها وميزانيتها آخر تقديرات سنة الحملة الجارية، مقترنة باتجاهات السنوات الخمس التي كان المجلس التنفيذي قد طلبها في عام ١٩٩٤. وقال معظم الوفود إنه بتحقق هذا المطلب ما عادت هناك حاجة لتقديم تقرير العملية المؤقت إلى المجلس التنفيذي سنويا.

٢٨٩ - وفيما يتعلق باقتراح مواءمة السنة المالية لعملية بطاقات المعايدة مع السنة المالية لشعب اليونيسيف الأخرى، شكك العديد من الوفود في فوائد هذا التغيير، ولا سيما لأن هذا يتطلب من العملية أن تقدم تقارير عن نتائجها بالاستناد إلى أرقام مبيعات مؤقتة مقدمة من شركائها. وشددت عدة وفود على أهمية دقة الابلاغ إذا ما قورنت بمواءمة السنوات المالية. وأوضحت الأمانة أن نتائج العملية الواردة في تقرير اليونيسيف المالي الموحد مجدولة بشكل سنوي على أساس تقرير العملية المالي السنوي (٤ أشهر) ونتائجها المحققة في الأشهر الثمانية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر. واقترح اجراء مزيد من الدراسة لهذه المسألة ايضا في إطار الاستعراض التنظيمي.

٢٩٠ - وأشارت بعض الوفود إلى موافقة المجلس التنفيذي على أموال الاستثمار، بما في ذلك برنامج تنمية الأموال وبرنامج تنمية الأسواق، التي ساعدت على توليد نتائج مثمرة في مجال جمع الأموال من القطاع الخاص. واستمرار النجاح يعني وجود تعاون وثيق جار بين العملية ولجان اليونيسيف الوطنية. وفي هذا السياق، أثيرت الشكوك بشأن اقتراح اليونيسيف الداعي إلى عدم تمويل تكاليف السفر وتكاليف البدلات اليومية للمشتركين من اللجان الوطنية في حلقة عمل بطاقات المعايدة السنوية المخصصة للجان الوطنية وفي الاجتماعات المتصلة بها. واقترح رئيس الفريق الدائم للجان الوطنية ارجاء اتخاذ قرار بشأن ذلك إلى أن يجري التشاور مع اللجان الوطنية وتقدير الآثار، ولا سيما على ضوء ما هو قيد النظر من اجراءات جديدة لحلقة عمل بطاقات المعايدة السنوية فيما يختص باختيار المنتجات، واستخدام تكنولوجيا فن التصوير والاتصالات الحديثة. وذكر مدير العملية أنه بينما يجري استعراض المسألة سيسعى إلى ضمان امكانية اشتراك جميع اللجان الوطنية في حلقة عمل عام ١٩٩٥ وما يتصل بها من اجتماعات.

٢٩١ - ورغم التشكيك بمختلف أشكال بيانات ايراد العملية الواردة في التقارير الثلاثة المقدمة إلى المجلس، أعرب العديد من الوفود عن تقديره لشفافية عرض الجدول ١ من خطة عمل العملية وميزانيتها لعام ١٩٩٥ (E/ICEF/1995/AB/L.8)؛ وأوصى بأن تستخدم العملية هذا الشكل في جميع الوثائق التي ستقدم مستقبلا إلى المجلس التنفيذي. وطالب وفدان أن توفر العملية تفصيلا للربحية حسب المناطق في خطة عملها وميزانيتها، على أن تقدم الأشكال الموصى بها إلى دورة المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٦ السنوية. وردا على سؤال، قال مدير العملية إنه رغم أن عملة القيد التي تستخدمها الأمم المتحدة هي دولار الولايات المتحدة فستحاول الأمانة مستقبلا ادراج تفاصيل الايرادات بالنقد المحلي، اضافة إلى دولارات الولايات المتحدة، تسهيلا لعملية مقارنة الأداء بالسنوات السابقة، وبذلك يتم خصم أو استبعاد تأثير تباينات سعر الصرف. وقال أحد الوفود إنه ينبغي لخطة عمل العملية وميزانيتها أن تكون في المستقبل أكثر ملاءمة للمستعمل وعملية الطابع لكي تسمح برصد الاستراتيجيات وتقييمها.

٢٩٢ - وشكك العديد من الوفود في الاقتراح الذي قدمه بوز·آلن وهاملتون (Booz·Allen and Hamilton) في الاستعراض التنظيمي بهدف دمج جميع الأموال من القطاع الخاص مع مكتب تمويل البرامج. وقالت تلك الوفود إن هناك اختلافات ملحوظة بين جمع الأموال من الحكومات وجمع الأموال من القطاع الخاص، بما في ذلك نوع ومستوى الدراية الفنية اللازمة لموظفي اليونيسيف المشتركين في ذلك. ومن جهة أخرى، قال المتكلمون إن الاستعراض التنظيمي يوفر إطارا صالحا لدراسة هيكل العملية وموقعها

الملائم، وكذلك إمكانية توحيد موظفي العملية في مكان واحد بالمقر، مع ايلاء الاهتمام للأسواق الكبرى القائمة ولمناطق النمو المحتمل. وقدم أحد الوفود ثلاثة مبادئ لزيادة صافي الايرادات الآتية من القطاع الخاص في البلدان النامية، وهي: ضرورة أن تكون الايرادات المنتجة مضافة إلى مخصص الموارد العامة للبرنامج القطري؛ وضرورة الابقاء على الأهمية الاستراتيجية لعمليات مركزي الدعم الاقليميين اللذين ألغي طابعهما المركزي، القائمين في ري دي جانيرو وسنغافورة؛ وضرورة استمرار وجود استثمارات من برنامج تنمية الأموال. وقال مدير العملية إن الهيكل القائم كان وليد دراسة تناولت في عام ١٩٩٢، التنظيم الداخلي للعملة. وأيد المجلس التنفيذي نتائجها. والهيكل القائم هو هيكل عالمي ذو مقرين في نيويورك وجنيف. ومع أن هناك ستة مناطق جغرافية لرصد النتائج لم تدرج نيويورك وجنيف في عداد المناطق.

٢٩٣ - وفيما يختص بعلاقات العمل بين المجلس التنفيذي والاجتماعات السنوية للجان اليونيسيف الوطنية، اقترح أحد الوفود النظر في المسائل المتصلة بالعملية خلال تلك الاجتماعات، قبل أن يتناولها المجلس التنفيذي. وفي المستقبل، ينبغي لتقارير الاجتماعات السنوية التي تعقدها اللجان الوطنية، بما فيها أية مشارع مقررات يمكن أن تتضمنها، أن تقدم إلى المجلس التنفيذي للبت فيها.

٢٩٤ - وردا على استفسارات بشأن مركز فرقة عمل جمع الأموال، قال نائب المدير التنفيذي للعلاقات الخارجية إن لجان اليونيسيف الوطنية ستكون جزءا من فرقة العمل. ولكن، نظرا للقيود الزمنية، فإن صلاحيات الفرقة لم تناقش بعد وإن ذلك سيتم في اجتماع مستقل. وكان المدير التنفيذي قد قرر أن تمثل اللجان الوطنية في لجنة التوجيه المعنية بتنفيذ الاستعراض التنظيمي (انظر المقررين ١٥/١٩٩٥ و ٢٠/١٩٩٥، للاطلاع على نصي المقررين اللذين اتخذهما المجلس التنفيذي).

هاء - ضمان بقاء الطفل وحمايته ونمائه في افريقيا

٢٩٥ - كان مطروحا أمام المجلس تقرير مرحلي عن ضمان بقاء الطفل وحمايته ونمائه في افريقيا (E/ICEF/1995/18)، وقد عرضه نائب المدير التنفيذي لشؤون البرامج.

٢٩٦ - وشددت عدة وفود على أنه ينبغي لافريقيا أن تظل المنطقة ذات الأولوية العليا بالنسبة لليونيسيف. وأضافت أن هناك حاجة لعمليات التشارك في افريقيا، ومن أجلها، لتعزيز بقاء أطفال افريقيا وحمايتهم ونمائهم؛ وأن هناك حاجة إلى جهود خاصة لرصد آثار التكيف الاقتصادي على أطفال ونساء افريقيا ولحمايتهم من تدابير التكيف. وأشار نائب المدير التنفيذي لشؤون البرامج وإلى مبادرة الأمين العام الخاصة بافريقيا، التي تقوم بتنسيقها اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل اليونيسيف في تعاون وثيق مع كل من منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بشأن مبادرات خاصة ستقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في نهاية حزيران/يونيه. ويمكن لذلك أن يوفر فرصا هامة لإدراج مدخلات جديدة في التنمية الافريقية.

٢٩٧ - وقال أحد الوفود إنه بينما قد تكون عدة بلدان في افريقيا جنوب الصحراء أحرزت تقدما صرب تحقيق أهداف منتصف العقد لم تدع الاحصاءات المتعلقة بالفقر ومؤشرات أساسية أخرى في افريقيا مجالا كبيرا أمام ذلك النوع من التفاؤل المعرب عنه في التقرير. وسيكون من المفيد وضع جدول يقارن التقدم المحرز في افريقيا في الفترة ما بين ١٩٨٤ و ١٩٩٤ بالتقدم المحرز في مناطق أخرى باستخدام عدد صغير من المؤشرات الأساسية. وقد يكون من المثير للاهتمام أيضا إجراء إحصاء بين مخصصات الميزانية في قطاعي الشؤون الاجتماعية والدفاع. واقترح الوفد إجراء تحليل لأثر خدمة الديون على الاستثمار في افريقيا.

٢٩٨ - ووافق متكلم آخر على أن التقرير لم يصور الحقيقة المؤلمة التي تواجه أطفال افريقيا ونسائها. وفي حين تبذل اليونيسيف جهودا كبيرة لأجل التخفيف من حدة حالة الأطفال في افريقيا لا يزال الأطفال يواجهون مستويات معيشية آخذة في الانخفاض، وفقرا متزايدا، وعبء ديون متناميا، بالاقتران بتدهور في الرعاية الصحية الأولية والإمداد بالمياه ونظم التعليم. وبينما يبدو أن دعم المانحين يتاح في حالات الطوارئ "المدوية"، يعيش الكثير من الأطفال الافريقيين في حالة طوارئ "غير معلنة". فعلى سبيل المثال، تفشى مرض الالتهاب السحائي في الآونة الأخيرة وقتل المئات من الأطفال. وهناك حاجة إلى موارد جديدة، ولكن التحدي المتمثل في تعبئة جهود المانحين لدعم افريقيا ما زال باقيا. وقالت عدة وفود أن الأمر يتطلب التصدي لمشكلة الديون. وذكر نائب المدير التنفيذي لشـــؤون البرامج أن اليونيسيف سهلت ١٣ عملية لتخفيف عبء الديون في افريقيا، وكثيرا ما كان ذلك بالتعاون مع لجان اليونيسيف الوطنية، وقد تم جمع ما يقرب من ١٨ مليون دولار لدعم عمليات تخفيف عبء الديون، مما حرر ٣٤ مليون دولار من الموارد المالية الإنمائية والديون المتقادمة البالغة قيمتها الاسمية ١٦٠ مليون دولار. وأتيحت فرص أخرى عديدة لعمليات شراء الديون. وحث أعضاء المجلس على متابعتها كمسألة ذات أولوية.

٢٩٩ - وقال أحد المتكلمين إنه كان ينبغي للتقرير أن يحلل مدى استدامة انجازات مبادرة باماكو، وطلب تفاصيل عن عدد المحافظات وعدد البلدان التي توجد بها هذه المحافظات التي تنفذ المبادرة. وسأل أيضا عما إذا كان نصيب الفرد مـــن التكلفـــة وعـــدد المراكز الصحية التابعة لمبادرة باماكو لا يزالان متوقفين على اليونيسيف. وشدد وفد آخر على المبادرة بوصفها وسيلة لبناء القدرات الوطنية، فقال إنه ينبغي لها أن تركز على انتاج العقاقير الأساسية محليا. وأفاد نائب المدير التنفيذي لشؤون البرامج بأن مبادرة باماكو تغطي في الوقت الحالي ٥٠ مليون شخص، و ٥٠٠ ٣ محافظة في ٢٨ بلدا، وأن ٨٠ في المائة من مراكز مبادرة باماكو معتمدة على نفسها. ويوفر الكثير منها حوافز للموظفين ويعزز إنشاء المراكز الإرشادية. غير أن الأموال الإضافية لم تتوفر ويلزم المزيد من الموارد.

٣٠٠ - وشدد أحد الوفود على أهمية تعليم البنات، وقال إنه ينبغي لليونيسيف أن تشجع الصكوك القانونية والعمل الإيجابي والدعوة الأكثر اقتحامية لتعزيز مركز النساء. وقال وفد آخر إنه ينبغي لليونيسيف أن تواصل تركيزها على النساء والأطفال على الصعيد الميداني.

٣٠١ - وقال متحدث آخر أن توفير موظفين إضافيين لمنطقة افريقيا ليس بضامن لأداء برنامجي أكثر فعالية وينبغي لليونيسيف أن تبدأ في تقييم نتائج البرامج التدريبية التي ترعاها في افريقيا. كذلك، ينبغي لليونيسيف أن تستفيد بقدر أكبر من القدرة المحلية في افريقيا وأن تركز على العمل على الصعيد الميداني. ويمكن أن يكون البحث والرصد على الصعيد المحلي فعالين للغاية بالنسبة لبناء القدرات المحلية. وقال وفد آخر إنه كان ينبغي للتقرير أن يركز على الانجازات في مجال تعزيز القدرة الوطنية في افريقيا، بما في ذلك رصد القابلية للتعرض للأذى. ويحتاج الأمر إلى إجراء تحليل لتحديد أفضل الأساليب لمواصلة تعزيز بناء القدرات والتمكين في افريقيا.

٣٠٢ - وحثت عدة وفود اليونيسيف على إعادة النظر في تخصيص الموارد العامة لافريقيا. وقال أحد المتكلمين إن حصة النفقات التي تتكبدها اليونيسيف في افريقيا لم تزد بدرجة كبيرة فيما بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٩٤ وطالب بإجراء تعديلات في نظام تخصيص الموارد العامة لهذه المنطقة. وقال إن هذا يسمح بطرق المسائل التي تثير قلقا بالغا في افريقيا. وذكر نائب المدير التنفيذي لشؤون البرامج أن الحدود القصوى للموارد العامة المخصصة لافريقيا قد ارتفعت على مدى السنوات العشر الأخيرة. وفي سنوات عدة أخيرة، استطاعت الأمانة أن تستخدم موارد عامة لتغطية الموارد التكميلية غير الممولة لبرامج تتعلق بأهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. ومع انخفاض درجة توافر الموارد العامة، لم يعد هذا الخيار متاحا.

٣٠٣ - وطلب أحد الوفود إجراء المزيد من التحليل للاتجاهات والأنشطة السكانية في مجالي الصحة الإنجابية والصحة الجنسية. وسأل المتكلم ذاته عن الداعي إلى عدم الإشارة إلى التعاون مع منظمة الصحة العالمية بشأن المبادرة الخاصة بعلاج الأطفال المرضى، ومع إدارة الشؤون الإنسانية بشأن عمليات الطوارئ، ومع منظومة الأمم المتحدة بشأن البرنامج المشترك الذي تشترك في رعايته الأمم المتحدة المعني بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وطالبت بعض الوفود بإجراء تقييم ذي رؤية انتقادية أوضح، يتناول دور اليونيسيف بالمقارنة بأدوار الوكالات الأخرى العاملة في افريقيا. وردت الأمانة بأن اليونيسيف تعمل بتعاون وثيق مع إدارة الشؤون الإنسانية لصقل النهج الشامل الذي تتبعه الأمم المتحدة في عمليات الطوارئ.

٣٠٤ - وأشار أحد الوفود إلى الحاجة إلى تعزيز نظم الإنجاز على الصعيد الميداني، قائلا إنه ينبغي لليونيسيف أن تستخدم من الموارد والتكنولوجيات، لا سيما في مجال التغذية، الموارد والتكنولوجيات المحلية التي تستهدف استدامة المبادرات المجتمعية وتعزيزها. وحذر وفد آخر اليونيسيف فيما يتعلق بتعزيز الرضاعة الطبيعية في المناطق التي تنتشر فيها فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، نظرا للخطر الشديد المتمثل في نقل عدوى فيروس نقص المناعة المكتسب. ورد نائب المدير التنفيذي لشؤون البرامج، قائلا إن اليونيسيف تتبع سياسة منظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بهذه المسألة، وأضاف قائلا إنه بالنسبة للأسر الفقيرة في المناطق التي تنتشر فيها الأمراض المعدية تزيد مخاطر عدم الإرضاع رضاعة طبيعية على مخاطر القيام بذلك.

٣٠٥ - وحثت بعض الوفود اليونيسيف على توفير المساعدة في حالات الطوارئ لا لمجرد تلبية احتياجات الإغاثة العاجلة، بل ولدعم بناء القدرات أيضا لتحقيق الاستقرار في الأجل الطويل في البلدان التي تشهد حالات طوارئ معقدة. ونظرا لأن التثقيف يكتسي أهمية شديدة لهذه المهمة، ينبغي لليونيسيف أن تعبئ الدعم للتثقيف من مؤسسات دولية أخرى. وأعرب أحد الوفود عن تأييده لعمليات صنع السلم وإتقاء الأزمات في افريقيا، وولكنه طلب من اليونيسيف أن تحلل على نحو منهجي ميزتها المقارنة في حالات الطوارئ.

٣٠٦ - وأكدت الوفود على أهمية اتساق البرامج القطرية مع برامج العمل الوطنية لا سيما بسبب أهمية تعبئة الموارد من أجل افريقيا. ووافق نائب المدير التنفيذي لشؤون البرامج على ذلك، وذكر المجلس بأن اليونيسيف قامت في عدد متزايد من البلدان بتحقيق الاتساق بين دورتها البرنامجية والدورات البرنامجية للأعضاء الآخرين في الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسة. (انظر المقرر ١٨/١٩٩٥، للإطلاع على نص المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي).

واو - الاستعراض التنظيمي: مسائل تتعلق بمهمة اليونيسيف

٣٠٧ - كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير بشأن مسائل تتعلق بمهمة اليونيسيف (E/ICEF/1995/AB/L.11).

٣٠٨ - استعرضت المديرة التنفيذية، لدى عرضها التقرير، التقدم المحرز حينذاك في تنفيذ الاستعراض التنظيمي. وقالت إنه تلزم خبرات استشارية خارجية لاستعراض النظم في مجالات المالية، وإدارة موارد المعلومات، والإمداد، ولكن لن تلزم جميع الموارد المالية التي أشير اليها في بادئ الأمر. وقد طرحت تساؤلات صحيحة بشأن الصلة بين هيئات التنفيذ. وقيل إنه ثمة حاجة إلى عملية استشارية تشاركية، وأن المجالس الاستشارية ستوفر فرصة للحصول على أفكار الموظفين وتأييدهم وآرائهم حتى يكون لهم نصيب في عملية تحسين التنظيم. وتتألف اللجنة التوجيهية من كبار الموظفين بالاضافة الى بعض ممثلي الموظفين. وستقوم هذه الهيئات جميعها بإسداء المشورة إلى المجلس التنفيذي والمدير التنفيذي.

٣٠٩ - وقالت المديرة التنفيذية إن الورقة المعروضة على المجلس ليست بيان مهمة، ولكنها تقدم بعض المواضيع الأساسية لتيسير المناقشة. ويتوقع أن يقدم مشروع بيان المهام إلى المجلس في دورته العادية الأولى في عام ١٩٩٦. وباعتباره بيان مهام، فسيكون مختصرا واضحا ملهما.

٣١٠ - وكان ثمة اتفاق عام على عدد من النقاط بشأن شكل بيان المهام ومحتواه. وكانت الوفود شبه مجمعة في القول على إنه ينبغي للبيان أن يضطلع في الذهن وأن يكون مختصرا، كما ينبغي لإعداده أن يتضمن عملية تشاور واسعة النطاق. وقال كثير من المتكلمين إنه ينبغي أن يكون تطلعيا يتصدى لبحث الظروف العالمية المتغيرة. كما ينبغي له أن يركز على ما يميز اليونيسيف عن سائر المنظمات،

وألا يكون مفصلا أو تقنيا بشكل مفرط، حيث يجب أن يكون في متناول فهم للجمهور. وقال عدد من الوفود إنه يجب استكماله دوريا. ونوه أحد المتكلمين بأهمية تحلي العملية التحضيرية بالشفافية.

٣١١ - وقال كثير من المتكلمين إن بيان المهام لن يحل محل ولاية اليونيسيف، كما ينبغي له ألا يتجاوز تلك الولاية. وجرى التشديد على ضرورة احترام قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجلس التنفيذي ومقرراتهم بيد أن أحد المتكلمين قال إنه من الضروري الآن استعراض ولاية اليونيسيف وتحديثها من أجل الحفاظ على المنظمة وعلى رسالتها الخاصة الموجهة لصالح الأطفال، وتدعيمهما. وقال وفد آخر إنه نظرا لأن ما يحدد ولاية اليونيسيف هو المجموعتان المستهدفتان - ألا وهما المرأة والطفل - ولا القطاعات، يلزم التنسيق مع الشركاء الآخرين. واقترح متكلم ثالث إجراء بحث متعمق يتناول ولايات الوكالات الأخرى كجزء من هذه العملية. كما اقترح أن تنظر اليونيسيف عند صوغ بيان المهام في نتائج المؤتمرات الدولية الكبرى التي عقدت مؤخرا.

٣١٢ - وأثارت عدة وفود مسألة المقصود بمصطلح "طفل". وقال أحد الوفود إن هذا المصطلح يحتاج إلى التوضيح، بينما اقترح آخرون استخدام التعريف المستعمل في اتفاقية حقوق الطفل، أو تعريف الطفل بأنه إنسان دون سن الثامنة عشرة.

٣١٣ - وأشار كثير من الوفود الى اتفاقية حقوق الطفل ومكانتها في بيان مهام اليونيسيف. وقالت عدة وفود إنه ينبغي للاتفاقية أن تكون أساسا لبيان المهام. واقترحت بعض الوفود أن تعمل اليونيسيف كشريك ضروري للحكومات، بل وأن ترصد عدم الامتثال. وركزت وفود أخرى على وجوب تصرف اليونيسيف كداعية، فتدعم الحكومات والدول الأطراف وهي تنفذ الاتفاقية. واقتُرح أن تكون الاتفاقية بمثابة إطار لإعداد البرامج القطرية. وقال أحد المتكلمين إنه ينبغي للاتفاقية أن تكون إطارا مرنا لعمل اليونيسيف ودعوتها في مختلف المناطق، مع الاعتراف بالفوارق الإقليمية. وقال بعض المتكلمين إن المسؤولية الأولى عن الاتفاقية تقع على عاتق مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وأنه ينبغي لدور اليونيسيف أن يكون مكملا لدور هذا المركز. وقال آخرون إنهم سيرحبون بإجراء مناقشة بشأن دور اليونيسيف مقابل دور لجنة حقوق الطفل.

٣١٤ - وكانت التعليقات التي أبديت على الدور الذي يمكن أن تقوم به اليونيسيف، بوصفها سلطة أدبية بصدد شؤون الطفل، مرتبطة بمناقشة الاتفاقية. إذ قالت بعض الوفود إنه ينبغي لليونيسيف أن تضطلع بدور من هذا القبيل، بينما قال أحد المتكلمين إن ذلك يجب أن يكون مشروطا بأن تتحدث اليونيسيف على الصعيد العالمي، وألا تتصدى للحالة في البلدان النامية فقط. بيد أن بعض المتكلمين أكدوا أهمية اتسام دور اليونيسيف بالحياد والإنسانية وعدم التمييز. وقالت عدة وفود إنه يجب على اليونيسيف ألا تتصرف انطلاقا من اعتبارات سياسية، وأن تبقى غير متحيزة.

٣١٥ - وأثارت عدة وفود مسألة الدعوة التي تقوم بها اليونيسيف. وقال أحد المتكلمين إنه ينبغي لليونيسيف أن تستهدف خلال العقد القادم تحويل اتجاه عملها ليصب في مسارات الدعوة، والبحث،

والاعلام والإعلان، واسناد الأعمال الميدانية في بعض الحالات إلى القطاع الخاص بأسلوب المقاولة من الباطن، مواصلة نمط عملها الحالي في افريقيا والمناطق الأخرى ذات الأولوية. وقال متكلم آخر إنه يمكن لليونيسيف أن تقوم في المستقبل بدور رئيسي بالدعوة إلى سياسات عامة من أجل رفاه الطفل في جميع حالاته.

٣١٦ - وتناول عدة متكلمين دور اليونيسيف في الدعوة في البلدان الصناعية، ونوه أغلبهم بأهمية إيلاء الأولوية للبلدان الأكثر تعرضا للأذى، ولجمع الأموال، واستحداث منظور عالمي بشأن حالة الطفل واحتياجاته. وسلطت بعض الوفود الضوء على دور لجان اليونيسيف الوطنية.

٣١٧ - وذكر أحد الوفود أنه نظرا للتغيرات الشديدة التي طرأت على الأحوال المعيشية لأطفال العالم، فقد آن الأوان لاستعراض العوامل المحددة لتخصيص الموارد العامة من أجل تنفيذ التوصيات البرنامجية القطرية والبحث عن تعريف أوضح للطفل.

٣١٨ - وقال العديد من الوفود إنه ينبغي لبيان المهام أن يتناول مهمة اليونيسيف في حالات الطوارئ وشدد عدة متكلمين على الحاجة إلى ايجاد توازن بين عمليات الطوارئ والتنمية الطويلة الأجل. وقال آخرون إن لدى اليونيسيف، بسبب هيكلها الميداني، دورا هاما تؤديه في بداية حالة الطوارئ. واقترحوا أن تضع إطارا زمنيا محدودا لأنشطتها في حالات الطوارئ، على نحو يراعي التنسيق مع إدارة الشؤون الانسانية وغيرها من الوكالات. وقال متكلم إنه ينبغي لليونيسيف أن تركز على الطفل في عملياتها المضطلع بها في حالات الطوارئ. واقترحت وفود أخرى أن تعمل اليونيسيف في المجالات التي تتمتع فيها بالدراية الفنية، بما في ذلك الإمداد بالمياه والأطفال اللاجئون ومعالجة الأطفال الذين يعانون من صدمات. كما اقترح أن تستفيد اليونيسيف من تجارب البلدان المنكوبة بالصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية. وناقش ممثل عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التعاون بين الوكالتين، الذي جرى في مجالات من قبيل عمليات الطوارئ نفسها، ووضع المعايير بالاستناد إلى اتفاقية حقوق الطفل، وإعادة إدماج الأطفال المشردين بفعل حالات الطوارئ ورعايتهم. وقال إنه تكاد لا توجد منظمات أهم للمفوضية من اليونيسيف بما تتمتع به من خبرة ودراية فنية وانجازات فريدة.

٣١٩ - وأثار العديد من المتكلمين مسألة ما إذا كان ينبغي لليونيسيف أن تركز على المرأة البالغة، بالاضافة إلى الطفل. وشددت عدة وفود على ضرورة تركيز اليونيسيف على الطفل، مع إعطاء الأولوية للإناث. وقال آخرون إنه ينبغي لليونيسيف، بصفة عامة، أن تعمل على تعزيز وتيسير رفاه المرأة بما يتجاوز دورها الإنجابي، بتوفير مزيد من المساعدة المباشرة في البلدان التي لا تؤدي فيها وكالات أخرى هذا العمل. وقال البعض إنه ينبغي لليونيسيف أن تعمل في المجالات التي يكون فيها لأنشطة المرأة أثر في نماء الطفل. وقال أحد الوفود إن حقوق الطفل تقتضي ألا تنحصر حياة المرأة في نطاق الأسرة المعيشية، وقال آخر إن تعزيز دور المرأة والأم يضمن حقوقا متكافئة للطفل. ومن شأن السماح للمرأة بتأدية مهامها، بما فيها كسب الرزق، أن يكفل رفاه الطفل. وقال متكلم آخر إنه ينبغي إيجاد توازن في العمليات بين الطفل والمرأة، على أن ينظر الى المرأة كفرد يملك القدرة على رسم حياته والتأثير على مجراها وأن يولى اهتمام خاص لبناء قدرات البنات والنساء وتمكينهن.

٣٢٠ - وأبرز عدد من المتكلمين الاستراتيجيات الأساسية المتمثلة في إنجاز الخدمات وبناء القدرات والتمكين فضلا عن مسألة الاستدامة. ورأت وفود عديدة أنه لا بد من إقامة توازن بين هذه الاستراتيجيات، والتركيز على إنجاز الخدمات في أفقر البلدان والتركيز بصفة أشد على بناء القدرات والتمكين في غيرها. وينبغي إقامة توازن بين الأهداف العالمية والاستدامة. وقال متكلم آخر إن على اليونيسيف، في واقع الأمر، أن تنجز المهام الملقاة على عاتقها، وإنه ينبغي لبيان المهام أن يبرز أهمية الموارد الوطنية والقدرات المحلية في التعاون الإنمائي.

٣٢١ - كما ناقش المتكلمون مزايا اليونيسيف النسبية. وشدد عدد منهم على مرونة المنظمة وطبيعة عملياتها وهيكلها الميداني المنحى. وقال وفد آخر إن ما يميز اليونيسيف عن غيرها من الوكالات هو نهجها الشمولي وقدرتها على تعبئة الدعم السياسي والشعبي وعلى تيسير استجابة الوكالات الأخرى. وأبرز أحد المتكلمين بدور اليونيسيف الحفاز، الذي يدفع قطاعات البلد المختلفة إلى التعاون في خدمة الطفل. وفي الوقت نفسه، أكدت وفود عديدة أهمية التنسيق والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء الآخرين، بما فيهم المنظمات غير الحكومية. وشدد آخرون على الحاجة الى المساءلة وإلى كفاءة استعمال الموارد.

٣٢٢ - وقال أحد الوفود إنه ينبغي استخدام الاجتماعات التي تتخلل الدورات لإجراء مناقشات فنية بين أعضاء المجلس التنفيذي والوفود المعنية، نظرا الى الضيق الشديد في الوقت المتاح في أثناء الدورات العادية والسنوية لإجراء مشاورات بشأن الاستعراض التنظيمي.

زاي - مقترحات بشأن استعراض تعاون اليونيسيف وبرامجها

غرب ووسط أفريقيا

٣٢٣ - كان معروضا على المجلس التنفيذي توصية ببرنامج قطري مدته أربع سنوات كاملة وتوصية بتوفير موارد عامة إضافية لتشاد (E/ICEF/1995/P/L.15) وتوصيات ببرامج قطرية قصيرة الأجل و/أو بموارد عامة إضافية ومقترحات مستقلة لتوفير تمويل تكميلي لزائير وسيراليون وغابون وغينيا والكاميرون ونيجيريا (E/ICEF/1995/P/L.28). وعرض المدير الإقليمي لأفريقيا الغربية والوسطى التوصيات بالبرامج القطرية التي أقرها المجلس التنفيذي. (انظر المقرر ١٦/١٩٩٥، للإطلاع على تفاصيل البرامج التي أقرها المجلس التنفيذي.)

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٣٢٤ - كان معروضا على المجلس التنفيذي توصيات ببرامج قطرية قصيرة الأجل و/أو بموارد عامة إضافية لتمويل البرامج التي تمت الموافقة عليها للجزائر والسودان وعمان وللأطفال والنساء الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وغزة ولبنان (E/ICEF/1995/P/L.30). وعرض المدير الإقليمي للشرق الأوسط وشمال افريقيا التوصيات بالبرامج القطرية وورقة استعراض عن المساعدة المقدمة من اليونيسيف للأطفال والنساء الفلسطينيين (E/ICEF/1995/P/L.40).

٣٢٥ - وأعربت عدة وفود عن تأييدها للبرنامج الخاص بالنساء والأطفال الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وغزة ولبنان. وأثنت تلك الوفود على مشاركة اليونيسيف في وضع خطة شاملة لأجل الأطفال والنساء في الضفة الغربية وغزة. وأثنت بعض الوفود على الاستراتيجيات المختارة، ولا سيما التركيز على بناء القدرات بتوفير الدعم للمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية. وشدد وفدان على تنسيق عمل اليونيسيف مع السلطة الفلسطينية. وأكد أحد المتكلمين أنه ينبغي لليونيسيف تلافي الازدواج وتحسين الحوار بشأن السياسات والتركيز على تقاسم المسؤوليات مع الشركاء الآخرين على نحو رشيد. وكرر عدد من الوفود القول بضرورة عدم نسيان محنة اللاجئين الفلسطينيين الموجودين خارج المخيمات، ولا سيما الفلسطينيين في لبنان، رغم عملية السلام. وجرى الترحيب بالتعاون مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ومع مكتب ممثل الأمين العام للأراضي المحتلة.

٣٢٦ - وأحاط أحد الوفود علما بعزم الأمانة على التقدم الى المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٧ ببرنامج موحد للتعاون. واقترح المتحدث نفسه أن تعد اليونيسيف اتفاقا رسميا يوضح دورها إزاء الطفل والمرأة الفلسطينيين. وقال الوفد نفسه إنه ينبغي لليونيسيف أن توافق على ممارسة وكالات الأمم المتحدة الأخرى فتشير الى الضفة الغربية وغزة بوصفهما إما "الأراضي المحتلة" أو "الأرض المحتلة".

٣٢٧ - وأعرب أحد المتكلمين عن أمله في أن يفي المانحون بتعهداتهم ويمكنوا السلطة الفلسطينية من تنفيذ خططها، ولا سيما في مجالات الصحة، والتعليم، والرعاية الاجتماعية. وقال إن حكومة الوفد على استعداد للمساهمة بخبرتها ودرايتها في هذا الصدد، بالتعاون مع اليونيسيف ووكالات أخرى. وذكر المتكلم مساهمة عملية بطاقات المعايدة في تعزيز قدرة لجنته الوطنية على جمع الأموال.

٣٢٨ - وفيما يتعلق ببرنامج السودان القطري، أثنى أحد الوفود على الدعم الذي تقدمه اليونيسيف للمنظمات غير الحكومية ووكالات أخرى تعمل في مجال الأطفال الذين يعيشون ظروفا قاسية والتركيز على القضاء على ممارسات تقليدية ضارة. بيد أن متكلما آخر أعرب عن خيبة أمله إزاء افتقار توصيات البرنامج القطري الى معلومات عن الحرب الأهلية. وطلب الوفد تقديم ايضاح بشأن تقسيم العمل بين مكتبي الخرطوم ونيروبي فضلا عن تقديم تفاصيل بشأن كيفية استخدام مبلغ الـ ١٥ مليون دولار المطلوبة. وأثني على العمل الذي أنجز من خلال عملية شريان الحياة للسوان، ولا سيما رصدها وتقارير المانحين. بيد أن مكتب الخرطوم قد انتقد لعدم كفاية نظاميه للرصد والإبلاغ. وأوضح المدير الإقليمي أن الوثيقة تتعلق ببرنامج قطري قصير الأجل وأن معالجة الحرب الأهلية ترد في البرنامج القطري الطويل الأجل. وقال إن مبلغ الـ ١٥ مليون دولار سوف ينفق في أرجاء البلد. ولاحظ المدير الاقليمي شواغل المجلس فيما يتعلق بالتنسيق والإبلاغ والرصد والتقييم، ثم قال إن الجهود سوف تبذل لتحسين التقارير التي يعدها مكتب الخرطوم.

٣٢٩ - وأيد عدد من الوفود برنامج الجزائر القطري. بيد أن أحد المتكلمين أعرب عن أسفه إزاء بيانات معينة وردت في التقرير، وقال إن البيانات غير متصلة بحالة الأطفال. ورد المدير الإقليمي بقوله إنه جرى إدخال التصويب اللازم على التوصيات البرنامجية القطرية. وأثنى أحد الوفود على سن

الجزائر لـ "قانون الكفالة"، الذي يحمي حقوق الأطفال المسيبين، وشجع اليونيسيف على الدعوة الى سن قوانين كهذه في بلدان أخرى.

٣٣٠ - وأعربت وفود بعض البلدان التي اعتمدت برامجها عن تقديرها لليونيسيف والمجلس التنفيذي، نظرا لما يقدمانه من دعم. (انظر المقرر ١٦/١٩٩٥، للإطلاع على تفاصيل البرامج التي اتخذها المجلس التنفيذي.)

أوروبا الوسطى والشرقية، ورابطة الدول المستقلة ودول البلطيق

٣٣١ - عرضت على المجلس التنفيذي توصيات من أجل برامج قطرية كاملة لأوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان وتوصية من أجل دعم برنامج للمنطقة (E/ICEF/1995/P/L.25)، إضافة الى توصية من أجل برامج قطرية قصيرة الأجل لتركيا ومولدوفيا وتوصية من أجل تقديم موارد عامة إضافية لتركيا (E/ICEF/1995/P/L.31). وقدم المدير الإقليمي التوصيات البرنامجية القطرية وقدم ممثل منطقة جمهوريات آسيا الوسطى وكازاخستان عرضا متعمقا عن هذه البلدان.

٣٣٢ - وفيما يتعلق ببرنامج مولوفا القطري، أحاط أحد المتكلمين علما بنهجه الإنمائي الطويل الأجل، ولكنه قال إن البرنامج يبدو طموحا للغاية بالنسبة لفترة سنتين. وقال المدير الإقليمي إن البرنامج في مراحله المبكرة وإنه يستند إلى الرعاية الصحية الأولية ورعاية الأم والطفل.

٣٣٣ - وأيد عدد من الوفود برامج جمهوريات آسيا الوسطى وكازاخستان، ولكنهم وصفوا المعلومات والتحليلات الواردة في الوثيقة بأنها غير كافية. وأشار أحد الوفود، بمزيد من التحديد، الى الافتقار إلى معلومات في التوصيات البرنامجية القطرية بشأن نفقات فترة التعاون السابقة. وقال ممثل المنطقة إن المعلومات متوفرة بناء على الطلب. وقال الوفد نفسه إنه ليس هناك تحليل واضح لامكانية تطبيق الاستراتيجيات الثلاث، وهي تقديم الخدمات، والتمكين، وبناء القدرات، وسأل عن تنسيق المساعدة الإنمائية. وقال ممثل المنطقة إن اليونيسيف تعمل في تعاون وثيق مع البنك الدولي ومانحين ثنائيين. وفضلا عن ذلك، وبما أنه تتوفر لمكتب المنطقة الميداني إمكانية الوصول إلى النساء والأطفال بدرجة أكبر من الامكانية المتاحة لوكالات أخرى، قدمت اليونيسيف مساعدات للحكومات المعنية لكي تنسق الأنشطة الميدانية التي تشترك فيها وكالات المعونة الدولية.

٣٣٤ - وبسؤال ممثل المنطقة عن الاختلافات في مستويات تغطية التحصين في البلدان الخمسة، صرح بأن بلدانا كثيرة في المنطقة قد عانت خلال السنوات الأربع الماضية من حالات نقص في اللقاحات، وإن كان من المتوقع أن تتحسن هذه الحالة في عام ١٩٩٥. ورحب متكلمان بفرصة مناقشة قضايا التعاون الإقليمي، ولا سيما القضايا البيئية وقضايا الصحة ذات الصلة ببحر آرال. واقترحت وفود أخرى أن تحدد لليونيسيف مجالات الحاجة الماسة بالنسبة للأطفال والنساء المتضررين من هذه الكارثة البيئية. وقال ممثل المنطقة إن اليونيسيف قد حددت فعلا المقاطعات الثلاث التي تضررت أشد التضرر من جراء كارثة بحر آرال، وإن اليونيسيف بصدد إعداد برنامج بالتعاون الوثيق مع البلدان المعنية.

٣٣٥ - وقال أحد الوفود إن برامج البلدان الخمسة تتسم بطموح مفرط، وذلك على ضوء الموارد المتوفرة واتساع نطاق الأنشطة وخطى التنفيذ الحكومي. وقال المتكلم أيضا إن البرامج تستند إلى قاعدة قوية من الأنشطة التقليدية التي تضطلع بها اليونيسيف وأوصى بأن تتضمن البرامج أنشطة أشد تركيزا وبأن تتسم الأنشطة بطابع استراتيجي واضح. وأثنى الوفد نفسه على اليونيسيف وحكومة اليابان وحكومات في المنطقة، لما قاموا به من جهود لاقرار مبادرة تحصين مستقلة، وطلب من اليونيسيف أن تتقاسم المعلومات المتعلقة بالتقدم الذي تحرزه تلك المبادرة.

٣٣٦ - وأعرب أحد المتكلمين عن قلقه إزاء عدم تصدي الوثيقة لعودة ظهور الخناق (الدفتريا) في المنطقة، ولا سيما في جمهوريات آسيا الوسطى، وكازاخستان، ومنطقة القوقاز. وظهوره على وجه التحديد، في مولدوفا بأكبر المعدلات في المنطقة. وقال المدير الإقليمي إن اللجنة المشتركة بين الوكالات لتنسيق التحصين، التي تضم اليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، وهيئة الروتاري الدولية، تعمل حاليا لإعداد نداء مشترك من أجل مكافحة الخناق (الدفتريا) لكي يصدر في جنيف في حزيران/يونيه ١٩٩٥.

٣٣٧ - وأعرب وفدان عن تقديرهما للدعم الذي يقدمه مجتمع المانحين الدوليين ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لمواجهة حالة الطوارئ في طاجيكستان. وأعربت وفود المنطقة عن شكرها لليونيسيف، نظرا لما تقدمه من دعم في هذه الفترة الانتقالية الصعبة. وأخيرا، أحاط أحد الوفود علما بأن برنامج تركيا القطري قد عجل بإنجاز أهداف منتصف العقد. (انظر المقرر ١٦/١٩٩٥، للإطلاع على تفاصيل البرامج التي اعتمدها المجلس التنفيذي.)

حاء - استراتيجيات اليونيسيف في مجال المياه والمرافق الصحية البيئية

٣٣٨ - كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير عن استراتيجيات اليونيسيف في مجال المياه والمرافق الصحية البيئية (E/ICEF/1995/17).

٣٣٩ - وعرض مدير شعبة البرامج التقرير، وقال إن المياه والمرافق الصحية ليست من الضروريات الأساسية للإنسان فحسب، بل هي كذلك عناصر حيوية لضمان بقاء الأطفال والبالغين ورفاههم. وأضاف قائلا إن الإشارة في التقرير إلى المياه والمرافق الصحية كحق أساسي لا تعني حقا بالمعنى القانوني المعترف بها عالميا لحقوق الإنسان. فقد اعترفت اتفاقية حقوق الطفل بامكانية الحصول على مياه الشرب النقية وخدمات المرافق الصحية البيئية كإجراء جوهري للتمتع بالحق في الصحة. واعترفت الاتفاقية، مثلما هو الحال بالنسبة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأخرى، بضرورة تحقيق إمكانية الحصول على المياه والمرافق الصحية على الصعيد العالمي بشكل تدريجي إلى أقصى حد ممكن حسب الموارد المتاحة، وإذا اقتضى الأمر، في إطار التعاون الدولي.

٣٤٠ - وأعربت وفود عديدة عن تقديرها للاستراتيجية الشاملة الواضحة المجملة في التقرير، وللعملية التحضيرية التي اتسمت بالتعاون والشفافية، التي ضمت طائفة كبيرة من الشركاء. وقال المتكلمون إنه يجب الاستمرار في هذه العملية خلال تنفيذ الاستراتيجية على الصعيدين الإقليمي والقطري. وأشار العديد من الوفود، بصفة محددة، إلى ضرورة الاهتمام بشكل خاص بافريقيا عند تنفيذ الاستراتيجية.

٣٤١ - وأثارت الوفود عددا من المسائل المتعلقة بامكانية استدامة البرامج. وأكد بعضها على ضرورة قيام اليونيسيف بدور أساسي في بناء قدرة الحكومة في مجالي صوغ السياسات وإعداد الاستراتيجيات بتعاون وثيق مع الوكالات الأخرى. وذكرت الأمانة أمثلة حديثة عن التعاون مثل البعثات المشتركة بين الوكالات الموفدة إلى مالاوي، وميانمار، وجنوب افريقيا.

٣٤٢ - واعترف عدد من الوفود بالأهمية التي تمنحها اليونيسيف للمسائل المتعلقة بالفوارق بين الجنسين في هذا القطاع. غير أن أحد المتكلمين قال إنه كان ينبغي للتقرير أن يشمل تحليلا عن الفوارق بين الجنسين لتعريف أدوار الرجال والنساء في الأنشطة المتعلقة بالصحة والنظافة العامة، بغية إشراك المزيد من الرجال فيها. وأكدت عدة وفود على الأهمية المولاة لبناء قدرة النساء على اتخاذ القرار، وتنفيذ برامج المياه والمرافق الصحية وإدارتها كشرط أساسي للتمكين والتنمية المستدامة. غير أنه ينبغي أيضا تشجيع اشتراك الرجال بغية تقاسم مسؤوليات العمل، لا سيما في مجالي التشغيل والصيانة.

٣٤٣ - وأعرب العديد من المتكلمين عن تأييدهم للمقترح الداعي إلى إعطاء المزيد من الأهمية إلى تعزيز المرافق الصحية البيئية والنظافة العامة كمساهمة أساسية في بقاء الطفل وحمايته ونمائه. وحـُثت اليونيسيف على زيادة الأموال المخصصة في البرامج القطرية لهذا النشاط. وأيدت عدة وفود تركيز اليونيسيف الجديد على بناء القدرة على إدارة موارد المياه الموجودة على صعيد المجتمع المحلي، وهو ما يشمل إدارة تصريف النفايات الصلبة والسائلة في إطار جدول أعمال القرن ٢١. وعلى الرغم من قولها إن تركيز اليونيسيف الأساسي ينبغي أن يستمر على المناطق الريفية، أكدت عدة وفود على ضرورة تركيز اليونيسيف على معيشة السكان الفقراء في مناطق معرضة للضرر البيئي، من قبيل الأحياء الفقيرة والجيوب الحضرية الهامشية.

٣٤٤ - وأكدت بعض الوفود على ضرورة إعداد اليونيسيف لرسائل واضحة توجه إلى الميدان، وضرورة إرفاق مبادئ توجيهية تشغيلية بالاستراتيجية، تمكن موظفي الميدان من البدء في تنفيذها. وأكد المتكلمون على أهمية المتابعة من خلال وضع استراتيجيات خاصة بكل منطقة وكل بلد.

٣٤٥ - وحث عدد من الوفود اليونيسيف على الاستمرار في تشجيع التقنيات الرخيصة المناسبة الميسرة الاستعمال التي يمكن توافرها دائما على الصعيد المحلي، مما يسمح لليونيسيف بالوصول إلى عدد أكبر من الناس باستعمال عدد من الموارد أقل. وأكد متكلمون آخرون على أهمية التعبئة الاجتماعية. وقالت عدة وفود إن من شأن الاستراتيجية مساعدة اليونيسيف على مساعدة الحكومات

على توحيد معايير التقنيات والنُهج لتحقيق أكبر منفعة ممكنة من قاعدة مواردها، وضمان استدامة البرنامج، لا سيما على الصعيد المحلي. كما أكد أحد المتكلمين على أهمية تحقيق اللامركزية.

٣٤٦ - وأوصت عدة وفود اليونيسيف بتعزيز مواردها البشرية في هذا القطاع، لا سيما في افريقيا وبعض أجزاء آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. بينما أوصت وفود أخرى بتطوير مهارات الموظفين. وشجع العديد من المتكلمين اليونيسيف على زيادة الموارد المخصصة لهذا القطاع. وأعرب أحد المتكلمين عن قلقه إزاء التأخير في تقديم المانحين لتقاريرهم.

٣٤٧ - وحث العديد من الوفود اليونيسيف على دعم البحث والتطوير، لا سيما في مجال دعم المرافق الصحية المنخفضة التكلفة وتعزيزها، وفي مجال تحسين السلوك المتعلق بالنظافة العامة. وينبغي القيام بذلك بالتعاون الوثيق مع المؤسسات المحلية والشركاء الآخرين، وتطبيقه على مستوى القاعدة الشعبية.

٣٤٨ - وفيما يتعلق بحالات الطوارئ، قالت عدة وفود إنه على اليونيسيف أن تواصل عملياتها الطارئة في هذا القطاع، وعليها أيضا أن تقيم حدود إمكانياتها. ويمكن لليونيسيف، في العديد من الحالات، أن تساعد شركاء آخرين على الاشتراك في عمليات الطوارئ، مما يسمح لليونيسيف بالتركيز على برامج التنمية الطويلة الأجل. وقالت الأمانة إن إنشاء شبكة مع المنظمات غير الحكومية وشركاء آخرين سيدرج في قائمة الأولويات على الصعيد الميداني.

٣٤٩ - وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء عدم وضوح تقسيم العمل بين اليونيسيف وشركائها، لا سيما فيما يتعلق بدور وكالات الأمم المتحدة الأخرى المعنية. وحثت الوفود اليونيسيف، فيما يتعلق بمسألة التعاون بشكل عام، على القيام بالدور الرئيسي في هذا القطاع، وعلى إعداد وثيقة تحدد بوضوح دور مختلف الشركاء، وكذلك قوة كل منهم النسبية، والدور المكمل الذي يمكن أن يقوم به كل منهم في هذا القطاع.

٣٥٠ - وقال العديد من الوفود إن الاستراتيجية تمثل إطارا عاما ينبغي تكييفه على الصعيدين الإقليمي والقطري. وطلب عدد من المتكلمين توضيح دور قسم المياه والمرافق الصحية البيئية الكائن في المقر بالمقارنة بدور الأنشطة البرنامجية الإقليمية والقطرية. (انظر المقرر ٢٢/١٩٩٥، للإطلاع على نص المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي.)

طاء - أعمال أخرى

مراجعة حسابات مكتب كينيا القطري

٣٥١ - أحاطت المديرة التنفيذية المجلس التنفيذي علما بنتائج تحقيق مراجعي الحسابات الذي أجرته اليونيسيف بشأن حالات الاحتيال وسوء الإدارة في مكتب كينيا القطري. وقالت إن مراجعي الحسابات قد استكملوا الجزء الأعظم من عملهم وأنها تلقت في اليوم السابق تقريرا عن النتائج التي توصلوا إليها.

٣٥٢ - وأضافت قائلة إن التحقيق الحالي الذي يجريه مراجعوا الحسابات بشأن حالة مكتب كينيا القطري بدأ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وجاء التحقيق على إثر مراجعة سابقة للحسابات أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ كشفت عن وجود مخالفات خطيرة. وقالت إن مراجعي الحسابات بصدد الانتهاء من تحقيقهم وإن من الواضح أن هناك حالة خطيرة من الاحتيال وسوء الإدارة في مكتب كينيا القطري. وتقدر الخسائر التي تكبدتها اليونيسيف بما يربو على مليون دولار في عمليات احتيال ارتكبها موظفون، وهناك حالة خطيرة من سوء إدارة موارد تتراوح قيمتها بين ٨ ملايين و ٩ ملايين دولارات. وأسفر الافتقار إلى إدارة ملائمة في مكتب كينيا القطري عن تقديم دفع عدة مبالغ لم تكن مرصودة بقدر كاف وليس هناك تعليل لها. وكشفت التحقيقات عن حالات احتيال في كثير من هذه المعاملات، وعن نفقات ثابته مفطرة. كما يعزى سوء الإدارة الى العمل مع شركاء محليين كثيرين جدا، لم يسجل البعض منهم على النحو الصحيح.

٣٥٣ - وأضافت قائلة إن ثمانية موظفين قد فصلوا فعلا نتيجة لما أسفرت عنه مراجعة الحسابات ووجهت تهمة سوء التصرف الجسيم إلى ١٥ من الموظفين الآخرين. ووجهت تهمة سوء الإدارة إلى موظف، آخر، وبلغ العدد الكلي للموظفين المتورطين في تلك الحالات ٢٤ موظفا. وفي ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٥، بعثت اليونيسيف إلى رئيسي المكتب السابقين، اللذين أوقفا عن العمل منذ بداية تحقيق مراجعي الحسابات، بقائمة التهم الموجهة اليهما. وعلى غرار سائر الموظفين الضالعين في هذه الحالة، أتيح للموظفين وقت كاف للرد على التهم، احتراما لحقهما في محاكمة مشروعة. ولجميع الموظفين الحق في محاكمة مشروعة، فإذا تقرر وجود حالات احتيال، يفصل الموظفون وتقدم الأدلة التي بحوزة اليونيسيف الى السلطات الكينية لكي تقوم بإجراء تحقيق جنائي. كما ستتخذ اليونيسيف جميع التدابير الممكنة لاستعادة الأموال المسروقة أو المختلسة.

٣٥٤ - وصرحت المديرة التنفيذية بأنها سوف تتخذ خطوات فورية لتعزيز إجراءات المساءلة والإدارة المالية داخل المنظمة. وسوف تمنح الأولوية الأولى للإصلاح التنظيمي. وأضافت قائلة إن لليونيسيف عدة مكاتب في نيروبي، بما في ذلك المكتب الإقليمي لشرق افريقيا وجنوبها، ومكتب عملية شريان الحياة للسودان، ومكتب خدمة برنامج الصومال القطري. ولم يتأثر بمراجعة الحسابات سوى مكتب كينيا القطري.

٣٥٥ - وأعربت الوفود عن شكرها للمديرة التنفيذية لصراحتها وسرعة استجابتها للحالة. بيد أن وفودا كثيرة شجبت الحالة وأعربت عن قلقها إزاء الأثر المحتمل مترتبة على ذلك فيما يتصل بجمع الأموال وسمعة اليونيسيف عامة. وجرى التأكيد على أهمية الشفافية، وعلى الحاجة إلى تنفيذ نظم إدارية من شأنها الحيلولة دون نشوء حالة مماثلة في أماكن أخرى. وأعرب بعض المتكلمين عن أملهم في أن تكون تلك الحالة حادثة منعزلة. وطلبت بعض الوفود من المديرة التنفيذية أن تقدم تقريرا بشأن التدابير المتخذة في الدورة العادية الثالثة في أيلول/سبتمبر.

٣٥٦ - وقالت المديرة التنفيذية إنها لا تعتقد أن هذه مشكلة منهجية، إذ أن موظفي اليونيسيف، بصورة عامة، يتمتعون بمستوى رفيع من النزاهة، ويمكن اتخاذ بعض الخطوات في الأجل القصير، وطلبت تقديم توصيات بشأن سبل تعزيز المكاتب الإقليمية لكي يتسنى لها أن تقدم المزيد من الإشراف. وقالت إن تدريب ممثلي اليونيسيف القطريين الجدد سوف يتضمن زيادة التأكيد على العمليات. وسوف تنشأ آليات لرصد أي زيادات كبيرة في الموظفين (انظر المقرر ١٩/١٩٩٥، للاطلاع على نص المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي.)

سياسة مشتريات اليونيسيف

٣٥٧ - بصدد الإشارة الى مقالة إخبارية نشرت في الصحف أخيرا فيما يتعلق بسياسة اليونيسيف القاضية بعدم شراء اللوازم من شركات تستغل الأطفال، حث أحد الوفود المديرة التنفيذية على تركيز اهتمام اليونيسيف على مواضيع شتى ذات صلة باستغلال الأطفال. وتشمل تلك المواضيع الاستغلال الجنسي للأطفال وبيع الأطفال، ودعارة الأطفال، وبيع أعضاء الأطفال. وينبغي لليونيسيف أن تنشر الحقائق بشأن تلك المسائل وأن تستنبط تدابير لمعالجتها بصورة ملائمة، وإساءة معاملة الأطفال انتهاك خطير لحقوق الإنسان، حسبما يبين تقرير المقرر الخاص المعني بالطفل. كما كشف التقرير عن عمل الأطفال على البلدان النامية.

٣٥٨ - وقالت المتكلمة إن أوضاع العمال الأطفال في بلدها حسبما وصفت في المقالة، تمثل أخبارا مثيرة، ولكن اليونيسيف دأبت، في الحقيقة منذ عدة سنوات على ضمان وجود شهادات مرافقة للوازم المشتراة هناك، وقالت إن سياسة بلدها بشأن العمال الأطفال تتطور عبر السنين وأن قوانين بلدها مطابقة لقرار مؤتمر العمل الدولي لعام ١٩٧٩، الذي طالب بالجمع بين تدابير تحريمية وتدابير لإضفاء الطابع الإنساني على عمل الأطفال متى تعذر القضاء عليه في الأجل القصير. وإضافة إلى ذلك، خصصت لجنة التخطيط التابعة لحكوماتها مبلغ ١٠ ملايين دولار للقضاء على عمل الأطفال في مجالات العمالة الخطرة. بيد أن حكومتها، مثلها في ذلك مثل حكومات بلدان نامية أخرى، تبغض ربط التجارة الدولية بمعايير العمل. والمطلوب هو القيام على نحو غير الزامي بتطوير معايير العمل على الصعيد الدولي، وأن يتحقق الشيء نفسه على الصعيد الوطني.

٣٥٩ - وأعربت متكلمة أخرى عن تقديرها للمديرة التنفيذية نظرا لما أبدته من تعليقات وردت في المقالة الاخبارية، ولتوضيحها أن اليونيسيف سوف تواصل العمل لمكافحة استخدام العمال الأطفال في شتى أرجاء العالم. وأثنت على النهج الفعال الذي تتبعه المديرة التنفيذية فيما يتصل بإعداد سياسة

مشتريات لضمان عدم اشتراك اليونيسيف، وهي المنظمة الرائدة في العالم للدعوة من أجل الأطفال، في شراء أي شيء من شركة تستخدم العمال الأطفال.

انتخاب ممثلي المجلس التنفيذي لدى اللجنة المشتركة بين اليونسكو واليونيسيف المعنية بالتعليم

٣٦٠ - انتخب المجلس التنفيذي مرشحتي مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للجنة المشتركة بين اليونسكو واليونيسيف المعنية بالتعليم، وهما من البرازيل، وبذلك، اكتملت انتخاباته للجنة المشتركة. (انظر المقرر ٢٣/١٩٩٥، للاطلاع على المقرر الذي اتخذه المجلس.)

مشروع جدول أعمال الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٥

٣٦١ - عمم أمين المجلس التنفيذي مشروع جدول الأعمال المؤقت وأجمل الجدول الزمني للدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٥. وطلب أحد المتكلمين بحث مسألة متابعة المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية بوصفه، بندا منفصلا من بنود جدول الأعمال في وقت مبكر من الدورة. وطلب المتكلم نفسه إضافة بند إلى جدول الأعمال بشأن العلاقة بين المجلس التنفيذي، ولجان اليونيسيف الوطنية والاجتماع السنوي للجان.

٣٦٢ - وصرح وفد آخر بأنه لم تجر على النحو الصحيح متابعة عدة مقررات اتخذها المجلس التنفيذي عن ضغط حجم الوثائق والمقررات. وطلب المتكلم من الأمانة أن تقوم بتعميم جدول يوضح الوثائق التي طلبها المجلس للدورات في المستقبل، وطلب من المجلس أن ينظر في جميع الدورات في المستقبل في بند من بنود جدول الأعمال عن طرق عمله بغية تقييم الحالة.

٣٦٣ - وقدم وفد ثالث مشروعا لمقرر عن شكل مقررات المجلس التنفيذي في المستقبل، اعتمده المجلس بعد أن وافق على الغاء قاعدة الـ "٢٤ ساعة" من أجل تقديم مشاريع المقترحات. (انظر المقرر ٢٤/١٩٩٥، للاطلاع على النص الذي اتخذه المجلس التنفيذي).

ياء - ملاحظات ختامية قدمتها المديرة التنفيذية ورئيس المجلس

٣٦٤ - عبرت المديرة التنفيذية عن شكرها لأعضاء المجلس التنفيذي، نظرا لتعاونهم خلال هذه الدورة، وهي أول دورة لها بصفتها مديرة تنفيذية. وقالت إنها تتطلع إلى عمل مع المجلس في المستقبل. وأعلنت، في الملاحظات الختامية التي عممت على الوفود (E/ICEF/1995/CRP.30)، أن جوائز عام ١٩٩٥ للموظفين قد قدمت إلى الموظفين في مكتبي اليونيسيف في هايتي وسراييفو، بالبوسنة والهرسك. كما هنأت الموظفين الذين أحيلوا إلى التقاعد في السنة الماضية وذكرت الموظفين الذين توفوا في تلك الفترة.

٣٦٥ - وعبر رئيس المجلس عن شكره للمديرة التنفيذية، نظرا لقوة تأثيرها وقيادتها وصراحتها، وقال إن تعاونها، وتأييدها وصراحتها، واستعدادها للحوار، هي أمور تبشر اليونيسيف بالخير في المستقبل. وعبر عن شكره أيضا لأعضاء المجلس التنفيذي لدعمهم فيما يتصل بالالتزام بجدول

الأعمال واحترام الحدود الزمنية المحددة للتدخلات. وقال إن نظام أضواء تحذير المتكلمين - الذي استخدم لأول مرة في مقر الأمم المتحدة - قد ساعد المجلس في تنظيم الوقت. بيد أن المجلس لا يزال يواجه بعض المشاكل فيما يتصل بإصدار الوثائق بجميع اللغات. وفي المستقبل، سوف يؤدي الحد من طول الوثائق إلى تحسين الوضع. ولقد طلب المجلس التنفيذي تقصير الوثائق، بل قرر تحديد عدد الصفحات، وينبغي احترام ذلك، كما ينبغي احترام المواعيد النهائية لإصدار الوثائق المترجمة إلى اللغات الرسمية قبل دورات المجلس. (انظر E/ICEF/1995/CRP.31، للإطلاع على النص الكامل لتعليقاته).

ثالثا - التقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٣٦٦ - استعرض المجلس التنفيذي التقرير السنوي للمدير التنفيذي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ((E/ICEF/1995/14 (Part III)، الذي أعد استجابة لمقرر المجلس ٥/١٩٩٥. وتولى نائب المدير التنفيذي لشؤون البرامج عرض التقرير، بالإضافة إلى التقرير المتعلق باشتراك اليونيسيف في متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (E/ICEF/1995/19)، الذي ينظر فيه كذلك في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

٣٦٧ - وأعربت الوفود عن تقديرها للتقرير، وأكدت أنها تعتبر من المهم أن تشترك اليونيسيف بصورة نشيطة في عملية إعادة تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي يتحمل حاليا مسؤوليات هامة في مجال تولي الأمم المتحدة لمهام القيادة على صعيد المنظومة. وقدم بهذا الصدد اقتراح مفاده بأن يقدم إلى المجلس في المستقبل تقرير مشترك من اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وأعربت الأمانة عن تأييدها لهذا الاقتراح. وقدم اقتراح آخر يدعو إلى إبقاء المجلس على علم بإعداد بيان مهام اليونيسيف.

ألف - التدابير المتخذة لتنفيذ أحكام استعراض سياسة الأنشطة التنفيذية الذي يجرى كل ثلاث سنوات

٣٦٨ - ذكر نائب المدير التنفيذي لشؤون البرامج أن استعراض السياسة القادم الذي يجرى كل ثلاث سنوات، الذي يرمي الى المساعدة على تعزيز التنسيق داخل أسرة الأمم المتحدة وإيجاد نظام أكثر تماسكا، يحظى باهتمام خاص لدى اليونيسيف. وذكر أن اليونيسيف تولي اهتماما خاصا لوضع أهداف واستراتيجيات مشتركة من خلال إعداد مذكرات الاستراتيجية القطرية وبرامج العمل الوطنية. ويعتبر قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ مفيدا في تأكيد ضرورة التنسيق دون التدخل في الخطط والسياسات الحكومية. كما أشار إلى التطورات العملية في المجال البرنامجي (مثل تواؤم الدورات، والبرامج المشتركة، ونظام المنسقين المقيمين، وما الى ذلك) وفي مجال العمليات (مثل أماكن العمل المشتركة، وإجراءات التبسيط والمواءمة، والرصد على الصعيد الميداني، وما إلى ذلك).

٣٦٩ - وافق معظم الوفود على أن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ يعتبر أمرا حيويا بالنسبة لمصداقية الأمم المتحدة في المستقبل ورحب بالتقدم المحرز حتى الآن بالإضافة إلى العمل الذي تقوم

به اليونيسيف لتنفيذ الإجراءات على الصعيد القطري. بيد أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحسين الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

٣٧٠ - وعقب أحد الوفود بقوله أن اليونيسيف لم تذكر شيئا عن إعداد بيان مهمة اليونيسيف، وأن الأمانة أقرت بهذا الإغفال. وفيما يختص بالتعليقات التي أبديت عن عدم كفاية الجهود المبذولة على الصعيد القطري، أبلغت الأمانة عن الزيارات الميدانية التي يضطلع بها كل سنتين، أو نحو ذلك، لتقييم الجهود التعاونية. وأشير إلى أنه ربما أمكن تهيئة الوسائل الكفيلة بالإبلاغ على أساس أن يبلغ كل بلد على حدة.

٣٧١ - واعتبرت زيادة عدد البلدان التي تعد مذكرات الاستراتيجية القطرية علامة ايجابية. وأشار أحد الوفود الى أن الاستراتيجيات القطرية أهم من الاستراتيجيات العالمية، وأثنى على كبار موظفي اليونيسيف لقيامهم بالتشاور المنتظم مع الموظفين الميدانيين بشأن هذه المسألة. وقال متكلم آخر أن البلدان المتأخرة في إعداد مذكرات الاستراتيجية القطرية الخاصة بها ينبغي أن تتلقى مزيدا من المساعدة. وأوضحت الأمانة أنه من العسير على المنظومة أن تتحرك بسرعة بشأن هذه المسألة. وترغب اليونيسيف في أن ترى الحكومات وهي تتولى القيادة وتركز على العمل التعاوني، إلا أن منظومة الأمم المتحدة هي في نهاية المطاف بأيدي الحكومات.

٣٧٢ - واعتبر أن زيادة تعزيز نظام المنسقين المقيمين أمر أساسي للتنفيذ الفعال للقرار ١٩٩/٤٧، وجرى حث اليونيسيف على مواصلة الاشتراك النشيط في هذه الجهود. وشدد العديد من المتكلمين على أهمية الحصول على الموظفين المؤهلين تأهيلا عاليا، ولا سيما بالنظر لما لهم من تأثير على تنفيذ البرامج وتعبئة الموارد. وردا على أحد الاستفسارات أبلغ نائب المدير التنفيذي لشؤون البرامج، الاجتماع بأن العديد من ممثلي اليونيسيف قد أعيروا إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كمنسقين مقيمين وأنه يتوقع أن تتواصل هذه العملية، لكن بطريقة أكثر انتظاما، من خلال استخدام "مجموعة" من المرشحين المؤهلين.

٣٧٣ - وشدد العديد من الوفود على تحقيق مواءمة الدورات والحاجة عموما إلى المضي قدما في التعاون المشترك بين الوكالات. وفيما يتعلق بالتعاون المشترك بين الوكالات، اعتبر الدور الذي يقوم به الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسة ولجنة التنسيق الإدارية في هذه الجهود مناسب التوقيت ومحل ترحيب.

٣٧٤ - وأثير العديد من التساؤلات حول عدم تحقيق تقدم نحو وضع دليل مشترك. وأوضحت الأمانة أن هذا الأمر عسير المنال، ولا سيما فيما بين الشركاء في الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسة، نظرا لأن لكل منظمة من المنظمات ما يخصها من ولاية وأساليب عمل فريدة. بيد أنه قد يكون بالإمكان التركيز على بعض الجوانب التي يمكن أن يتوفر فيها قدر أكبر من الأرضية المشتركة، كما في مجال التقييم.

٣٧٥ - وفيما يتعلق بالتقدم المحرز في مجال أماكن العمل المشتركة، أكدت الأمانة لأعضاء المجلس أن اليونيسيف ملتزمة بهذا الأمر بقوة ومن ثم فهي تقوم بدور نشيط. كما تبحث اليونيسيف عن الوسائل الكفيلة بالحصول على خدمات مشتركة، مثل خدمات الأمن والاتصالات السلكية واللاسلكية وما إلى ذلك.

٣٧٦ - وباختصار، عددت الأمانة العامة مجالات التقدم الهامة الرئيسية التالية: نظام المنسقين المقيمين وفكرة الأفرقة الميدانية؛ والاشتراك في نهج البرامج القطرية؛ وعملية متابعة المؤتمرات؛ والاعتراف بضرورة برامج العمل الوطنية ومذكرات الاستراتيجية القطرية لبلوغ الأهداف.

باء - متابعة المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية

٣٧٧ - أبلغت الأمانة العامة أعضاء المجلس بأن اليونيسيف تعمل في إطار سياساتها المتعلقة بتنظيم الأسرة، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وسلوك الشباب. وأعربت الوفود عن سرورها عموما للجهود التي تبذلها اليونيسيف في متابعة المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية. وكان من رأيها أن المجلس قد زود بصورة واضحة للدور الذي تؤديه اليونيسيف. وتتطلع الوفود إلى استعراض التقرير المتعلق بمتابعة المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، الذي تعده الأمانة العامة من أجل الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٥. وشدد أحد الوفود على أهمية مراعاة النتائج التي تتمخض عنها المؤتمرات الدولية، في حين أعرب وفد آخر عن ترحيبه باشتراك اليونيسيف في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات وبالعمل الذي تقوم به على الصعيد القطري. وأثنى متكلم آخر على اليونيسيف للنهج الشامل الذي تتبعه إزاء برنامج العمل، بينما شجع الأمانة على مواصلة عملها في حدود ولايتها. وعلى الرغم من تشديد اليونيسيف على التكامل، ينبغي لها أن تحافظ على هويتها الفريدة.

٣٧٨ - وأعرب أحد الوفود عما يساوره من قلقه إزاء النهج الذي تتبعه اليونيسيف لمتابعة المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، حيث أن التقرير ذا الصلة يبدو مبهما وسطحيا إلى حد ما. وحث المتكلم اليونيسيف على أن تتخذ موقفا من هذا الأمر يتسم بمزيد من النشاط والايجابية، حسبما سبقت الإشارة إليه خلال المناقشات المتعلقة بالمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية التي أجريت في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٥.

جيم - متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

٣٧٩ - تركز اليونيسيف، على نحو ما ذكر نائب المدير التنفيذي لشؤون البرامج في العرض الذي قدمه، على الأصعدة القطرية في متابعتها لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وأعرب العديد من الوفود عن قلقه لأن المناقشات المشتركة بين الوكالات المتعلقة بمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لاتزال في مرحلة أولية. ووافقت الأمانة على ذلك، واعترفت بالدعم الذي تقدمه للتعجيل بالجهود المبذولة في هذا المجال. وأشار متكلم آخر إلى أن العناصر الرئيسية لمتابعة مؤتمر القمة

العالمي للتنمية الاجتماعية تتصل اتصالا مباشراً باليونيسيف، كما حث الأمانة على القيام بدور نشيط فعال، ولا سيما بالنظر إلى الروابط الوثيقة التي تربطه بمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل والمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية والمؤتمر العالمي الرابع القادم المعني بالمرأة.

٣٨٠ - وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء إصرار اليونيسيف على تعزيز مبادرة ٢٠/٢٠. وقال المتكلم إنه يأمل أن يتسنى لليونيسيف أن تتخذ في المستقبل من توافق الآراء المتوصل إليه في مؤتمر القمة أساسا لأعمالها، مما يعني أن المبادرة ستضطلع بها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الشريكة المهتمة بذلك. ورأت وفود أخرى أن المبادرة جد وثيقة الصلة بالموضوع، وأيدت الجهود التي تبذلها اليونيسيف والهيئات الأخرى للمساعدة على توجيه الموارد إلى المجالات الأشد احتياجا. بيد أن العديد من المتكلمين نوهوا بأهمية تولي الأمم المتحدة قيادة هذه المبادرة. وذكر وفدان المجلس بوجود توافق آراء بشأن اللغة وأنه، لذلك، يمكن تأييد المبادرة.

٣٨١ - وأحاط المجلس علما بالتقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وقرر إحالته إلى المجلس (انظر المقرر ١٧/١٩٩٥ للاطلاع على نص المقرر الذي اعتمده المجلس التنفيذي).

الجزء الرابع

الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٥

المعقودة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من
١٨ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

أولا - تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة

٣٨٢ - قال الرئيس، في معرض ملاحظاته الاستهلالية، إن عملية إصلاح الإدارة قطعت شوطا كبيرا، وإن تقرير المديرة التنفيذية عن تعزيز المساءلة في اليونيسيف أثلج صدره. كذلك، أحرزت الأمانة تقدما في مسألة الميزانية المتكاملة، كما أن التدابير المقترحة ستساعد جميع أعضاء المجلس - سواء كانوا جهات مانحة أو بلدانا مستفيدة - بالعمل على بلوغ قدر أكبر من الكفاءة والشفافية. إلا أن اهتمام المجلس بإصلاح الإدارة لن ينتقص من أهمية المسائل البرنامجية المعروضة على المجلس في هذه الدورة، ولا سيما الاستراتيجية الصحية ومتابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ومما له مغزاه أن ينظر المجلس في هذين التقريرين المهمين في أعقاب الاختتام الناجح لأعمال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. ورغم أن المجلس التنفيذي لن يتطرق إلى تدابير متابعة مؤتمر بيجين حتى العام القادم، فإن الكثير من القضايا التي نوقشت في القاهرة وبيجين تتصل بصحة ورفاه الطفل والفتاة والمرأة، وبالتالي فإن لها أهمية قصوى بالنسبة للاستراتيجية الصحية لليونيسيف. (انظر الوثيقة E/ICEF/1995/CRP.50 للاطلاع على النص الكامل لملاحظاته).

٣٨٣ - وقالت المديرة التنفيذية إنه من دواعي سرورها أن تخاطب المجلس التنفيذي بعد انقضاء فترة وجيزة على اختتام أعمال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والذي حضرته. وإن من دواعي سرورها البالغ أن تحظى الفتاة لأول مرة، في سلسلة المؤتمرات النسائية العالمية، بما تحتاج إليه وتستحقه من دعم واعتراف. وأضافت أنه بفضل ذلك، أصبح من غير الممكن إيقاف حركة تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. كما أن تعليم الفتاة - وهو المجال الذي أبرز وفد اليونيسيف أهميته أكثر من غيره - حظي بتأييد كبير في المؤتمر. ومضت تقول إنها حرصت على الاستفادة من الخبرة التي اكتسبتها طوال الأشهر الخمسة الأولى من عملها كمديرة تنفيذية واغتنامها كفرصة لقيام اليونيسيف، ككل، باستعراض وتحسين ممارساتها الإدارية. كما أعربت عن رغبتها في مواصلة تنمية علاقات تعاونية وبناءة وثيقة مع المجلس التنفيذي، سيما وأن المنظمة تنظر نظرة جديدة في أعمالها وفي استكمال بيان مهمتها. (انظر الوثيقة E/ICEF/1995/CRP.51 للاطلاع على النص الكامل لملاحظاتها).

باء - إقرار جدول الأعمال

٣٨٤ - كان جدول أعمال الدورة، الوارد في الوثيقة E/ICEF/1995/20، يتضمن البنود التالية:

البند ١ : افتتاح الدورة: بيانان من الرئيس والمدير التنفيذي

البند ٢ : إقرار جدول الأعمال المؤقت والجدول الزمني وتنظيم الأعمال

البند ٣ : استعراض إدارة اليونيسيف

البند ٤ : التقرير المرحلي عن مراجعة حسابات مكتب كينيا القطري

البند ٥ : الاستراتيجية الصحية لليونيسيف

البند ٦ : متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

البند ٧ : ميزانية الدعم الإداري والبرنامجي: تقديرات ميزانية خط الأساس لفترة السنتين
١٩٩٦ - ١٩٩٧

البند ٨ : التوصية الخاصة بميزانية خط الأساس البرنامجية للصناديق العالمية لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧

البند ٩ : الخطة المالية المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٨

البند ١٠: التقارير والبيانات المالية لليونيسيف

البند ١١: متابعة المقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي

البند ١٢: أساليب عمل المجلس التنفيذي وإجراءاته، بما في ذلك شكل مقررات المجلس التنفيذي مستقبلا

البند ١٣: المسائل التي يتناولها المجلس التنفيذي في دوراته وبرنامج عمله لعام ١٩٩٦

البند ١٤: مسائل أخرى

البند ١٥: ملاحظات ختامة

٣٨٥ - وقبل إقرار جدول الأعمال، أبلغ أمين المجلس التنفيذي الحاضرين بأنه تم الاتفاق - في الجلسة الإعلامية التي عقدت قبل الدورة في ١٢ أيلول/سبتمبر، وفي الجلسة التي عقدها المكتب في ١٥ أيلول/ سبتمبر - على تبديل البند ١٢ من جدول الأعمال (أساليب عمل المجلس التنفيذي وإجراءاته، بما في ذلك شكل مقررات المجلس التنفيذي مستقبلا) مع البند ٤ من جدول الأعمال (التقرير المرحلي عن مراجعة حسابات مكتب كينيا القطري). كما تقرر - في الجلسة التي عقدت قبل الدورة - النظر في البند ٧ من جدول الأعمال (ميزانية الدعم الإداري والبرنامجي: تقديرات ميزانية خط الأساس لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧) والبند ٨ من جدول الأعمال (التوصية الخاصة بميزانية خط الأساس البرنامجية للصناديق العالمية لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧) معا. كما أبلغ الحاضرين بأنه لن تعقد جلسة رسمية بعد ظهر يوم الثلاثاء، ١٩ أيلول/سبتمبر، بسبب افتتاح الدورة الخمسين للجمعية العامة. إلا أن الأمانة اتخذت الترتيبات اللازمة لعقد مشاورة غير رسمية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ولم يكن من المقرر النظر في بنود معينة من جدول الأعمال بعد ظهر يوم الخميس، ٢١ أيلول/سبتمبر، وذلك لإعطاء المجلس وقتا إضافيا لإجراء مداولات بشأن أي مسألة من المسائل.

٣٨٦ - وأُقر جدول الأعمال المؤقت والجدول الزمني المقترح وتنظيم الأعمال، بالصيغة المعدلة.

٣٨٧ - وبموجب المادة ٥٠-٢ ومرفق النظام الداخلي، أعلن أمين المجلس التنفيذي أسماء الوفود المراقبة التي قدمت وثائق تفويض لحضور الدورة، وأبلغ الأمانة ببنود جدول الأعمال التي تهتم بها هذه الوفود اهتماما خاصا. وكانت هذه الوفود (مع بيان أرقام بنود جدول الأعمال - إن وجدت - بين قوسين) هي : اثيوبيا (٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٣)، والأرجنتين، وأرمينيا (٣ و ٧ و ٨ و ٩)، واريتريا، واسبانيا، واستونيا، واسرائيل، وأفغانستان، وأوكرانيا، وآيرلندا (كل البنود)، والبرتغال، وبلجيكا (كل البنود)، وبنغلاديش (كل البنود)، وبنما، وبنن، والبوسنة والهرسك، وبولندا (كل البنود)، وبيرو (٩)، وتايلند، وتركمانستان (لا شيء)، وتركيا (٣ و ٥ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٢ و ١٣)، وتونس، والجزائر (كل البنود)، والجمهورية التشيكية، وجنوب أفريقيا (كل البنود)، وجيبوتي (كل البنود)، والدانمرك، وسلوفينيا، وسويسرا (٣ و ٥ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١٢ و ١٣)، وغينيا - بيساو، وفييت نام، وقيرغيزستان، وكازاخستان (كل البنود)، والكرسي الرسولي (كل البنود)، وكوبا (كل البنود)، وكولومبيا، ولاتفيا (كل البنود)، والمكسيك (كل البنود)، وناميبيا، والنمسا، ونيبال، والنيجر، ونيكاراغوا، وهنغاريا.

٣٨٨ - كما قدمت وثائق تفويض من برنامج الأمم المتحدة (كل البنود)، واليونسكو، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية (٥ و ٦)، والمجموعة الدائمة للجان الوطنية لليونيسيف (٣ و ٤ و ٥ و ١٢ و ١٣)، ولجنة المنظمات غير الحكومية المعنية باليونيسيف (٣ و ١١ و ١٣)، والاتحاد الدولي للجمعيات الخيرية والاجتماعية الكاثوليكية، والحركة الدولية للدفاع عن الأطفال، ومؤسسة "هيلين كيلر" الدولية (٥)، والمكتب الكاثوليكي

الدولي لرعاية الطفولة (٦)، والمجلس الدولي للممرضين والممرضات (٥)، والمجلس الدولي للرعاية الاجتماعية، والاتحاد الدولي للاخصائيين الاجتماعيين (لا شيء)، والاتحاد الدولي للمشتغلات بالمهن التجارية والفنية (٥)، والاتحاد الدولي لمراكز تنمية المستوطنات والأحياء (٦ و ١١)، والحركة الدولية لتقديم المساعدة التقنية المباشرة للعالم الرابع، ومنظمة الروتاري الدولية (٥)، والرابطة الدولية لأخوات المحبة، والاتحاد العالمي للعلاج الطبيعي (٥)، والاتحاد العالمي للمنظمات النسائية الكاثوليكية (٥ و ٦ و ١١)، والاتحاد العالمي لليهودية التقدمية.

ثانيا - مداولات المجلس التنفيذي

ألف - الاستعراض الإداري لليونيسيف

٣٨٩ - كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير عن "التفوق الإداري في اليونيسيف" (E/ICEF/1995/CRP.48) عرضته المديرة التنفيذية. وقالت إن الأمانة بصدد التماس مشورة المجلس التنفيذي عما إذا كانت العملية تسير في الطريق الصحيح. أما بيان المهمة. الذي نوقش في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٥، فسيقدم في شكل مسودة إلى المجلس في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٦، المقرر عقدها في كانون الثاني/يناير. وقام بوضع صلاحيات الاستشارات الخارجية الثلاث، في صيغتها النهائية، (في مجالات النظم المالية، وعمليات الإمداد، وإدارة موارد المعلومات) لجنة داخلية تعرف باسم لجنة التنسيق المعنية بالاستشارات الخارجية، حيث يجري طرح عطاءات. وأعربت عن أملها في جعل تكاليفها النهائية في حدود الميزانية. وكما يرد في التقرير، تم تخصيص سبعة من أفرقة المشاريع لتغطية مجالي التعامل والمساءلة العريضين، بما في ذلك الموارد البشرية، والعلاقات مع اللجان الوطنية لليونيسيف، ووضع مدونة لقواعد المساءلة.

٣٩٠ - وقالت وفود عدة إن التقرير لا يبرز، بالقدر الكافي، أهمية دور المجلس التنفيذي في عملية الإصلاح الإداري. وأكد المتكلمون أن المجلس سيتعين عليه الاشتراك في أي مناقشة للتغييرات التي ستدخل على الهيكل التنظيمي. وفيما يتعلق بآلية المشاورات التي تجرى بين الدورات، التي أقرها المجلس، اقترح استخدام هذه الآلية كوسيلة لإبقاء المجلس على علم بالتطورات المستجدة. وذكر أحد الوفود أن المجلس التنفيذي والمراقبين لم يجروا قط أي مداولات مستفيضة بشأن قضايا الدراسة الادارية في كانون الثاني/يناير السابق، وأن على المجلس، بصفته هيئة حكومية دولية، التزاما بذلك. ولتحقيق هذه الغاية، فقد يكون من المفيد القيام، إضافة إلى الجلسة التي تعقد بين الدورات، بتشكيل فريق عامل لإجراء استعراض إداري. وذكر متكلمون آخرون أن المشاريع المذكورة في التقرير تقع ضمن ولاية المديرة التنفيذية ولا تحتاج إلى إذن مسبق من المجلس التنفيذي وأن على المجلس أن يتجنب إدارة الأمانة في كل صغيرة.

٣٩١ - ورغم إعراب الوفود عن الرضا بما اتخذته الأمانة حتى اليوم من إجراءات متابعة، استوضح بعض المتكلمين الصلة بين المشاريع المذكورة في التقرير والقضايا التي أثارتها الدراسة الإدارية التي أجراها بوز - ألين وهاملتون. وقيل إن التقرير المعروض حاليا على المجلس يفتقر إلى أي موجز واضح يبين مدى صلته بالدراسة الإدارية الأصلية. وقال وفد آخر إن المشاريع تفتقر إلى توجه استراتيجي، ويجب أن تحدد معالمها بقدر أكبر من الوضوح. وأكد متكلم آخر أهمية توفير "دورة 'فعل وإحاطة بنتيجة الفعل'" بالنسبة للدروس المستفادة خلال العملية. وردا على ذلك، قالت المديرة التنفيذية إن الغالبية العظمى للقضايا المثارة في الدراسة الإدارية تدرسها حاليا أفرقة المشاريع على اختلافها. وقامت الأمانة، فيما بعد، بتوزيع معلومات أكثر تفصيلا عن أهداف وأنشطة أفرقة المشاريع. وردا على تساؤل حول وضع السيد جاي بيري، أبلغت المديرة التنفيذية المجلس بأنه ظل يمثل جزءا من فريق الإصلاح الإداري حتى نهاية آب/أغسطس، عندما اتفق بصورة مشتركة على أن عمله يمكن أن يجرى داخليا. فالأمانة حريصة على استهداف استخدام الموارد وعدم تجاوز الميزانية.

٣٩٢ - وطلبت وفود كثيرة أن يُطلَع المجلس التنفيذي، بصورة غير رسمية، على مسودة بيان المهمة قبل انعقاد الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٦. كما اقترح أن يوعز إلى مكاتب اليونيسيف باستشارة شركائها من الحكومات بشأن هذه المسألة، وذلك عقب إجراء مشاورات مع الموظفين، واللجان الوطنية لليونيسيف، والهيئات الأخرى بالأمم المتحدة.

٣٩٣ - وأعربت وفود عدة عن تقديرها للجهود التي تبذلها الأمانة لإشراك الموظفين في عملية إصلاح الإدارة، بما في ذلك تشكيل مجالس استشارية. وأكد المتكلمون على ضرورة أن يأتي التغيير من داخل المنظمة، حيث ذكروا أن مشاركة الموظفين ضرورية لنجاح العملية. واقترح أحد الوفود الاستعانة بالشبكة العالمية والشبكة الدولية (انترنيت) لتزويد أعضاء المجلس والموظفين بقدر أكبر من المعلومات.

٣٩٤ - واقترح المتكلمون أن تراقب الأمانة العلاقات المترابطة بين مختلف أنشطة المشاريع تجنبا للازدواجية، وشددوا على أن كل المشاريع يجب أن تخدم "الزبون" - أي الطفل - على سبيل الأولوية. وفيما يتعلق بمشروع هيكل المساءلة، أبرز أحد الوفود كفاءة المكاتب القطرية كنقطة انطلاق رئيسية يعقبها استعراض لأدوار المقر والمكاتب الإقليمية باعتبارها هياكل دعم للمكاتب القطرية. كما تم التأكيد على ضرورة توافر قدر كبير من المراعاة للأولويات الوطنية لدى بلوغ الأهداف، على ألا تكون اليونيسيف مسؤولة عن الأهداف العالمية، وإنما عن البرامج التي تديرها على المستوى القطري. وردا على سؤال من متكلم آخر حول احتمال تخفيض الموظفين، قالت المديرة التنفيذية إن التخفيض، وإن كان مستصوبا في ضوء المهارات الجديدة اللازمة أو قيود الميزانية، فإن نسبه المئوية لا ينظر إليها على أنها حافز لتحسين الإدارة. فالهدف الرئيسي من عملية الإصلاح هو إدارة اليونيسيف بأكبر قدر ممكن من الكفاءة في حدود الموارد المتاحة.

٣٩٥ - وتطرق عدد من المتكلمين لمسألة العلاقة بين اليونيسيف ولجانها الوطنية. وأشار أحد الوفود إلى أنه قد يكون من المفضل الاستعانة بمكتب للاستشارات الخارجية في هذا المجال. وأعرب متكلم آخر عن قلقه إزاء كون ممثلي اللجان الوطنية، في أغلب الأحيان، أعضاء وفود أيضا لدى المجلس التنفيذي. وقيل إن هذا قد يثير مشاكل بالنسبة لأداء المجلس كهيئة حكومية دولية تضع توصيات بشأن العلاقات مع اللجان الوطنية. وينبغي لفريق المشروع أن يرجع إلى الاتفاق الأساسي المبرم مع اللجان الوطنية، وإلى العناصر الخاصة بشراكة مستصوبة، ولا سيما في مجالي جمع التبرعات والدعوة. ومع ذلك، قال وفد آخر إن على المجلس ألا يشارك على صعيد اللجان الوطنية. وقال رئيس المجموعة الدائمة للجان الوطنية لليونيسيف إن هذه اللجان تدرك مدى تعقد عملية إصلاح الإدارة، كما أنها ترحب بأي أسئلة تتعلق بالاتفاقات، أو جمع التبرعات، أو ما إلى ذلك، لأن بابها مفتوح للحوار المتزايد.

٣٩٦ - وفيما يتعلق بما يرد في الدراسة الإدارية من توصية بشأن تعزيز العلاقات مع المنظمات غير الحكومية، عمد ممثل عن لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية باليونيسيف إلى حض اليونيسيف على الاستعانة باتفاقية حقوق الطفل في أداء دورها باعتبارها الداعية الرئيسي لرعاية الطفولة. كما أكد على ضرورة تعزيز الشراكة من خلال تحسين الاستفادة من خبرة المنظمات غير الحكومية على الصعيدين القطري والدولي، وأن يكون بناء قدرات المنظمات غير الحكومية بمثابة أولوية لضمان الاستدامة.

٣٩٧ - واختتمت المديرة التنفيذية المناقشة بموافقتها على تزويد المجلس التنفيذي بقدر أكبر من المعلومات، بما في ذلك بيان مستكمل عن مخصصات الموارد والنفقات، ومسودة عاجلة لبيان المهمة، فور توافرهما. كما وافقت على تحديد مواعيد الجلسات التي تعقد بين الدورات، وعلى الاجتماع بصورة ثنائية مع الوفود، حسب الضرورة. ووافقت أيضا على تقديم أي توصيات إلى المجلس التنفيذي، عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية، تكون مشفوعة بالآثار المترتبة بالنسبة للسياسة العامة أو الهيكل العام أو الميزانية. (انظر مرفق المقرر ١٩٩٥/٢٥ للاطلاع على نص المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي).

باء - التقرير المرحلي عن مراجعة حسابات مكتب كينيا القطري

٣٩٨ - عرضت المديرة التنفيذية هذا التقرير المرحلي، الوارد في الوثيقة E/ICEF/1995/AB/L.17، فأبلغت عن إجراءات متابعة أخرى اتخذت ردا على مراجعة حسابات مكتب كينيا القطري. وتكلمت المديرة التنفيذية عن التغييرات المستمرة في ملاك الموظفين، التي تضمنت تخفيض حجم مكتب كينيا القطري. وتحدثت بإيجاز عن بعض الاجراءات التي اتخذت بهدف تحقيق التفوق الإداري، بما في

ذلك العمل بصورة وثيقة مع المديرين الإقليميين في تحديد الأدوار التي سيقومون بها في متابعة عمليات مراجعة الحسابات القطرية.

٣٩٩ - ورغم أن الوثيقة تعتبر مفيدة للغاية، ارتأت وفود عدة أن إصدارها كان يجب أن يكون "لاتخاذ إجراءات" بدلا من مجرد كونه "للعلم". أما الإجراءات السريعة والفورية التي اتخذتها المديرة التنفيذية ردا على مراجعة حسابات مكتب كينيا القطري فحظيت بتأييد عدد كبير من المتكلمين الذين أعربوا عن رأيهم بأنها تقوم بإرسال الإشارات المناسبة إلى جميع أنحاء المنظمة، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز المساءلة المالية.

٤٠٠ - وأعربت بعض الوفود عن القلق لأن الوثيقة لا تستجيب، بالقدر الكافي، للمسائل التي أثيرت حول الاجراءات، لا سيما النفقات الزائدة، مما يشير إلى وجود مشاكل أعم على نطاق المنظمة. ورغم تشجيعها على الشفافية والمساءلة، حثت الأمانة على تطبيق الدروس المستفادة من تجربة مكتب كينيا القطري على إدارة جميع مكاتبها القطرية. وفي هذا الصدد، أكد المتكلمون على ضرورة قيام اليونيسيف باستحداث نظام للتنبيه المبكر لدرء تكرر سوء الادارة.

٤٠١ - وردا على ذلك، قالت المديرة التنفيذية إن الأمانة تسعى - في الوقت الذي تعالج فيه الحالة المحددة القائمة في كينيا - إلى اتخاذ إجراءات بشأن قضايا أعم. وأضافت أن هذا هو السبب في تضمين التقرير مناقشة عامة لتعزيز المساءلة. وعلى سبيل المثال، فإن الأمانة تجري حاليا دراسة شاملة للنظم المالية والمحاسبية. وفضلا عن ذلك، فإن وضع نظام متكامل للميزانية سيساعد على تزويد أعضاء المجلس بصورة أكثر شفافية للموارد المنفقة ومجالات إنفاقها.

٤٠٢ - وقال أحد الوفود إنه يتطلع إلى نتائج المبادرات السبع ونتائج أعمال فرقة العمل الإدارية. وأشار إلى أن هناك صلة مباشرة بين الشفافية والمساءلة المالية وبين عملية إصلاح الإدارة.

٤٠٣ - وأثار أحد المتكلمين مسألة ضرورة توافر نظام موحد لمراجعة الحسابات. وارتأى متكلم آخر أن مهمة مراجعة الحسابات يجب أن تتحقق فيها اللامركزية على مستوى الميدان. وأكدت المديرة التنفيذية أن اللامركزية لا تزال من مواطن قوة اليونيسيف. ورغم ذلك، فإن المنظمة قد تمكنت من الاستعانة بمراجعي الحسابات من موقع المقر. والتمس أحد المتكلمين تخصيص موارد إضافية لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات، كيما يتسنى إجراء المزيد من عمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية لليونيسيف.

٤٠٤ - وأعربت وفود كثيرة عن القلق إزاء ما لنتائج عملية مراجعة الحسابات من أثر سلبي على البرنامج القطري لكينيا، سواء من حيث صورة المنظمة التي اهتزت أو من حيث تخفيض عدد

الموظفين في مكتب كينيا القطري. وفيما يتعلق بهذا التخفيض، قال أحد أعضاء المجلس إن حكومته تؤيد هذه الخطوة من حيث المبدأ. ولكن إذا تأثرت أنشطة اليونيسيف الميدانية في كينيا تأثرا سلبيا، فلعل المجلس يكون راغبا في البت في مدى ملاءمة تخفيض عدد الموظفين. ومن ناحية أخرى، إن لم تترتب على مثل هذه العملية آثار سلبية، أمكن اتخاذ خطوات مماثلة في مكاتب ميدانية أخرى. وحذر متكلم آخر من المغالاة في الاهتمام بكينيا، فذكر الحاضرين بأن هذه الحالة قد نجمت عن فشل داخل المنظمة.

٤٠٥ - وأوضحت المديرة التنفيذية أن هذه العوامل لن تؤثر على تنفيذ البرامج، وأن جميع البرامج الأساسية جاري تنفيذها. وأضافت تقول إن تخفيض عدد الموظفين يتصل بتغيير تعريف البرنامج من برنامج طارئ إلى برنامج عادي لتقديم المساعدة. كما أشارت إلى أن اليونيسيف تسعى إلى دمج أربعة مكاتب في نيروبي.

٤٠٦ - وفيما يتعلق بدور المنظمات غير الحكومية، استوضح أحد الوفود المسائل التالية: دور المنظمات غير الحكومية كـ "قنوات تمويل" بدلا من برامج؛ والممارسات المحاسبية المتبعة؛ والمعايير المتبعة في تحديد المنظمات غير الحكومية التي تعمل مع اليونيسيف؛ والمعايير المتبعة في اختيار المنظمات غير الحكومية والاستعانة بها؛ والنظم المتبعة لمراقبة أعمالها مع اليونيسيف. وقالت المديرة التنفيذية إن الأمانة بصدد استعراض علاقتها مع المنظمات غير الحكومية، حيث قامت بإعداد اتفاقات منقحة للتعاون. وأضافت أن اليونيسيف لا تزال تعمل مباشرة مع المنظمات غير الحكومية في تنفيذ البرامج، وأن المجلس سيبقى على علم بذلك.

٤٠٧ - وأعرب أحد المتكلمين عن رأي مؤداه أن المعلومات التي قدمت إلى الجهات المانحة في كينيا ليست كافية، والتمس من الأمانة تنظيم مشاورات. (انظر مرفق المقررين ١٩٩٥/٢٦ و ١٩٩٥/٢٧ للاطلاع على نصي المقررين اللذين اتخذهما المجلس).

جيم - الاستراتيجية الصحية لليونيسيف

٤٠٨ - عرضت المديرة التنفيذية التقرير المتعلق بالاستراتيجية الصحية لليونيسيف (E/ICEF/1995/11/Rev.1). وقالت إن الرعاية الصحية هي مفتاح أعمال اليونيسيف، وأن الاستراتيجية المتطورة التي تتبعها المنظمة في قطاع الصحة تراعي الأولويات الحالية وتولي اهتماما متزايدا لعدد من القضايا المستجدة، مثل شؤون المراهقين، ولا سيما الفتيات. وأضاف مدير شعبة البرامج أن ورقة الاستراتيجية المنقحة استندت إلى مساهمات من عدد من الشركاء الرئيسيين، ولا سيما منظمة الصحة العالمية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة، فضلا عن أعضاء المجلس التنفيذي. وقدم مدير شعبة

البرامج لمحة عامة عن الورقة، مبينا توجهاتها الاستراتيجية الأساسية والأولويات المستمرة والمستجدة المبينة في الاستراتيجية.

٤٠٩ - وأعربت المديرة التنفيذية لمنظمة الصحة العالمية (صحة الأسرة والصحة الانجابية) عن التقدير للشراكة القوية بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف. وعددت المكاسب الهامة التي تحققت في مجال صحة الطفل، وهو مجال لا يزال فيه الكثير مما ينبغي عمله. وقالت إن على منظمة الصحة العالمية واليونيسيف أن تتقاسما المسؤولية في ريادة الجهود العالمية الرامية إلى تحسين صحة المرأة والطفل. وأكدت على أهمية الجهود المبذولة من أجل المرأة والمراهقين، ولا سيما في مجال الصحة الانجابية. وأعربت عن ترحيبها بمشاركة اليونيسيف في معاودة دراسة استراتيجية "توفير الصحة للجميع"، كما رحبت باهتمام اليونيسيف بالسلوك الصحي، ولا سيما بين المراهقين.

٤١٠ - وأعربت معظم الوفود عن التأييد للاستراتيجية المنقحة، وكذلك عن التقدير للمشاورات التي اكتنفت إعدادها. وأعرب الأعضاء عن تأييد واسع النطاق لتوجه الاستراتيجية المتعدد القطاعات، الذي يضع الأسرة في قلب الإجراءات الصحية ويضع الطفل في قلب الأسرة.

٤١١ - وقالت وفود عدة إن الاستراتيجية طموحة للغاية، واقترحت أن تبين اليونيسيف، بوضوح أكبر، كيفية تنفيذها. وتساءل متكلمون آخرون عن كيفية تمكن اليونيسيف من الموازنة بين التزاماتها بالأولويات الحالية في ظل اتساع نطاق جهودها البرنامجية. ووجهت التماسات عديدة بوضع خطة لتنفيذ الاستراتيجية.

٤١٢ - وأثارت وفود كثيرة مسألة الموارد، ولا سيما بالإشارة إلى الجدول ٢ الوارد في التقرير والذي يقدم لمحة تاريخية عن انفاق اليونيسيف في قطاع الصحة. وأعرب بعض المتكلمين عن القلق إزاء ما اعتبروه اتجاها نحو تقليل إنفاق اليونيسيف على قطاع الصحة. وقال متكلمون آخرون إن الانفاق على قطاعات مثل التغذية والتعليم والإمداد بالمياه والمرافق الصحية يتصل مباشرة بتحسين الصحة. وأوضحت الأمانة أنه رغم أن النفقات العامة على الصحة قد انخفضت، فإن النفقات المرتبطة بقطاع الصحة، والتي لا تتصل مباشرة بالتحصين، قد ازدادت بشكل مطرد. ورغم أن نفقات اليونيسيف في مجال التحصين قد تقلصت منذ عام ١٩٩٠، فإن ٨٠ في المائة من البلدان حافظت على تغطيتها التحصينية أو زادت منها خلال هذه الفترة. وردا على الشواغل التي أثيرت حول الآثار المترتبة بالنسبة للموارد على الاستراتيجية الصحية الطموحة، ولا سيما مجالات الاهتمام الجديدة، أكدت الأمانة أن الاستراتيجية الصحية تحدد مجالات عريضة يمكن لليونيسيف أن تعمل فيها، وأن أولويات البرامج والميزانية ستتحدد عن طريق عملية التخطيط القطري.

٤١٣ - وقالت معظم الوفود إن ما تقوم به اليونيسيف من تعاون وتنسيق مع سائر وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة الثنائية هو أمر لا غنى عنه لإحراز تقدم في قطاع الصحة. وأكد عدد كبير من المتكلمين على أهمية تكامل الجهود، لا ازدواجيتها، ولا سيما في سياق الموارد المحدودة والتي يحتمل أن تتناقص.

٤١٤ - وأبرز عدد من الوفود الدور الهام للحكومات في تنفيذ الاستراتيجية الصحية. وقالت هذه الوفود إن المشاكل والأولويات الصحية الوطنية يجب أن تحددها البلدان نفسها، وأن تسترشد بها اليونيسيف في دعمها. ويتعين أن تكون الاستدامة موضع الاهتمام في تنفيذ الاستراتيجية، مع توجيه عناية خاصة لبناء القدرات المحلية. وأكد عدد كبير من الوفود على ضرورة أن تكون الاستراتيجيات الصحية الوطنية مرنة، وأن تراعي الأوضاع والأولويات المحلية.

٤١٥ - وأعرب عدد من الوفود عن تأييده لاهتمام الاستراتيجية بالتكيف مع الأوضاع القطرية المتباينة. وحض عدد كبير من المتكلمين اليونيسيف على مواصلة الحرص على الإنصاف في وضع البرامج القطرية، ولا سيما البرامج التي تستهدف المجتمعات شديدة الحاجة إلى المساعدة. وأكد هؤلاء المتكلمون على أهمية قيام اليونيسيف بتخصيص مواردها المحدودة لأشد البلدان فقرا، ولا سيما البلدان الواقعة في أفريقيا. وسلطت وفود عدة الضوء على قضية الأطفال المعوقين بعينها، وكذلك على أهمية خدمات إعادة التأهيل. كما خصوا بالذكر الأطفال الذين يعيشون في ظل ظروف صعبة للغاية، ولا سيما أطفال وشباب الشوارع.

٤١٦ - وأعرب أحد أعضاء المجلس عن تأييده لاستراتيجية المراقبة على المستويين المحلي والوطني، فأعرب عن القلق إزاء الافتقار الواضح إلى استراتيجية مراقبة على المستوى العالمي. وقال إن كل مستوى من مستويات المراقبة يجب أن يستند إلى ما تم انجازه من قبل. فالمراقبة على المستوى العالمي يجب أن تستند إلى المراقبة على المستوى الوطني، التي يجب أن تستند بدورها إلى المراقبة على المستوى المحلي. وأضاف يقول إنه يرى أن اليونيسيف لا تزال تعتمد على ما تم انجازه على المستويات الأدنى. واستشهد بأمثلة عديدة تتضمن أرقاما مضللة أو غير مكتملة ترد في أحد منشورات اليونيسيف، حيث حض الأمانة على توخي قدر أكبر من العناية في استخدامها للإحصاءات.

٤١٧ - وأكدت وفود عديدة على ضرورة ضمان الاستدامة، وبناء القدرات، والمشاركة المجتمعية، والإنصاف. وأبرز بعض المتكلمين النجاح الذي حققته مبادرة باماكو، التي أسفرت عن تحسين التدريب والإشراف والمشاركة المجتمعية في النظم الصحية في عدد كبير من البلدان الافريقية. وردا على تساؤل حول ضرورة زيادة الموارد لتدريب العاملين في قطاع الصحة، قالت الأمانة إن اليونيسيف تدعم التدريب القطري وحلقات التدريب القطرية للعاملين في قطاع الصحة. كذلك، تكررت إثارة مسألة دور اليونيسيف في عملية إصلاح قطاع الصحة، ولا سيما من حيث بناء قدرات المؤسسات

الوطنية. وأكدت الأمانة التزام اليونيسيف بمبادرة باماكو، مشيرة إلى أن النجاح في أفريقيا يجب أن ينتشر، على نطاق أوسع، في سائر المناطق الإقليمية.

٤١٨ - وأشادت وفود كثيرة باهتمام اليونيسيف المستجد بصحة المراهقين والمرأة. وأبرزت بعض الوفود المشاكل الخطيرة التي تواجه هاتين الفئتين في بلدانهما، ولا سيما في مجال الصحة الانجابية. وأكدت وفود عديدة على الحاجة إلى التثقيف في مجال النشاط الجنسي والصحة الانجابية، بينما شككت وفود أخرى في مدى ملاءمة قيام اليونيسيف بدور في هذا المجال. والتمس متكلمون آخرون المزيد من المعلومات عن برامج اليونيسيف في مجال الصحة الانجابية. وسلط بعض المتكلمين الضوء على الصلات المباشرة الأعم بين تثقيف الفتاة وصحة الطفل والشباب والمرأة. وأثارت بعض الوفود تساؤلات حول الاهتمام المحدود للاستراتيجية بالتغذية، التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من تحسين الوضع الصحي. وردا على ذلك، قالت الأمانة إن التغذية كانت وستكون مجالا رئيسيا من مجالات اهتمام اليونيسيف. واختتمت المديرة التنفيذية المناقشة بقولها إن الاستراتيجية الصحية ستنفذ بصورة منتظمة، عقب إقرارها، من خلال عملية البرامج القطرية. (للاطلاع على نص المقرر الذي اعتمده المجلس التنفيذي انظر المرفق، المقرر ١٩٩٥/٢٨).

دال - متابعة المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية

٤١٩ - كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير من إعداد الأمانة (E/ICEF/1995/12/Rev.1)، قام بعرضه نائب المديرة التنفيذية، للبرامج. وفي معرض مناقشته لأهمية المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية بالنسبة لليونيسيف، أبرز نائب المديرة أهمية تمكين المرأة، وأهمية تعليم الفتيات، والرؤية الواسعة النطاق لتنظيم الأسرة في المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية التي تنسجم مع نهج اليونيسيف لتنظيم الأسرة. وقال إن اليونيسيف تقوم منذ انعقاد المؤتمر بأداء دورها الكامل في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتنفيذ المؤتمر الدولي، بما في ذلك القيام بدور الوكالة الرائدة في الفريق العامل المعني ببناء الطاقات الوطنية في مجال تعقب وفيات الأطفال والأمهات. وبالإضافة الى ذلك، بعث مقر اليونيسيف بتعليمات إلى المكاتب الميدانية بشأن متابعة المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية. ويقوم كثير من المكاتب بدعم البرمجة الابتكارية في هذا المجال، بما في ذلك وضع مواد تعليمية للمدارس في زمبابوي تركز على مسائل العلاقات بين الجنسين واتخاذ القرارات والمسائل ذات الصلة.

٤٢٠ - وأعرب معظم الوفود عن تأييده للتقرير المنقح، ورأى أنه يتسم بتوجه شامل ومتوازن وأنه يحقق تقدما هاما عن صيغته السابقة. وشدد كثير من الوفود على التزامات حكوماته إزاء المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية وأيد الاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. ويعتبر التنسيق والتعاون من مواضيع المناقشة الرئيسية، وكان هناك ارتياح عام لاشتراك

اليونيسيف في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، ولا سيما الدور الرائد الذي تقوم به في الفريق العامل المعني ببناء الطاقات الوطنية في مجال وفيات الأطفال والأمهات. وأكدت الوفود على ضرورة مواصلة التنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين.

٤٢١ - وأعرب كثير من المتكلمين عن موافقته على مجالات الأولوية في متابعات اليونيسيف التي تتضمن تعليم البنات؛ وتمكين النساء والفتيات؛ والرعاية الصحية الأولية، بما في ذلك الصحة الإنجابية؛ وتعقب وفيات الأطفال والأمهات. وأعرب عن ارتياحه فيما يتعلق بالمجالات الإضافية مثل حالات الطوارئ، ومجموعات اللاجئين والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة للغاية. وأشار بعض الوفود إلى أنه من المفيد تقديم مزيد من التفاصيل عن التنفيذ الفعلي.

٤٢٢ - وأيد كثير من المتكلمين إدراج الاستراتيجيات الخاصة بصحة المراهقين والنساء في أولويات اليونيسيف، بما في ذلك الاستراتيجيات الخاصة بتحسين صحتهم الإنجابية. وأشار وفدان إلى أنه ليس هناك إشارات كافية إلى الاجراءات التي اتخذتها اليونيسيف في مجالي الحقوق الإنجابية ومضاعفات الإجهاض غير المأمون. وردا على طلب قدمه أحد الوفود لتوضيح الدعم الذي تقدمه اليونيسيف لخدمات الصحة الإنجابية، ذكرت الأمانة أن الاستراتيجيات المحددة التي تتبعها اليونيسيف تتمثل في تقديم الدعم لتخطيط الولادات المأمونة؛ وتعزيز رعاية التوليد الأساسية؛ وتحسين مهارات الممرضات والقابلات في مجال إنقاذ حياة المواليد مع احترام السياقات الثقافية المعينة؛ وإدماج الصحة الإنجابية في الرعاية الصحية الأولية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٤٢٣ - وأشار العديد من المتكلمين إلى أهمية تقديم المشورة للمراهقين بشأن الصحة الجنسية والإنجابية. ورغم أن الأمانة اعترفت بأن تقديم المشورة يعتبر عنصرا حاسما في تعزيز صحة المراهقين، شددت على أن النهج الذي تتبعه اليونيسيف أوسع نطاقا بكثير وأنه يشمل تعليم الأقران، والاتصال الجماهيري والمناهج المدرسية بالإضافة إلى تقديم المشورة والإحالة. وأبدي عدد من التعليقات بشأن دور الرجل في الأسرة وضرورة توعية وتثقيف الصبيان بالعواقب الضارة للتحيز القائم على الجنس وباحترام حقوق وكرامة البنات، وكيف يصبحون آباء وأزواجا أفضل. ورغم تأييد أحد الوفود لإيلاء مزيد من الاهتمام لدور الرجل في الأسرة، فقد أثار سؤالا عما إذا كان الرجل يمثل جزءا من ولاية اليونيسيف.

٤٢٤ - وتساءل بعض الوفود عن الميزة النسبية لليونيسيف مقارنة بميزات وكالات الأمم المتحدة الأخرى في مجال متابعة المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، ولا سيما في مجال الصحة الإنجابية. وتصدى لهذا الرأي وفود أكدت الميزة النسبية لليونيسيف في مجال صحة المرأة والمراهقين. وذكرت الأمانة أن سياسة اليونيسيف في مجال تنظيم الأسرة تستند إلى مقررات المجلس التنفيذي السابقة، خاصة المقرر ١١/١٩٩٣ (E/ICEF/1993/14). وأن هذه السياسة توضح أن اليونيسيف لا تؤيد الإجهاض

بأية حال من الأحوال ولا تقدم موانع الحمل، معتمدة في ذلك على صندوق الأمم المتحدة للسكان والشركاء الثنائيين، إذا كانت هذه هي السياسة التي تتبعها الحكومة المعنية.

٤٢٥ - وطلب العديد من المتكلمين مزيدا من المعلومات عن الالتزام بالموارد اللازمة لأنشطة متابعة المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية. وتساءل بعضهم عن مستوى الأولوية التي سيوليها مقر اليونيسيف لمتابعة المؤتمر الدولي في توجيهاته إلى الميدان. وذكرت الأمانة أن مستوى الإنفاق على تنظيم الأسرة والأنشطة ذات الصلة بلغ ٧ في المائة من الإنفاق البرنامجي في عام ١٩٩٢ (بما في ذلك بعض الإنفاق على تعليم البنات والدعوة والإعلام وأنشطة التعليم والاتصال). وفي عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥، كان مستواه حوالي ٩ في المائة لكل سنة. بيد أن النهج الواسع النطاق للمؤتمر الدولي جعل من العسير حساب الأرقام المتعلقة بالإنفاق على تنظيم الأسرة. وأكدت الأمانة أن التعليقات التي أبديت في المؤتمر الدولي ستدمج في عملية البرمجة القطرية لليونيسيف. وسيتخذ التوجيه الإضافي المقدم إلى الميدان شكل نهج متكامل لمتابعة المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، وعقد توفير المياه والمرافق الصحية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

٤٢٦ - وأبدى أحد الوفود موافقته على ما ورد في التقرير من أن متابعة المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية ستساعد على إعادة تنشيط تعاون الأمم المتحدة وتوضيح ولايات كل منظمة من منظماتها وتحقيق التكامل فيما بينها، لكنه ذكر أن ذلك ينطبق على متابعة جميع مؤتمرات الأمم المتحدة التي تشترك فيها اليونيسيف. وأكد أنه من المهم للغاية استعراض ولاية اليونيسيف في سياق متابعة آخر سلسلة لمؤتمرات الأمم المتحدة، وأنه ينبغي للأمانة أن تقدم تقريرا عن توضيح ولايتها وإعادة تنشيط تعاونها مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى كجزء من المداولات المتعلقة بالإصلاح الإداري.

٤٢٧ - وأعرب كثير من الوفود عن تشجيعه لإدماج أهداف المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية في برامج العمل الوطنية للبلدان، وتشجيع ضرورة قيام جميع وكالات الأمم المتحدة بالعمل على وضع برنامج عمل وطني مشترك واستخدامه. وأشارت الأمانة إلى العمل الذي ستقوم اليونيسيف بدعمه في ٧٠ بلدا لجمع بيانات فيما يتصل بأهداف مؤتمر القمة العالمي للطفل، مشددة على أن هناك تعاونا نشيطا بين اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية في مجال جمع البيانات على الصعيد القطري.

٤٢٨ - وأعرب ممثل لصندوق الأمم المتحدة للسكان عن تقديره لليونيسيف لمشاركتها النشطة في الأفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات وأشار إلى أن الوكالتين تقومان بتحديد السبل الملموسة لتوسيع نطاق تعاونهما، ولا سيما في مجالات مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وكفالة احتياجات الصحة الإنجابية للمراهقين والمرأة في الحالات الطارئة، والتصدي لفيروس نقص المناعة

البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في سياق برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وأصدر صندوق الأمم المتحدة للسكان مبادئ توجيهية ميدانية بشأن متابعة المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية في خمس من مجالات الأفرقة العاملة الست، التي ترمي إلى تيسير التخطيط والتنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة على نحو أكثر تكاملا حتى تستجيب للحكومات بصورة أفضل. (للاطلاع على نص المقرر الذي اعتمده المجلس التنفيذي، انظر المرفق، المقرر ٢٩/١٩٩٥).

هاء - ميزانية الدعم الإداري والبرنامجي: تقديرات ميزانية خط الأساس لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

٤٢٩ - نظر المجلس التنفيذي في الوثائق التالية:

(أ) ميزانية الدعم الاداري والبرنامجي: تقديرات ميزانية خط الأساس لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (E/ICEF/1995/AB/L.5)؛

(ب) تقدير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الاستعراض الإداري لليونيسيف، والميزانية البرنامجية للصناديق العالمية وميزانية خط الأساس للدعم الإداري والبرنامجي لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (E/ICEF/1995/AB/L.12)؛

(ج) مشروعا قرارين قدما إلى المجلس التنفيذي بشأن الوثيقة E/ICEF/1995/AB/L.5 فيما يتعلق بميزانية الدعم الإداري والبرنامجي: تقديرات ميزانية خط الأساس لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (E/ICEF/1995/CRP.54).

٤٣٠ - وذكرت نائبة المديرة التنفيذية للعمليات في سياق عرضها للوثائق، أنه في أعقاب اعتماد المجلس التنفيذي للمقرر ٦/١٩٩٥ في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٥، قامت الأمانة بتأجيل عملية ميزانيتها الداخلية ريثما يبت المجلس في تنفيذ الاستعراض الإداري لليونيسيف. وتمت الموافقة في المقرر نفسه على أن تقدم الأمانة إلى المجلس في دورته السنوية لعام ١٩٩٥ ميزانية للفترة ١٩٩٦ ١٩٩٧ باستخدام ميزانية فترة ١٩٩٤/١٩٩٥ كخط أساس. وبالاستناد إلى التعليقات التي أبداها أعضاء المجلس التنفيذي في جلسة الإحاطة لما قبل الدورة المعقود في ١١ أيار/مايو ١٩٩٥، تم تأجيل النظر في تقديرات خط الأساس لميزانية الدعم الإداري والبرنامجي لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ إلى الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٥.

٤٣١ - وما فتئت الأمانة أثناء الفترة المؤقتة بين الدورات، تعالج مسائل شفافية عملية الميزنة وتكاملها التي أثارها المجلس التنفيذي، واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية، وتقييم المانحين المتعددي الأطراف والاستعراض الإداري. وقدمت الأمانة إلى الوفود في اجتماع إعلامي غير رسمي عقد في ٢٨ آب/ أغسطس ١٩٩٥، مفهوم الميزانية الموحدة الذي ستتبعه اليونيسيف لتحقيق المزيد من الوضوح والشفافية.

٤٣٢ وذكرت نائبة المديرة التنفيذية للعمليات أن الأمانة بصدد اقتراح إدماج ميزانية الدعم الاداري والبرنامجي وميزانية الصناديق العالمية للمقر والمكاتب الإقليمية. بيد أنه سيحتفظ بصندوق برامج الطوارئ، كصندوق منفصل فيما عدا التكاليف المتصلة بالموظفين التي تقيد عليه حاليا، والتي ستدرج الآن في الميزانية الموحدة للمقر والمكاتب الاقليمية. وسيوقف العمل بصناديق البرامج لأهداف التسعينات؛ وإن كانت الأمانة ستطلب من المجلس التنفيذي تزويد المديرة التنفيذية بمبلغ غير مخصص من صناديق برامج الموارد العامة للتكفل بنفقات المرونة اللازمة لاختيار مبادرات برنامجية جديدة، التي كانت تمثل القصد الأصلي لصناديق البرامج لأهداف التسعينات.

٤٣٣ - وذكرت أن الأمانة تقدم إلى المجلس التنفيذي في الوثيقة E/ICEF/1995/CRP.54، اعتمادا أوليا للمقر والمكاتب الإقليمية لسنة واحدة، مقترنا بشرط العودة إلى المجلس في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٦ بميزانية موحدة بأثر رجعي إلى كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وستقوم الأمانة بإجراء استعراض كامل لميزانية المقر والمكاتب الإقليمية، وإدماج الجوانب ذات الصلة من الاستعراض الإداري وإدماج كل من ميزانية الدعم الإداري والبرنامجي ميزانية الصناديق العالمية، وسوف ترسل وثيقة الميزانية الموحدة كالمعتاد إلى اللجنة الاستشارية للحصول على تعليقاتها.

٤٣٤ - ومضت تقول إن تنفيذ مفهوم الميزانية الموحدة للمكاتب الميدانية يقتضي مزيدا من الاستعراض من جانب الأمانة. وسيتصادف إعداد الميزانية للمكاتب الميدانية على النحو المتوخى مع عملية إعداد البرامج القطرية، التي ستوفر الروابط بين التكاليف البرنامجية والتكاليف الإدارية. وتقترح الأمانة في الوثيقة E/ICEF/1995/CRP.54، تقديرات ميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ للمكاتب الميدانية باستخدام ميزانية فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ كخط أساس. كما تقترح تقديم ميزانية موحدة كاملة لجميع المكاتب الميدانية، إلى جانب ميزانية المقر والمكاتب الإقليمية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٧.

٤٣٥ - وقامت الأمانة بإحاطة المجلس علما بأن اللجنة الاستشارية ليست في حالة انعقاد، ولذلك لم تتمكن من استعراض مشاريع القرارات المنقحة المقترحة.

٤٣٦ - وأعرب معظم الوفود عن تأييده لاقتراحات ميزانية خط الأساس، لكنه رأى أن الوثائق التي قدمتها الأمانة تعتبر تقديرات مؤقتة للميزانية وتخضع للتنقيح خلال الأطر الزمنية التي قدمتها الأمانة، وهي نيسان/أبريل ١٩٩٦ بالنسبة للميزانية الموحدة للمقر والمكاتب الإقليمية وأيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بالنسبة للمكاتب الإقليمية. بيد أن العديد من الوفود، أبدى موافقته على رأي اللجنة الاستشارية بأنه لم يجر بعد تحليل متأن للتكاليف الإدارية في المقر والمكاتب الميدانية. وجرى التأكيد على أن المجلس التنفيذي طلب إجراء تحليل متعمق لميزانيات المقر والميدان وأن تتضمن اقتراحات الميزانية التوصيات ذات الصلة للاستعراض الإداري وتعليقات اللجنة الاستشارية. ووافقت الأمانة على أنه لم يجر أي استعراض مفصل للميزانية يخص الميزانية الإدارية نظرا لأن المجلس التنفيذي وافق على تأجيل العملية إلى ما بعد تقييم آثار الاستعراض الإداري. وأوصى أحد الوفود بأن تكون المقررات التي تتخذ نتيجة لتنفيذ الاستعراض الإداري مفصلة من أجل زيادة الكفاءة وتحسين الذاكرة المؤسسية.

٤٣٧ - وكان من رأي بعض الوفود أن اعتماد تقديرات مؤقتة للميزانية مسألة قائمة على الثقة لأن الأمانة بحاجة إلى أن تكون جاهزة للعمل في الوقت الذي يجري فيه الاستعراض الكامل للميزانية. بيد أنه من المتوقع، أن يعكس التنقيح نقصانا حقيقيا نتيجة لإعادة تشكيل الهياكل وللتخفيضات الحقيقية في الوظائف مما يظهر تخفيضا في تكاليف الموظفين. ووجه بعض الوفود انتباه الأمانة إلى زيادة عدد التعيينات والخبرات الاستشارية لمدد محدودة وإلى أن تخفيض الوظائف ينبغي ألا يستبدل أو يعوض بزيادة في المساعدة المؤقتة والخبرات الاستشارية. وذكر بعض الوفود أنه يتوقع أن يرى الوفورات في تكاليف الموظفين والخبرات الاستشارية تستخدم في زيادة الأموال من أجل برامج الصحة والتعليم وإمدادات المياه. وذكرت الأمانة كذلك بأن من المتوقع اتخاذ تدابير مناسبة للتقشف في المناخ المالي الراهن وأن أي مؤسسة تعتمد على التبرعات الجماهيرية ينبغي ألا تتكبد تكاليف إدارية باهظة. وذكرت الأمانة أن المعدل الإداري لليونيسيف ما فتئ يتناقص بالنسبة للسنوات العشر الماضية، من ١٥ إلى ١٠ في المائة.

٤٣٨ - وأعرب معظم الوفود عن تقديره للجهود التي تبذلها الأمانة لتحسين عمليات الميزانية بإدخال مفهوم الميزانية الموحدة. بيد أن بعض الوفود، شجع الأمانة على التعجيل في تنفيذ الميزنة الموحدة للمكاتب الميدانية، اعتبارا من فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. كذلك ذكر أحد الوفود أنه كان يمكن تفادي التجربة الحاصلة في كينيا فيما لو تم الأخذ بالميزنة الموحدة في ذلك الوقت. بيد أن بعض الوفود أعرب عن تأييده للجدول الزمني الذي اقترحته الأمانة. وأوضحت الأمانة أن تقييم النظم المالية، الذي ستضطلع به خبرة استشارية خارجية كجزء من تنفيذ الاستعراض الإداري ينبغي أن يبدأ من أجل التنفيذ الفعال للميزنة الموحدة في المكاتب الميدانية. بيد أنه تم تنفيذ العديد من البرامج القطرية واستعراضات الميزانية بتطبيق مفهوم الميزانية الموحدة. وقام أحد الوفود بتنبيه الأمانة إلى أن تنظر كذلك في مواءمة ميزانيات اليونيسيف مع ميزانيات وكالات الأمم المتحدة الأخرى في تنفيذ مفهوم الميزانية الموحدة.

٤٣٩ - وأشار أحد الوفود إلى أن تخفيض تكاليف التشغيل العامة وزيادة تكاليف الموظفين نجمت عن آثار التغيير في سياسة الاسترداد من الأموال التكميلية. وذكر المتكلم الأمانة بأن الأموال التكميلية ينبغي أن تخصص لجميع الوظائف الممولة من الأموال التكميلية وينبغي ألا يفرض أي عبء إضافي على الموارد العامة. وأشار أحد الوفود إلى أن التخفيضات في تكاليف التشغيل العامة كانت في الميدان أكبر منها في المقر. وأوضحت الأمانة أنه تم إجراء تخفيضات في تكاليف التشغيل العامة في المقر بنسبة ٨,٨ في المائة بالمقارنة مع ٦,٨ في المائة في المكاتب الميدانية وأن تكاليف التشغيل العامة الإضافية تتصل بالوظائف المحملة على الوظائف الممولة من الاستردادات. وعلق وفد آخر بأنه رغم الجهود المبذولة لإسناد المهام إلى الميدان لتحقيق اللامركزية، فلا يزال المقر يمثل ٦٠ في المائة من الميزانية. وأوضحت الأمانة أن هذه النسبة المئوية تشمل التكاليف التي تعتبر شاملة في طابعها، مثل التدريب وجميع تكاليف الموظفين الدوليين.

٤٤٠ - وذكر العديد من الوفود أن مستويات ملاك الموظفين في المقر مرتفعة، قياسا إلى أن البرامج الحقيقية هي في الميدان. وينبغي أن يكون توزيع موارد الموظفين بين المقر والميدان مستندا إلى العلاقات فيما بين الموارد المالية والبشرية، والسياسات والاستراتيجيات التنظيمية. وذكر أحد الوفود أن مستوى الموارد ينبغي أن يطابق مستوى الأنشطة التي يتم الاضطلاع بها في مختلف المكاتب. وأشير الى أفريقيا بوجه خاص، حيث ذكر أنه ينبغي توفير الموارد لها بسبب التركيز على أولوية المنطقة. وذكرت الأمانة أن نسب ملاك الموظفين ستستعرض بتأن أثناء عملية الميزانية الداخلية وستراعى العلاقات بين الموارد والاستراتيجيات. وتبلغ نسبة الموظفين بين المقر والميدان ١١ في المائة بالنسبة إلى نيويورك و ٤ في المائة بالنسبة لمواقع المقار الأخرى و ٨٥ في المائة بالنسبة لمواقع الميدان.

٤٤١ - وبالرغم من أن تقديرات ميزانية خط الأساس لا تعكس أي زيادة صافية في الوظائف أو في الترقيات، أشار أحد الوفود إلى أنه ليس من اليسير مقارنة تغييرات الوظائف نظرا لعدم تقديم أي تفاصيل أو معلومات محددة بشأن التغييرات داخل الشعب والمكاتب. وردت الأمانة بأنه لم تجر أي تغييرات في الوظائف المقيدة على الصناديق العالمية والميزانية الأساسية. بيد أنه تم تنفيذ بعض التغييرات في الوظائف أثناء استعراضات المكاتب القطرية، لكن هذه التغييرات لا تشمل سوى الوظائف المقيدة على الأموال البرنامجية.

٤٤٢ - وأشار أحد الوفود إلى أن تقرير اللجنة الاستشارية يتضمن معلومات ليست مدرجة في وثائق الميزانية. وذكر الوفد الأمانة بأهمية تشاطر المعلومات مع المجلس التنفيذي. وأوضحت الأمانة أن اللجنة الاستشارية تطلب معلومات إضافية في سياق استعراضها لوثائق الميزانية، وأن هذه المعلومات المحددة هي جزء من المعلومات الإضافية المطلوبة.

٤٤٣ - وذكرت الأمانة لدى سؤالها من جانب بعض الوفود عن اقتراح إقامة وجود إقليمي في وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة، بأن تكاليف إقامة وجود اقليمي ستدمج في اقتراح الميزانية المنقح الذي سيقدم في نيسان/أبريل ١٩٩٦. (للاطلاع على نصي المقررين اللذين اعتمدهما المجلس التنفيذي، انظر المرفق، المقرران ١٩٩٥/٣٠ و ١٩٩٥/٣١).

واو - التوصية الخاصة بميزانية خط الأساس البرنامجية للصناديق العالمية لفترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٦

٤٤٤ - نظر المجلس التنفيذي في الوثائق التالية:

(أ) توصية خاصة بميزانية خط الأساس البرنامجية للصناديق العالمية لفترة السنتين ١٩٩٦ ١٩٩٧ (E/ICEF/1995/AB/L.10)؛

(ب) تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الاستعراض الإداري لليونيسيف والميزانية البرنامجية للصناديق العالمية وميزانية خط الأساس للدعم الإداري والبرنامجي لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (E/ICEF/1995/AB/L.12)؛

(ج) مشروعا قرارين مقدمان إلى المجلس التنفيذي بشأن الوثيقة E/ICEF/1995/AB/L.10 عن التوصية الخاصة بميزانية خط الأساس البرنامجية للصناديق العالمية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (E/ICEF/1995/CRP.55).

٤٤٥ - عرضت نائبة المديرة التنفيذية للعمليات التقارير، إلى جانب الوثائق المتصلة بميزانية الدعم الإداري والبرنامجي (انظر الفقرات ٤٣٠-٤٣٥ أعلاه).

٤٤٦ - وذكرت وفود عديدة أنها تفضل مفهوم الصناديق العالمية التي تستخدم من أجل الفرص والمبادرات العالمية الجديدة في مجالات مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وأن هذه المرونة ينبغي ألا تضيع في الميزانية الموحدة. وأشار بعض المتكلمين إلى زيادة تكاليف الموظفين وإلى العبء الذي يتعين أن تتحمله ميزانية الموارد العامة في تنفيذ كم العمل المتزايد باستمرار المتصل بالبرامج الممولة من الأموال التكميلية. وذكر أحد الوفود أنه ينبغي عدم تخفيض التكاليف في المجالات الرئيسية، مثل الاتصال من أجل تعويض الزيادات في تكاليف الموظفين، وينبغي بدلا من ذلك، أن يتمثل الهدف في تخفيض مستويات ملاك الموظفين وزيادة الإنتاجية.

٤٤٧ - وذكر أحد المتكلمين أن اعتمادات الميزانية ينبغي أن تستند إلى سياسات محددة تحديدا جيدا تربط بين السياسات والاستراتيجيات البرنامجية، والموارد المالية والموارد البشرية التي يمكن تحمل تكاليفها. وأعربت وفود عديدة عن القلق إزاء تخفيض اعتمادات الميزانية المؤقتة في مجال الصحة. وسأل أحد الوفود عن العملية الاستشارية التي اتبعت في توزيع الأموال - من الموارد العامة والأموال التكميلية - للبرامج الإقليمية.

٤٤٨ - وذكر مدير شعبة البرامج أنه على الرغم من أن تخفيض الأموال العالمية المخصصة للبرامج الصحية كان ضروريا بسبب انخفاض إيرادات الموارد العامة، فإن مستويات الإنفاق الإجمالية في ميدان الصحة لا تزال هامة ولا تعكس أي تغيير في الأولوية. وفي أعقاب المؤتمر الدولي المعني بالبيئة والتنمية، وعقد توفير المياه والمرافق الصحية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، كان هناك أولويات متنافسة أخرى في مجالات التعليم، والنساء والفتيات، وإمدادات المياه والإصحاح البيئي. وبالمثل، ينبغي تعزيز الأنشطة الهامة الأخرى مثل التعاون فيما بين الوكالات والتعاون مع المؤسسات الخارجية في عملية الميزانية الموحدة. كذلك، ينبغي لليونيسيف أن تحتفظ بـ "نافذة" الأموال التكميلية في الأنشطة التي تمولها الصناديق العالمية نظرا لأنه كان من المفيد للغاية تلقي الأموال التكميلية على الصعيد العالمي لتوجيهها إلى الأنشطة القطرية. وكان معظم ميزانيات الصناديق العالمية في المقر والمكاتب الإقليمية يتصل بتكاليف الموظفين للمحافظة على قدرة استشارية تقنية رفيعة المستوى، كما كانت الجهود العالمية مثل تقديم الدعم لتقدير التكاليف والتحليل الاقتصادي ودراسات التقييم ومسائل حقوق الطفل ورصدها جزءا من معظم البرامج القطرية، ويتعين أيضا أن تصبح جزءا من الميزانية الموحدة للمقر والمكاتب الإقليمية.

٤٤٩ - وأعرب أحد الوفود عن ترحيبه لفصل صندوق برامج الطوارئ عن ميزانية الصناديق العالمية المؤقتة. وذكر متكلم آخر أنه ينبغي أن تكون هناك إشارات مرجعية ملائمة بين مختلف بيانات وثائق الميزانية والبيانات والوثائق المالية لتيسير الذاكرة المؤسسية، وزيادة الوضوح والشفافية، وتحقيق تفهم أفضل للقضايا. كما أشارت وفود عديدة إلى استمرار ضعف في الإنفاق من اعتمادات الموارد العامة (الصناديق البرنامجية لأهداف التسعينات على سبيل المثال) واستمرار التجاوز في تقديرات الاحتياجات من الأموال التكميلية. وعزت الأمانة هذين الأمرين إلى الممارسة السابقة المتمثلة في طلب موافقة المجلس التنفيذي على أي اعتماد من الموارد العامة يزيد عن مستوى النفقات المتوقعة (بالاستناد إلى إسقاطات الإيرادات)، وإلى أنهما يعكسان، في حالة الأموال التكميلية، تطلعات الأمانة لما يمكن عمله إذا توفر مزيد من الموارد. بيد أنه بتطبيق الميزانية الموحدة، ستكون موافقة المجلس التنفيذي في المستقبل مقيدة بالخطة المتوسطة الأجل وسيتم بالاستناد إلى الخبرة، تعديل تقديرات الأموال التكميلية إلى مستويات أكثر واقعية.

٤٥٠ - وردا على استفسار، ذكرت الأمانة أنه لن تجري أي تغييرات في مستويات الوظائف والرتب إلى حين إنجاز الميزانية الموحدة وموافقة المجلس التنفيذي عليها. كذلك، ستشمل الميزانية الموحدة تحديدا كافيا لمختلف العناصر المكونة لها لتمكين المجلس من استعراض وثيقة الميزانية بعمق. (للاطلاع على نصي المقررين اللذين اعتمدهما المجلس التنفيذي، انظر المرفق، المقرران ٣٢/١٩٩٥ و ٣٣/١٩٩٥).

زاي - الخطة المالية المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٥-١٩٩٨

٤٥١ - قدمت نائبة المديرة التنفيذية للعمليات الخطة المالية المتوسطة الأجل (E/ICEF/1995/AB/L.13).

٤٥٢ - ولاحظت الوفود مع الارتياح أن إيرادات اليونيسيف في عام ١٩٩٤ تجاوزت بليون دولار للمرة الأولى في تاريخها.

٤٥٣ - ورغم ارتياح العديد من الوفود للمستوى العام لإيرادات ١٩٩٤، أبدت القلق لأن نمو الإيرادات يعود الى ازدياد مساهمات الأموال التكميلية مما يعني، بالتالي، تناقص حصة الأموال المخصصة للموارد العامة. واقترح أحد الوفود، من قبيل الحرص على استمرار الدعم المتعدد الأطراف لأنشطة اليونيسيف، جواز تحديد حد أعلى للتمويل التكميلي. وتساءل وفدان عن ماهية أثر الاتجاه نحو التمويل التكميلي على البرامج فيما يتصل باستراتيجياتها وتوزيعها الجغرافي. واتفقت الأمانة مع الوفدين المذكورين على أهمية الموارد العامة وأشارت إلى الحاجة لإيجاد نهج ابتكارية لزيادة إيرادات الموارد العامة. وأكدت الأمانة أن التحول عن الموارد العامة أدى الى إبطاء النشاط البرنامجي لهذه الموارد. بيد أن الأمانة ترى أن من غير المستصوب وضع حدود قصوى للمساهمات الممولة من الموارد التكميلية لأن هذه الموارد تأتي من مصادر متنوعة وجديدة باستمرار مثل المنظمات غير الحكومية ومن بلدان مثل البرازيل، تقوم بجمع هذه الأموال من قطاعاتها الخاصة لاستخدامها في تلك البلدان.

٤٥٤ - ولاحظت بعض الوفود أن المستوى المتنبأ به لإيرادات الموارد العامة والأنشطة البرنامجية ذات الصلة يقل في الخطة المالية المتوسطة الأجل الحالية بالمقارنة مع المستوى الوارد في خطة السنة الماضية. واقترح وفدان ضرورة أن تراعي اليونيسيف الحذر فيما يتعلق بالتنبؤ بالمساهمات المقدمة الى الموارد العامة من الحكومات.

٤٥٥ - وأبدى أحد الوفود تعليقات على تحسين نمط الوثيقة، لا سيما المعلومات الإضافية المتعلقة بإسقاط الإيرادات. وأشار نفس الوفد الى إمكانية زيادة تحسين الوثيقة إذا ما استخدمت التكنولوجيا المعيارية المتعلقة بالميزانيات الإدارية.

٤٥٦ - وتساءل أحد الوفود عما إذا كانت الفقرة ١٨ من الوثيقة تشير الى إمكانية تحسين تخطيط النفقات من قبل اليونيسيف. وأوضحت الأمانة أنها قامت، استنادا الى تجربة عام ١٩٩٤، بتنقيح الافتراضات التنفيذية الواردة في الخطة المالية المتوسطة الأجل. كذلك تساءل نفس الوفد عن الممارسة المتمثلة في قبول الإيرادات عند إعلان التبرع بها حسبما جاء في الفقرة ٥١ من الوثيقة. وأوضحت الأمانة أن قبول الإيرادات المتعلقة بالأموال التكميلية يتمشى والنظام المالي لليونيسيف الذي أقره المجلس التنفيذي.

٤٥٧ - وتساءلت بعض الوفود عن السبب في أن الخطة المالية لعام ١٩٩٥ تتضمن زيادة في تكاليف الدعم الإداري والبرنامجي رغم أن النفقات البرنامجية المخططة للموارد العامة في عام ١٩٩٥ تقل عن نفقات عام ١٩٩٤. وأشار أحد الوفود الى أنه كانت هناك وفورات تبلغ ١٠ ملايين دولار في ميزانية الدعم الإداري والبرنامجي لعام ١٩٩٤ وتساءل عما إذا كان من المتوقع تحقيق وفورات مماثلة في عام ١٩٩٥. وذكرت الأمانة أنه جرى تخفيض النفقات البرنامجية المخططة لأنها كانت عالية بدرجة استثنائية في حين كانت اليونيسيف تقوم بخفض رصيدها النقدي. وأن النفقات البرنامجية المقبلة تتوقف الآن على المستويات المتوقعة لإيرادات الموارد العامة. وفيما يتعلق بنفقات الدعم الإداري والبرنامجي المتوقعة لعام ١٩٩٥، أشارت الأمانة الى أن المستوى المخطط للخطة المالية المتوسطة الأجل يقل بمقدار ٣ ملايين دولار عن المستوى الذي وافق عليه المجلس التنفيذي.

٤٥٨ - ولاحظ أحد الوفود الإشارة التي وردت في الخطة المالية المتوسطة الأجل الى أثر تقلبات العملة على الإيرادات وتساءل عما إذا كان يوجد أثر مماثل على الإيرادات. وأوضحت الأمانة أن تقلبات العملات التي تؤثر على الإيرادات تؤثر على النفقات أيضا. بيد أنها تؤثر على النفقات بصورة أقل وضوحا من أثرها على الإيرادات. وتساءل الوفد أيضا عن النسبة المئوية للإيرادات المقبوضة والمدفوعات المقدمة بدولارات الولايات المتحدة والعملات الأخرى. وأجابت الأمانة بأن قرابة ثلث مقبوضات اليونيسيف ومدفوعاتها تتم بدولارات الولايات المتحدة. أما باقي المقبوضات والمدفوعات فتتم بعملات أخرى، مع اختلاف العملات الوطنية للقبض اختلافا كبيرا عن العملات الوطنية للدفع. وتساءل وفد آخر عن كيفية تصرف اليونيسيف في الإيرادات الآتية من أسعار صرف العملات. وأجابت الأمانة بأن الإيرادات الآتية من أسعار صرف العملات تدرج في الإيرادات العامة للموارد العامة ولا تستخدم في تحقيق غرض محدد.

٤٥٩ - وتساءل أحد الوفود عن السر في كون الخطة المالية المتوسطة الأجل تشير الى معدلات تنفيذ تبلغ ٩٣ في المائة، في حين يتضمن البيان الرابع الوارد في البيانات المالية المؤقتة معدلات أقل للتنفيذ. وأوضحت الأمانة أن نسبة ٩٣ في المائة للتنفيذ تشير الى مستويات التنفيذ في سنة واحدة، في حين يشير البيان الرابع الوارد في البيانات المالية الى معدلات التنفيذ في البرامج المتعددة السنوات.

٤٦٠ - وأثارت ثلاثة وفود أسئلة بشأن احتياجات اليونيسيف من السيولة. وتساءل أحد الوفود عن ماهية الاحتياج النقدي الشهري لليونيسيف. وأجابت الأمانة بأنه على الرغم من إمكانية حدوث حالات تفاوت كبيرة في الاحتياجات الشهرية، فإن المدفوعات الشهرية تبلغ حوالي ١٢/١ من المبلغ السنوي. وتساءل وفد آخر عن سبب زيادة الرصيد النقدي للأموال التكميلية على الموارد العامة. وردت الأمانة بأنه لما كان يلزم تمويل برامج الأموال التكميلية بالكامل، فإن النقدية المقبوضة قبل تنفيذ البرامج تعد أكبر من الموارد العامة. وتساءل نفس الوفد عن سبب كون الأرصدة النقدية للموارد العامة الواردة في السطر ٥ من الجدول ٥ من الوثيقة أكبر بنسبة ١٠ في المائة من نسبة ١٠ في المائة المنصوص عليها في المبدأ التوجيهي المتعلق بالسيولة. وأوضحت الأمانة أن حاشية الجدول ٥ تبين أنه بعد خصم المساهمات المدفوعة سلفا، صارت الأرصدة النقدية تتمشى ونسبة ١٠ في المائة المنصوص عليها في المبدأ التوجيهي المتعلق بالسيولة. (للاطلاع على نص المقرر الذي اعتمده المجلس التنفيذي، انظر المرفق، المقرر ١٩٩٥/٣٤).

حاء - التقارير والبيانات المالية لليونيسيف

٤٦١ - قدمت نائبة المديرة التنفيذية للعمليات الوثائق التالية لكي ينظر فيها المجلس:

(أ) التقرير المالي المؤقت والبيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، السنة الأولى من فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ (E/ICEF/1995/AB/L.14)؛

(ب) تنسيق عرض البيانات المالية والميزانية (E/ICEF/1995/AB/L.15)؛

(ج) استعراض النفقات الزائدة على الالتزامات، والالتزامات غير المنفقة للمشاريع المنجزة الممولة من أموال تكميلية (E/ICEF/1995/AB/L.18)؛

٤٦٢ - وذكر أحد الوفود أن ٨٠ في المائة من مساهمة حكومته تخصص للموارد العامة لليونيسيف. وأيد هذا الوفد ما للموارد العامة من طابع متعدد الأطراف وبالتالي أعرب عن قلق إزاء تحول الدعم الى الموارد الاستكمالية. وأشار إلى أن المجلس التنفيذي ربما يرغب في النظر في تحليل ما لزيادة نسبة المساهمات المقدمة إلى الأموال التكميلية من أثر على البرامج. وأعرب وفد آخر عن التأييد للاقتراح الداعي الى إجراء مزيد من التحليل. وتشاطر الأمانة هذين الوفدين اهتماماتهما نظرا لأن الموارد العامة تشكل الدعامة الأساسية للبرامج القطرية لليونيسيف. بيد أن الأمانة لا تحبذ وضع حد أقصى على المساهمات المقدمة إلى الأموال التكميلية لأن هذه الأموال هامة أيضا لبرامج اليونيسيف، بما فيها أنشطة الطوارئ.

٤٦٣ - وتساءل وفد آخر عن المكان الذي ترد فيه رسوم الاسترداد بنسبة ٣ في المائة من مساهمات الأموال التكميلية داخل البيانات المالية. وأوضحت الأمانة أن رسوم الاسترداد بنسبة ٣ في المائة لا تظهر كبند منفصل. فهذه النسبة مضمنة كرسوم على نفقات الأموال التكميلية وكبند مقيد في حساب ميزانية الدعم الاداري والبرنامجي.

٤٦٤ - وتساءل وفد عن مقدار الأموال التكميلية التي أنفقت على حالات الطوارئ. وردت الأمانة بأن هذه النفقات تبلغ قرابة ٥٠ في المائة وأن الرقم الصحيح سوف ينقل الى الوفد بطريقة ثنائية.

٤٦٥ - وأعربت الوفود عن الموافقة على الجهود التي بذلت فيما يتعلق بالتنسيق وعن أملها في إمكانية التوصل الى اتفاقات عما قريب بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف. وأكدت الأمانة أنها سوف تتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن التنسيق وأن المديرة التنفيذية قامت فعلا ببحث هذه المسألة مع نظيرها في برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

٤٦٦ - وتساءل أحد الوفود عن السبب في زيادة التكاليف الادارية لعام ١٩٩٤ عن التكاليف الادارية لعام ١٩٩٣ رغم أن النفقات البرنامجية ظلت ثابتة. وأوضحت الأمانة أن تكاليف الدعم الاداري والبرنامجي لعام ١٩٩٤ تقل عن المستويات التي وافق عليها المجلس التنفيذي وعن المستوى الوارد في الخطة المالية للعام السابق بمقدار ١٠ ملايين دولار. واضافت أن الوفورات التي تحققت في ميزانية الدعم الاداري والبرنامجي تكفي لتغطية تكاليف الدراسة المتعلقة بالإدارة. وقالت إن الأمانة تشاطر الوفد قلقه بشأن النفقات الادارية ووافقت على ضرورة أن تبذل اليونيسيف غاية جهدها لتحقيق وفورات. (للاطلاع على نصي المقررين اللذين اعتمدهما المجلس التنفيذي، انظر المرفق، المقرران ٣٥/١٩٩٥ و ٣٧/١٩٩٥).

طاء - متابعة المقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٤٦٧ - قدم نائب المديرة التنفيذية للبرامج التقرير المتعلق بالمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/ICEF/1995/CRP.47). وأشار الى أن التقرير يركز على المقررات التي اتخذها المجلس في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥ التي تعد أكثر أهمية لدى المجلس التنفيذي، وهي بالتحديد المقررات المتعلقة بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وبالشؤون الانسانية.

٤٦٨ - وفيما يتعلق بطلب المجلس إيلاء اعتبار لعقد اجتماعات مشتركة أو متتالية للمجالس التنفيذية المعنية بالصناديق والبرامج ذات الصلة، شدد عدد من الوفود على أهمية التقيد بالاجراءات الجديدة التي نص عليها فيما يتعلق بإعداد البرامج القطرية لليونيسيف. وقيل إن هذه العملية الجديدة تشكل

خطوة هامة لإيجاد رابطة بين مذكرة استراتيجية البرنامج القطري (حيثما وجدت) وعملية البرمجة القطرية لليونيسيف. وأوصى عدد من الوفود اليونيسيف بمراعاة الحذر فيما يتعلق بمسألة الاجتماعات المشتركة أو المتتالية وأيدت هذه الوفود قرار المديرة التنفيذية بشأن التشاور مع الرؤساء التنفيذيين الآخرين المعنيين بالأمر. وشددت وفود أخرى كذلك على أهمية ضمان المحافظة على ولايات مختلف الصناديق والبرامج.

٤٦٩ - وقال أحد الوفود إن المحاولة الرامية الى تحسين فعالية تكلفة الخدمات الادارية ينبغي ألا تؤثر بصورة سلبية على إنجاز الخدمات.

٤٧٠ - وبناء على توصية الأمانة، وافق المجلس التنفيذي على أن يعرض تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي في المستقبل بصورة مقتضبة على المجلس التنفيذي في دورته الأولى التي تعقب الدورة الموضوعية للمجلس، على أن يعرض تقرير أشمل بعد ذلك على الدورة العادية الأولى في السنة التي تلي. (للاطلاع على نص المقرر الذي اعتمده المجلس التنفيذي، انظر المرفق، المقرر ٣٦/١٩٩٥).

ياء - أساليب عمل المجلس التنفيذي وإجراءاته، بما في ذلك نمط المقررات التي سيتخذها المجلس التنفيذي في المستقبل

٤٧١ - عُرض على المجلس التنفيذي تقرير عن أساليب عمل المجلس التنفيذي وإجراءاته، بما في ذلك نمط المقررات التي سيتخذها المجلس التنفيذي في المستقبل (E/ICEF/1995/CRP.46) للنظر فيه وإقراره. وحوت الإضافة إلى التقرير جدولا يتضمن الوثائق التي طلبها المجلس من عام ١٩٩٤ حتى نهاية عام ١٩٩٧.

٤٧٢ - ولدى تقديم هذا البند من بنود جدول الأعمال، أعاد أمين المجلس إلى الأذهان أن المجلس التنفيذي قام، في دورته السنوية لعام ١٩٩٥ المعقودة في أيار/مايو، باعتماد المقرر ٢٤/١٩٩٥ الذي طلب فيه إلى الأمانة أن تنظر في نمط المقررات التي سيتخذها المجلس مستقبلا بغية تيسير الاضطلاع بأعماله على نحو فعال وعملي. وأضاف أنه منذ اعتماد قرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨، أدخِلت تغييرات رئيسية على إجراءات اتخاذ القرارات وإعداد الوثائق وإجراء المشاورات غير الرسمية، في جملة أمور أخرى.

٤٧٣ - ويتضمن التقرير مشاريع توصيات بشأن المواضيع التالية: إعداد الوثائق؛ ترشيد الموضوعات المراد النظر فيها؛ ونمط المقررات. وأعربت الأمانة كذلك عن رغبتها في الحصول على توجيهات من المجلس بشأن طريقة تبسيط الوثائق، عن طريق التخلص والدمج وما إلى ذلك.

إعداد الوثائق

٤٧٤ - بالإضافة إلى التشديد على أهمية استلام الوثائق المتعلقة بالاستراتيجيات في مرحلة مبكرة، وافقت الوفود من حيث المبدأ على ضرورة الحد من عدد الوثائق التي يراد بحثها في أية سنة واحدة. وأعرب كذلك عن التأييد لفكرة وضع إطار زمني أو دورة لاستعراض الاستراتيجيات الرئيسية لليونيسيف، ربما مرة كل خمس سنوات. بيد أن بضعة متحدثين حثوا على عدم تقديم تقارير عن مسائل أخرى على أساس مرة كل ثلاث سنوات فقط. واقترح أحد أعضاء المجلس ضرورة البت في هذه المسألة في الدورة العادية الثالثة فيما يتصل باستعراض الوثائق المطلوبة لدورات المجلس المقبلة.

٤٧٥ - وفيما يتعلق بطول الورقات المتعلقة بالاستراتيجيات أعرب أحد الوفود عن رأي مؤداه أن تحديد الورقات بـ ١٥ صفحة ينبغي أن يكون إرشاديا فقط استنادا إلى المسألة المطروقة، بينما لم يـر وفد آخر ضرورة لوضع أية قواعد بشأن الوثائق للحد من عدد الصفحات. بيد أن معظم المتحدثين الذين تطرقوا لهذه المسألة أيدوا تحديد الصفحات كوسيلة لتوفير الوقت والموارد معا. أما فيما يتعلق بتحديد عدد صفحات الوثائق النهائية للبرامج القطرية بـ ١٥ صفحة فينبغي أن يظل كما هو وفقا للمقرر ٨/١٩٩٥، الذي اعتمده المجلس في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٥.

٤٧٦ - وأعرب المتحدثون الذين تناولوا هذه المسألة عن رأي مؤداه أنه ينبغي ألا تتجاوز سائر الوثائق الأخرى، باستثناء تقرير المديرة التنفيذية، ثلاث صفحات، على أن تقدم أية معلومات إضافية في إضافة، إذا كان لا مناص منها. بيد أن وفودا أخرى أعربت عن قلق إزاء احتمال أن يؤدي طول الوثائق إلى التأثير على محتواها بصورة سلبية. ومع ذلك حذرت وفود أخرى من استخدام الإضافات فيما يتعلق بالمسائل الموضوعية.

٤٧٧ - وردا على ذلك، أوضحت المديرة التنفيذية أن استخدام معايير محددة مثل الحد من عدد الصفحات لا يشكل محاولة للتقليل من المناقشة أو حذف المعلومات. بل على العكس من ذلك، فإن جعل الوثائق أكثر دقة يؤدي إلى تحسين المناقشة، حسبما جاء على لسان العديد من الوفود.

٤٧٨ - واقتُرح أن تحدد النسخ المسبقة من الوثائق أعضاء الأمانة المسؤولين عن إعدادها كي يتسنى لأعضاء المجلس الاتصال بهم بصورة مباشرة للحصول على أية إيضاحات إضافية تكون لازمة. وبهذه الطريقة يمكن الإجابة على الأسئلة قبل عقد الاجتماعات وتكريس الكلمات بأسرها لتبادل الآراء. وأيد بضعة متحدثين الرأي القائل بأنه ينبغي أن تكون الوثائق المراد بحثها من قبل المجلس معدة لاتخاذ إجراءات، وليس لمجرد الإعلام.

٤٧٩ - واقترح وفدان ضرورة ألا ينظر المجلس أثناء الدورة، في الوثائق التي تصل متأخرة وتتطلب الاستعراض الدقيق من قِبل الوفود قبل انعقاد تلك الدورة.

ترشيد المواضيع المراد النظر فيها

٤٨٠ - رغم أن أحد الوفود أعرب عن قلق مؤداه أن تبسيط جدول الأعمال قد يكون له أثر سلبي على المناقشات بالحيلولة دون الشفافية في أنشطة اليونيسيف، إلا أن معظم الوفود التي تناولت هذه المسألة أيدت الفكرة. وبالإضافة إلى ذلك حذر أحد المتحدثين من تهميش القضايا التي تهم البلدان النامية. وبصفة عامة ووفِق على ضرورة أن تقدم الأمانة جدولا يبين المواضيع (بما في ذلك المسائل أو المواضيع المتعلقة بالسياسات الرئيسية) لكي ينظر فيه المجلس سنويا في دورته العادية الثالثة، على أن يُدرج في جداول أعمال السنة السابقة والسنة الحالية والسنتين التاليتين. وبعد ذلك، يقوم المجلس، استنادا إلى هذا الجدول، وبتوجيه من المكتب، باستعراض الموضوعات المزمع إدراجها في جدولي أعمال السنتين التاليتين، بغية التخلص من البنود التي لم تَعد لها أهمية أو التي تقتضي تقديم تقارير بتواتر أقل ومن أجل زيادة تبسيط جداول أعمال المجلس.

٤٨١ - وأشير كذلك إلى أن إعداد مشروع لجداول الأعمال للسنتين المقبلتين أو للسنوات الثلاث المقبلة من شأنه تيسير أعمال المجلس والأمانة معا. وطلب أحد الوفود إلى الأمانة تزويد المجلس بموجز عن البلدان التي تقدم توصيات بشأن البرامج للموافقة عليها، أي، بعدد البلدان التي تقدم مذكرات بشأن استراتيجيات البرامج القطرية وكذلك البلدان التي تقدم تقارير لاستعراضات منتصف المدة، وهلمجرا....

ترشيد الوقت

٤٨٢ - استرعي الانتباه إلى الإجراءات الجديدة التي يجري فعلا تنفيذها مثل زيادة التفاعل بين المجلس والأمانة، واستخدام نظام الإشارات الضوئية وجعل أعضاء المجلس يخاطبون الاجتماعات قبل المراقبين. وجرى بعض التباحث بشأن فقرات البيانات التي تدلي بها الوفود وبيانات الأمانة. وفي هذا الصدد، أعرب أحد الوفود عن قلق إزاء تحديد فترة زمنية للبيانات لأنه لربما يؤدي إلى مداولات تنقصها الدقة. وأشارت المديرة التنفيذية إلى أن جعل البيانات أكثر دقة وتقييدها بفترة زمنية ربما يتيح للوفود أكثر من مداخلة مرة واحدة.

عملية اتخاذ المقررات ونمط المقررات

٤٨٣ - أجرى المجلس مناقشة مستفيضة للتوصيات المتعلقة بهذه المسألة والواردة في التقرير. واتفق بصورة عامة على أنه لما كانت الاقتراحات المتعلقة بتقديم مشاريع المقررات مدرجة فعلا في النظام الداخلي فينبغي ألا يبحثها المجلس مرة أخرى.

٤٨٤ - وفيما يتعلق بمشاريع المقررات ذاتها، أكد أحد الأعضاء أهمية ضمان أن تكون مقتضبة وأن تحذف منها فقرات الديباجة، باستثناء الإشارة إلى الوثائق، وأن تعالج المسائل المحددة قيد النظر. بيد أن وفدا آخر حذر من أن المقررات التي تكون مقتضبة الصياغة ربما لا توفر للأمانة ما يكفي من التوجيهات، مما يؤدي إلى ضرورة المتابعة بإمعان من قبل المجلس.

٤٨٥ - وفيما يتعلق بالمقررات المنبثقة عن الورقات المتعلقة بالاستراتيجيات، أشار أحد الوفود إلى ضرورة أن تكون هذه المقررات دقيقة وواضحة الصياغة وينبغي أن تتجنب تكرار ما يرد في الوثيقة. ووجد هذا الرأي صداه فيما ذهب إليه وفد آخر سلم بالمشاكل التي واجهته فيما يتعلق بمشاريع مقررات وردت في ورقات بشأن الاستراتيجيات. فهذه المقررات، كما قال، ينبغي أن تكون لها قيمة إضافية وألا تقتصر على إعادة سبك الوثيقة ذاتها.

٤٨٦ - واقترح أحد الوفود وجوب أن يقوم المجلس بتحديد إطار زمني لتنفيذ ومتابعة المقررات. وعلى هدي ذلك حث متحدث آخر المجلس على المزيد من التقيد بالمقررات التي يصدرها هو.

تعليقات عامة

٤٨٧ - في حين أيد جميع المتحدثين زيادة فعالية المجلس، أكدت بضعة وفود أهمية المحافظة على درجة عالية من المرونة في أساليب عمله وإجراءاته. وأثيرت مسألة إعداد جداول لدورات المجلس، وأيد أحد الوفود فكرة جعلها متباعدة بصورة أكثر مساواة. وأعرب الوفد ذاته عن تأييد لعقد المزيد من الاجتماعات التي تتخلل الدورات. وأعرب وفد آخر عن رأي مؤداه أن عدد الدورات التي تعقد كثير بدرجة مفرطة، مما يجعل الحضور عسيرا.

٤٨٨ - وأبدى أحد الوفود الأعضاء في المجلس رأيا مؤداه أن على المجلس أن يناقش ليس فقط أساليب وإجراءات عمله وإنما أيضا مسائل أوسع نطاقا إلى حد كبير تتصل بعملية إجراء المشاورات مثل الحاجة إلى ترتيب إجراء مشاورات غير رسمية ومتابعة الاجتماعات المتعلقة ببنود جدول الأعمال الهامة قبل وبعد تناولها رسميا. وأضاف أنه عقدت حلقتان من المشاورات غير الرسمية بمبادرة من الأمانة. بيد أن الهدف من هذه المشاورات لم يكن واضحا وكذلك الحال بالنسبة للمواضيع التي جرى اختيارها. وأضاف الوفد ذاته كذلك أنه يريد الوقوف على ما إذا كان يجوز لأي عضو من أعضاء المجلس أن يطلب إلى الأمانة وأعضاء المجلس الآخرين ترتيب مثل هذه المشاورات. وأكدت الأمانة أن عملية إجراء المشاورات غير الرسمية بانتظام سوف تستمر وأن على أعضاء المجلس تنسيق طلباتهم عن طريق مكتب أمين المجلس.

٤٨٩ - وأعرب المتحدث ذاته، في جملة متحدثين آخرين، عن رأي مؤداه أن على المجلس، استنادا إلى الاعتبارات الواردة أعلاه، أن يكرس المزيد من الوقت لمناقشة هذه المسألة. ومضى يقول إنه ينبغي، في الوقت ذاته، أن تكون هذه المناقشة جزءا من عملية أوسع نطاقا بكثير لربما تشمل، على سبيل المثال، إجراء مشاورات سابقة للمشاورات غير الرسمية وعقد اجتماعات سابقة لاجتماعات الإحاطة بشأن جداول أعمال ووثائق محددة.

٤٩٠ - وأشار عدة أعضاء في المجلس إلى "ورقة غفل" مقدمة من سويسرا بشأن أساليب عمل المجالس التنفيذية القائمة التي جرى تبادلها بصورة غير رسمية مع الوفود من جميع المناطق في نيسان/أبريل ١٩٩٥. واقترحت هذه الوفود تعميم الوثيقة المذكورة للمساعدة في المداولات المتعلقة ببند جدول الأعمال محل النظر، وقد تقرر ذلك.

٤٩١ - وبالإضافة إلى ذلك، قرر المجلس إحالة مشاريع التوصيات الواردة في التقرير إلى دورة للصياغة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء. وعقدت عدة دورات مطولة للصياغة، ولكن بما أن بعض المسائل الواردة في التقرير من شأنها أن تؤثر على النظام الداخلي، تقرر إرجاء اتخاذ مقرر إلى حين إجراء مشاورات غير رسمية إضافية. وأعرب أحد المتحدثين عن خيبة أمل لكونه لم يتم التوصل إلى مقرر وأبدى أسفه لسوء استغلال الوقت.

٥٩٢ - وذكر الوفد السويسري، بشأن نقطة إيضاح، أن "الورقة الغفل" أعدت أصلا "كفكرة للتأمل فيها" لا كاقتراح رسمي من قبل وفده. بيد أنه يرحب بالاستماع إلى أية وجهات نظر بشأن هذه المسألة.

٤٩٣ - واختتاما للمناقشة، قال الرئيس إنه بالنظر إلى المدخلات المتوقعة من المناقشات التي تجرى بشأن قرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨، وأثرها المحتمل بشأن النظام الداخلي، ينبغي للمجلس أن يتناول هذا البند من بنود جدول الأعمال مرة أخرى في دورة لاحقة.

كاف - المسائل التي يتناولهـــا المجلس التنفيذي فـي دوراته وبرنامج عمله لعام ١٩٩٦

٤٩٤ - كان معروضا على المجلس للاستعراض والموافقة، تقرير عن المسائل التي يتناولها المجلس التنفيذي في دوراته وبرنامج عمله لعام ١٩٩٦ (E/ICEF/1995/CRP.44). ووزعت الأمانة أيضا ورقة عمل تتضمن شروحات البنود المقترحة لدورات المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في عام ١٩٩٦ أعدت على أساس الوثيقة E/ICEF/1995/CRP.44 وتشمل المقررات التي اتخذها المكتب في جلسته المعقودة في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

٤٩٥ - وعلى أساس المناقشة التي أعقبت ذلك، ادخلت تغييرات عديدة ذات مغزى. فقد قـُلصت فترة انعقاد الدورتين الثانية والثالثة من خمسة أيام إلى أربعة. وتقرر أن تكون التقارير المتعلقة بالزيارات الميدانية التي يقوم بها أعضاء المجلس وأنشطة اليونيسيف في مجال نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) موضوع المشاورات غير الرسمية عوضا عن بعض البنود المنفصلة في جدول الأعمال.

٤٩٦ - وفيما مضى، كانت التقارير الإقليمية تدرج في جدول الأعمال على أساس سنوي يتلازم مع تقديم تقارير البرامج القطرية من أجل توفير منظور إقليمي لبرامج اليونيسيف وأنشطتها، وفي سياق إعادة تشكيل المجلس التنفيذي، تقرر عدم إدراج هذه التقارير في جدول الأعمال، وأن يجري عرضها شوفيا وتعميم نصوصها.

٤٩٧ - وكان تقرير المديرة التنفيذية يقدم في كل دورة سنوية، وفيه فروع منفصلة تتعلق بمواضيع محددة على نحو ما قرره المجلس. وقد تقرر توحيد هذه الفروع في فروع رئيسية تشمل، متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة إضافة إلى مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) والمجالات ذات الأولوية، بما فيها أفريقيا وأقل البلدان نموا.

٤٩٨ - أما الجزء الثالث من التقرير فيشمل التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونظرا لضيق الوقت الذي يعزى الى مواعيد الدورات الموضوعية للمجلس، تقرر النظر في هذا البند من جدول الأعمال في دورة تعقد في موعد أبكر للاطلاع على نص المقرر الذي اعتمده المجلس التنفيذي، (انظر المرفق، المقرر ١٩٩٥/٣٨).

لام - مسائل أخرى

استعراضات المدراء الإقليميين

٤٩٩ - قدم كل مدير من المدراء الإقليميين لليونيسيف استعراضا مقتضبا حدد فيه آخر الاتجاهات والأحداث في منطقته. وقالوا جميعا إن الموظفين الموجودين في جميع أنحاء مناطقهم يشاركون في عملية الاصلاح الإداري من خلال رابطات الموظفين ومجالس المناطق وفرق العمل المختلفة.

٥٠٠ - وقال المدير الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا إنه بالرغم من الحالة الاقتصادية والسياسية الصعبة التي تشهدها المنطقة، أحرزت خطوات بارزة في اتجاه تحقيق أهداف منتصف العقد. ويتوقع أن يحقق عدد متزايد من البلدان الهدف المتمثل في تحصين نسبة ٨٠ في المائة من جميع الأطفال ضد الأمراض الستة الرئيسية، كما سجل انخفاض واضح في انتشار داء الحييات (داء دودة غينيا) في بلدان توطنه الـ ١٢ في المنطقة. وإضافة إلى ذلك تبذل البلدان جهودا للترويج لمبادرة باماكو ولتوفير العناية الصحية الأساسية على الصعيد الشعبي، كما بدأ الترويج لابتكارات في مجال التعليم الأساسي، الرسمي وغير الرسمي، بدعم من كندا، وغيرها من الجهات المانحة، أما فيما يتعلق بأهداف سنة ٢٠٠٠ فيضطلع بأنشطة أوسع نطاقا للتصدي لوفيات الأمهات وسوء التغذية وتشغيل الأطفال. كما تبذل حاليا جهود لايجاد تعاون أوثق فيما بين الجهات المانحة بغية تعزيز تكامل أدوار العناصر المختلفة في القطاعات الاجتماعية. إلا أن تمويل البرامج في وسط أفريقيا ما زال يمثل مشكلة.

٥٠١ - وحاولت اليونيسيف في سيراليون وليبريا اللتين واجهتا حالات طوارئ، تكييف برامجها القطرية للاستجابة لما يقع من أحداث. وعندما حصل نقص في الأموال في كل من البلدين أطلقت نداء لتقديم المساعدة. كما أجرت مشاورة إقليمية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بشأن الأطفال العائشين في ظل المنازعات المسلحة.

٥٠٢ - وفي عام ١٩٩٦، ستقدم الى المجلس التنفيذي سبعة تقارير جديدة عن البرامج القطرية، تغطي ثلث المنطقة تقريبا. وقد درب جميع الممثلين على الاضطلاع بأنشطة المراجعة الذاتية للحسابات، ويجري إدخال تحسينات فيما يتصل بالتعامل مع الحكومات، وبالمشتريات والاتصالات والحوسبة.

٥٠٣ - وأشارت المديرة الإقليمية لشرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ إلى أن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ومنتدى المنظمات غير الحكومية ذا الصلة عقدا في منطقتها، في بيجين بالصين، وأنها كانت عضوا في وفد اليونيسيف الذي ركز على إدراج مسألة الفتيات في منهاج العمل. وقالت إن المنهاج أكد أيضا أن حقوق الفتيات والنساء جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان وأكد مجددا موقف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية من موضوع الصحة الإنجابية للفتيات. وقد كان هذا المؤتمر مناسبة لأول زيارة تجريها المديرة التنفيذية في المنطقة.

٥٠٤ - ومن أبرز المحطات في عمل اليونيسيف في المنطقة برنامج السنوات الخمس المتعدد البلدان في مجال نقص المناعة البشية/الإيدز، والمتركز في منطقة نهر الميكونغ. ويشمل هذا البرنامج الممول بمبلغ قدره ٧,٢ مليون دولار قدمته هولندا كل من تايلند، وجمهورية لاو الشعبية الديمقراطية، ومقاطعة هونان في الصين، وفييت نام، وكمبوديا، وميانمار. وتعمل اليونيسيف حاليا على إعداد استجابات محددة حسب البلد، بوصفها جزءا من مجموعة مشاريع تشمل بلدانا متعددة. كما تعمل مع برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز ومع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والجهات المانحة الثنائية. وسيركز هذا المشروع على التربية الصحية التي في المدارس وعلى استخدام الوسائط التقليدية ووسائط الإعلام ومراكز تقديم الخدمات الصحية. كما سيستهدف أكثر الأطفال تعرضا، لا سيما الفتيات، بمن فيهم الأطفال العاملون وأطفال الشوارع والأطفال المستغلون جنسيا، وأفراد القبائل الجبلية والأقليات، ومتعاطو المخدرات بالحقن الوريدي.

٥٠٥ - وستعرض على المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٦ أربعة برامج قطرية جميعها من بلدان تتفاوت إلى حد بعيد.

٥٠٦ - وأفاد المدير الإقليمي لجنوب آسيا أن تقدما أحرز لتحقيق أهداف منتصف العقد في جميع بلدان المنطقة السبعة، وزادت اليونيسيف دعمها للرصد لمؤزارة هذه الجهود. وسيكون من الصعب تحقيق الأهداف المتصلة بالتعليم، والقضاء على سوء التغذية الناجم عن نقص البروتين المولد للطاقة،

وفي المجال الصحي، إذ أن القيام بذلك يتطلب استراتيجية تفوق بتعقيدها مجرد توفير الخدمات والدعوة وبناء القدرات باعتماد استراتيجية قائمة على أساس كفالة الحقوق. وفي هذه المنطقة، تعمل اليونيسيف حاليا لتنفيذ استراتيجياتها الخاصة بالصحة، والتغذية، والتزويد بالمياه والمرافق الصحية، والتعليم في سياق جنوب آسيا. وسيشكل تعزيز الشراكات بين المجتمعات المحلية والحكومات، والتركيز على جميع الجوانب المتصلة بالطفل استراتيجية رئيسية.

٥٠٧ - وفي البلدان التي يجري فيها تشغيل الأطفال، تعمل الحكومات حاليا لزيادة جهودها الرامية إلى القضاء على هذه الممارسة وقال إن اليونيسيف شريكة في هذه الجهود وقد بدأ موظفوها بما اكتسبوه من خبرة عملية في هذا المجال، وعن طريق التعاون مع المقار ولجنة حقوق الطفل، في مناقشة العناصر اللازمة لوضع استراتيجية بخصوص المسألة.

٥٠٨ - وفي العديد من بلدان المنطقة، تعمل اليونيسيف حاليا على تقليص حجم مكاتبها وتحقيق لا مركزية عملياتها. وتعد أربعة بلدان في المنطقة برامج قطرية لتقديمها إلى المجلس في عام ١٩٩٦، كما باتت مشاركة المكتب الإقليمي في هذه العملية أكبر مما كانت عليه في الأعوام السابقة.

٥٠٩ - وأفاد نائب المدير الإقليمي للأمريكيتين ومنطقة البحر الكاريبي أن معدل وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات تدنى باطراد في المنقطة، مسجلا معدل متوسط يبلغ ٤٨ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١ ولادة، إلا أن الفارق بين البلدان يتراوح بين ١٠ و ١٣٠ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١ ولادة. وفي تسعة بلدان تمثل ٦٥ في المائة من سكان المنطقة، سجلت معدلات عالية جدا إذا ما قورنت بنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي. إلا أن نسبة وفيات الأمهات بقيت عالية بشكل غير مقبول، لا سيما في مجتمعات الأنديز.

٥١٠ - وتعد اليونيسيف حاليا تقارير ١٢ برنامج قطري لعام ١٩٩٦ يجمع بينها سياق واحد قائم على أساس حقوق الطفل. وستكيف مشاركة اليونيسيف تبعا للاحتياجات الخاصة بكل من هذه البلدان. وتعمل اليونيسيف بمشاركة قوية مع الوكالات الأخرى ومع صناديق الاستثمار الاجتماعي في العديد من البلدان. وقد أتاحت الأخيرة، بمساعدة عديد من الجهات المانحة الثنائية والبنك الدولي، قاعدة للاستثمار الاجتماعي الفعال. وساعدت المساهمات المتواضعة التي قدمتها اليونيسيف في إنجاز الدعوة إلى مقترحات تتعلق بالاستثمار ووضع الخطط لها ورصدها وكفالة قدر أكبر من الاستثمار في القطاع الاجتماعي، خاصة في قطاعات الصحة، والتعليم وتوفير مياه الشرب. وثمة مجال آخر سجلت فيه نجاح تمثل في تعبئة القطاع الخاص وجمع الأموال بطرق بديلة وكانت الأموال التي جمعت في البرازيل في عام ١٩٩٤ ثالث أهم مصادر الأموال التكميلية في ذلك العام. كما استمر تحويل الديون يشكل عاملا مهما في تعبئة الموارد الاضافية.

٥١١ - وأفاد رئيس شعبة المقار لأوروبا الوسطى والشرقية، ورابطة الدول المستقلة ودول البلطيق أن اليونيسيف استجابت في الأشهر الأخيرة للعديد من حالات الطوارئ. ولمحاربة الخناق (الدفتيريا) الذي تفشى بصورة بالغة السوء لم يعرفها العالم منذ ٤٠ عاما، عملت اليونيسيف مع الحكومات في تسعة بلدان تنظيم عمليات التدخل الطارئة. واستنادا إلى منظمة الصحة العالمية، كان الفشل في السيطرة على هذا الوباء سيؤدي إلى انتشاره إلى أوروبا الغربية وآسيا وتحصد معه أرواح أكثر من ٠٠٠ ١٠ طفل وبالغ بحلول نهاية هذا العام. واستجابة لنداء عالمي أطلقته اليونيسيف مع منظمة الصحة العالمية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. تلقت اليونيسيف حتى الآن أكثر من ٨ ملايين دولار من جملة مبلغ النداء وقدره ٢١ مليون دولار.

٥١٢ - وبعد ثمانية أشهر من العمليات في الشيشان، أغلقت اليونيسيف برنامجها للطوارئ هناك بعدما لبيت معظم احتياجات المشردين داخليا. وجرى توفير ٤,٥ مليون دولار لمساعدة الأسر المتضررة من النزاع. وفي الوقت نفسه، سمحت عمليات الطوارئ في داغستان، وإنغوشيتيا وشمال أوستيتيا لليونيسيف أن تتعرف على الظروف الاجتماعية التي يعيش فيها السكان المحليون - فالأسر المكونة من ١٠ أو ١٢ طفلا في المناطق الريفية أمر شائع، وهي أسر يتعطل الآباء فيها عن العمل وتعيش تحت خط الفقر.

٥١٣ - شهدت بلدان يوغوسلافيا السابقة نشاطا عسكريا مكثفا على جميع الجبهات خلال صيف عام ١٩٩٤، مما أدى إلى نزوح مدنيين - معظمهم من النساء والأطفال - من المناطق المتضررة. وكثفت اليونيسيف تحركاتها، مكملة بذلك جهود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن طريق إرسال أدوية الأطفال الأساسية، والمواد الغذائية التكميلية، والكساء، واللقاحات والمياه والمعدات الصحية. وبموازاة ذلك، عملت اليونيسيف مع السلطات المحلية في المدن الواقعة على خطوط المواجهة، لتعزيز الآليات التي تسمح للمجتمعات المحلية بالتكيف مع الوضع، وإعداد خطط جاهزة للعمل بموجبها في حال حصول تحركات إضافية للسكان. واستمر العمل الطويل الأجل مثل تدريب أصحاب المهن والإصلاح الهيكلي للخدمات الأساسية، وإن اتخذ وتيرة أبطأ.

٥١٤ - وأفاد المدير الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن حكومات هذه المنطقة أدرجت هدف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في خططها الوطنية، ويعد معظمها حاليا خططا لنظم رصد التقدم المحرز. وباستثناء الدول المتضررة من المنازعات المسلحة، يحرز معظم هذه البلدان حاليا تقدما باتجاه تحقيق أهداف سنة ٠٠٠ ٢. وكانت تحقيق الاستدامة هو أساس العمل. فقد أخذ معظم الحكومات على عاتقه تكاليف اللقاحات الخاصة ببرامج التحصين. وعملت هذه البلدان مع منظمة الصحة العالمية واليونيسيف على استئصال شلل الأطفال في أيام تحصين وطنية، وأنشئت في المنطقة ثلاث مناطق خالية من شلل الأطفال. وتأثر الأطفال في العديد من البلدان بالحرب وعواقبها وكان التحدي يتمثل في حماية الأطفال خلال فترات التغير السريع في الوقت نفسه الذي تمضي فيه عملية السلام.

وصدرت عن مشاورة بشأن الأطفال والحرب في المنطقة العربية، عقدت في آب/أغسطس توصيات بخطة عمل تعتبر الاعتداء على الأطفال جريمة في حق الانسانية، وتوسع مفهوم الأطفال باعتبارهم مناطق للسلام وتحظر انتاج الألغام الأرضية المضادة للأشخاص.

٥١٥ - وواصلت اليونيسيف تعاونها الوثيق مع الهيئات الإقليمية مثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية. وكجزء من المتابعة الإقليمية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، جرى التخطيط لاجتماع مع منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان لرفع قدرة الحكومات المناظرة وغيرها على إعداد وتنفيذ استراتيجية من أجل أمومة وصحة إنجابية سليمتين في المنطقة العربية. وتجري أيضا تنفيذ أنشطة لتحسين حالة الفتاة العربية.

٥١٦ - أما المدير الإقليمي في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي فاعتبر أن حالة الطوارئ المستمرة في بعض البلدان وحالة المكتب القطري في كينيا تلقيان بظلهما على تصور حالة هذه المنطقة، ومع ذلك رأى أن هناك أسبابا قوية تحمل على التفاؤل. فبوادر إحراز تقدم اقتصادي واجتماعي اليوم أفضل مما كانت عليه في السنوات العديدة الماضية، كما أن الجنوب الأفريقي ومعظم شرق أفريقيا ينعمان بسلام وطيد، وباتت ديمقراطية التعددية الحزبية النموذج السياسي المسيطر ويتوقع أن تصبح قدرة جنوب أفريقيا التقنية والاقتصادية موارد تفيد منها المنطقة بكاملها. وتتنامى الأهمية السياسية التي تولى للتعليم الأساسي في العديد من البلدان. وشهدت اتفاقية حقوق الطفل تصديقا شبه شامل كما أن أمام ١٢ بلدا من أصل ٢٣ فرصة جيدة لتحقيق أهداف منتصف العقد. وقال إن التغطية بالتحصين تتحسن تحسنا سريعا، كما جرى إنشاء نطاق خال من شلل الأطفال في الجنوب الأفريقي وعلى الرغم من ذلك، سيتأثر إحراز التقدم على صعيد جميع الأهداف بقيود اجتماعية واقتصادية، وانتشار نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبالعبء الناتج عن الديون.

٥١٧ - وتكثف اليونيسيف حاليا عملها مع المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية وأيضا من دعمها لبناء القدرات الوطنية. ونفذت برامج ناجحة لتحويل الديون في زامبيا ومدغشقر بدعم من اللجنة الهولندية لليونيسيف. وتضمنت الأولويات الجديدة في المنطقة الاستعداد لحالات الطوارئ، وإعادة الالتحاق بالمدارس. والتأهيل النفسي والاجتماعي للأطفال وحمايتهم في حالات النزاع، إضافة إلى متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وأدت حالات الطوارئ في رواندا، وبوروندي والصومال الى زيادة المبادرات الرامية إلى حماية الطفل، ونفذت بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولجنة الصليب الأحمر الدولية وسائر المنظمات غير الحكومية.

٥١٨ - وأعرب عدد من الوفود عن تقديره لهذه الاستعراضات وأعتبر أنها توفر فرصة لأعضاء المجلس للاطلاع على التقدم المحرز في الميدان أولا بأول. وسألوا أيضا ما إذا كان بالإمكان تخصيص وقت أطول في المستقبل للتحدث إلى المدراء الإقليميين.

٥١٩ - وردا على سؤال عن العمل الذي تضطلع به اليونيسيف لمساعدة الأطفال المعدومين نفسيا من جراء الحرب، قال مدير شعبة أفريقيا في المقر إن لليونيسيف تاريخ طويل من التصدي لحالات الصدمات النفسية لدى الأطفال، وأن الأزمات الأخيرة، ولا سيما في أفريقيا، دعمت قدرتها في هذا المجال. وتشمل النهج المتبعة الإشراف على المعلمين والعاملين الاجتماعيين وتدريبهم، وتناقش اليونيسيف حاليا مع حكومة النرويج إمكانية إنشاء مركز في نيروبي للتصدي للحالات الناتجة عن الصدمات النفسية - الاجتماعية. وردا على سؤال آخر للوفد نفسه عن التنسيق خلال حالات الطوارئ، قال إن إدارة الشؤون الإنسانية هي هيئة التنسيق التابعة للأمم المتحدة، وأن المنظمات غير الحكومية تضطلع بدور هام للغاية في هذه الأنشطة. وقد ركزت اليونيسيف، في جميع أنشطتها لحالات الطوارئ، على الانتقال من حالة الطوارئ الى التنمية.

٥٢٠ - وبعدما أوضحت متكلمة أخرى أن حكومتها لم تحبذ قرار تركيز مهام مراجعة الحسابات في المقر، سألت المدراء الإقليميين رأيهم بشأن هذا الموضوع. فأجابت المديرة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا بعدم وجود خبرة شخصية لديها أو لدى زملائها بالنظام القديم، إلا أنها وجدت أن النظام الحالي يعمل بشكل جيد جدا، وإن وجود مراجعي الحسابات في المقر عزز استقلالهم ونوعية عملهم بسبب تفاعلهم مع زملائهم. ولما كانت المكاتب الإقليمية مسؤولة عن متابعة تنفيذ التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات في المكاتب القطرية، سيكون من المهم تعزيز قدرات المكاتب الإقليمية على توفير هذه المتابعة عوضا عن نقل مراجعي الحسابات إلى مواقع ميدانية.

٥٢١ - وأشار أحد الوفود إلى عدم ذكر أهمية الدور الذي تؤديه اليونيسيف في شراء اللقاحات والمعدات الطبية للبلدان التي لا توجد فيها وكالات شراء دولية، وسأل ما إذا كان هناك من مشاكل في هذا المجال. ورد مدير شعبة الإمدادات لاحقا بالقول إن اليونيسيف عملت بوصفها وسيط مشتريات ووفرت اللقاحات لمبادرات تحقيق الاستقلال في توفير اللقاحات في الوقت نفسه، وتأمل أن تتوسع هذه المبادرات لتشمل البلدان الأخرى.

٥٢٢ - وسأل المتكلم نفسه ما إذا كانت اليونيسيف قادرة على إبداء قدر أكبر من النشاط في الترويج لجمع الأموال من القطاع الخاص في البلدان لتنفيذ البرامج الخاصة بها. فردت المديرة التنفيذية بأن هذا الأمر قيد المتابعة حاليا، مستشهدة بمثل البرازيل الذي ذكر في العرض الخاص بالأمريكيتين ومنطقة البحر الكاريبي.

عمليات الإمداد

٥٢٣ - كان معروضا على المجلس التنفيذي للعلم تقريرا عن عمليات الإمداد التي نفذتها اليونيسيف خلال عام ١٩٩٤ (E/ICEF/1995/AB/L.16).

٥٢٤ - وسأل أحد الوفود كيف تنوي الأمانة تجنب المشاكل التي أدت إلى التخزين المنخفض المستوى في المخازن حسبما يشير التقرير. ورد مدير شعبة الإمدادات بالقول إن مخزن كوبنهاغن تعرض في عام ١٩٩٤ لحالة لا تدعو إلى الرضى مطلقا بسبب العمالة المتعاقد معها هناك. إلا أن اليونيسيف تقيم حاليا علاقة مرضية أكثر مع المتعاقد واتخذت إجراءات لكفالة عدم تكرار الظروف التي أدت إلى الإضراب في المخزن.

٥٢٥ - وقال الوفد نفسه إنه من المهم لشعبة الإمدادات توسيع طلب الشراء المباشر، وسأل عن الأصناف و/أو السلع الملائمة لطلب الشراء المباشر، باستثناء آلات الحاسوب. فأجابت الأمانة أن الهدف من طلب الشراء المباشر هو السماح للمكاتب القطرية بالشراء من الموردين الدوليين مباشرة ممن جرى التفاوض معهم بشأن عقود دولية. وقد جرى توسيع هذا المفهوم من آلات الحاسوب إلى معدات المكاتب والأدوات اليدوية.

٥٢٦ - وهنأ وفد آخر اليونيسيف على الصلاحيات الخاصة بالمشورة الخارجية بشأن عمليات الإمداد. وسأل المتحدث نفسه ما إذا كانت قيمة الإمدادات التي تم شحنها الى عمليات الطوارئ المشار إليها في الفقرة ٤ من التقرير هي القيمة الإجمالية لجميع إمدادات الطوارئ أو هي فقط قيمة الإمدادات التي تم شحنها من كوبنهاغن. فردت الأمانة بأن الرقم يشير الى جميع الإمدادات والمعدات التي تم شحنها الى مواقع الطوارئ. وقد تدنى هذا الرقم بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤، ثم ارتفع مجددا في عام ١٩٩٥. إلا أن مجموع الإنفاق على عمليات الطوارئ يرتفع الى حد كبير لو أدرجت فيه الإمدادات التي جرى شراؤها محليا. ولدى سؤال أحد الوفود عن سبب حصول هذا الانخفاض، ردت الأمانة بأنه كان يتم تلقي الهبات العينية في معظم حالات الطوارئ، إلا أنها لم تظهر في سجل المخزن، وأن الأمر نفسه ينطبق على الإمدادات التي تم شراؤها محليا.

٥٢٧ - وسأل المتكلم أيضا عن السقف البالغ ١٠ ملايين دولار المحدد للمشتريات المحلية المشار إليه في الفقرة ٥ من التقرير، فردت الأمانة بأن هذا الرقم يشكل السقف للمعاملة الواحدة.

المساهمات المقدمة من الحكومات ومن المصادر الأخرى

٥٢٨ - كان معروضا على المجلس التنفيذي للعام تقريرا عن المساهمات المقدمة من الحكومات ومن مصادر أخرى (E/ICEF/1995/CRP.45).

٥٢٩ - وأفادت متكلمة أن حكومتها دفعت مساهمتها السنوية بالكامل، وإن كان في غير الوقت المحدد فلم تظهر في التقرير.

٥٣٠ - وسألت المتكلمة نفسها، ولأغراض تتعلق بالشفافية، عن حصة الأموال الحكومية في المساهمات المتأتية من اللجان الوطنية لليونيسيف، نظرا إلى أن اليونيسيف تحصل على جزء كبير من ايراداتها من القطاع الخاص، ويقال أحيانا أن هذه النسبة تبلغ الثلث، وأن بعض الحكومات ترسل مساعدتها عن طريق اللجان الوطنية. وقال مدير مكتب تمويل البرامج أن بعض الحكومات وفر أموالا تضاهي تلك التي جمعتها اللجان الوطنية. ونظرا لأنه لم يكن بالإمكان توفير هذه الأموال لليونيسيف بطريقة أخرى، اعتبرت اللجان الوطنية أنها هي التي قامت بجمعها. وتعمل اليونيسيف على إعداد التقارير مع اللجان الوطنية بحيث يمكن تحديد المانحين الثانويين للبلدان الستة التي كان هذا الأمر موضوع بحث لها. لكن عموما لم يجر تضخيم رقم الأموال التي تم جمعها من القطاع الخاص.

ميم - ملاحظات ختامية

٥٣١ - قالت المديرة التنفيذية أن عام ١٩٩٦ لن يشهد فقط الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء اليونيسيف، بل أيضا الذكرى السنوية المئوية للألعاب الأولمبية. فاليونيسيف، وبالتعاون مع اللجنة الأولمبية الدولية، تدعم "المعونة الأولمبية"، في جهد لحث الجهود التي تستهدف الأطفال المتأثرين بالحرب. ويؤمل أن يتم جمع ١٥ مليون دولار، سيتأتى معظمها من القطاع الخاص. ثم قدمت عضو المجلس التنفيذي يوهان أولاف كوس، وهو رياضي نرويجي حائز ميدالية أولمبية، يعمل حاليا مع اليونيسيف في هذا المسعى.

٥٣٢ - وأعلنت المديرة التنفيذية أيضا بعض التغييرات الحديثة بين كبار الموظفين.

٥٣٣ - وختاما، اعتبرت أن هذه الدورة كانت ناجحة وأنها تقدر التعاون الذي أبداه المجلس بإنجازه الدورة في أربعة أيام عوضا عن خمسة. وخلال الدورة، أظهر المجلس درجة عالية من الإخلاص لمهمة اليونيسيف وبأنه ملتزم، على غرار الأمانة، بالمضي قدما بالاصلاحات. وأعربت عن امتنانها للتأييد الذي بدر تجاه التدابير المتخذة فيما يتعلق بالمكتب القطري في كينيا وقالت إنها تتخذ الخطوات الكفيلة بعدم تكرار ما حدث. وشاطرت الوفود الشواغل التي أعربت عنها فيما يتعلق بانخفاض تمويل الموارد العامة الذي تعتمد عليه المنظمة. وشكرت المديرة التنفيذية للرئيس توجيهه وقيادته خلال العام الماضي.

٥٣٤ - وقال الرئيس إنه تشرف بالعمل الذي أداه خلال هذا العام الانتقالي، وبالعمل مع كل من الفقيد جيمس غرانت والسيدة كارول بيلامي. وقال إن الاصلاح الاداري علامة فارقة على اليونيسيف وأن المجلس التنفيذي والأمانة أظهرا بُعد نظر وشجاعة بشروعهما في هذه العملية، فهما يعلمان أنه سينطوي على انتقاد للذات من الجانبين. وبعد استعراض بعض انجازات المجلس خلال عام ١٩٩٥، شكر للأمانة وأعضاء المجلس دعمهم (للاطلاع على النص الكامل لملاحظاته انظر E/ICEF/1995/CRP.53).

المرفق

القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي
خلال عام ١٩٩٥

رقم القرار	العنـــوان
	الدورة العادية الأولى
١/١٩٩٥	انتخاب ممثلي المجلس التنفيذي في لجنة التعليم المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة واليونيسيف لفترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٦
٢/١٩٩٥	جائزة موريس بات لعام ١٩٩٥ المقدمة من اليونيسيف
٣/١٩٩٥	مرافق المؤتمرات في مبنى مقر اليونيسيف
٤/١٩٩٥	آليات استعراض وتنفيذ التوصيات التي تصدرها مستقبلا لجنة السياسة الصحية المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية، ولجنة التعليم المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة واليونيسيف
٥/١٩٩٥	التقارير السنوية الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٦/١٩٩٥	ميزانية الدعم الإداري والبرنامجي للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ في سياق تنفيذ استعراض إدارة اليونيسيف
٧/١٩٩٥	استعراض إدارة اليونيسيف
٨/١٩٩٥	عملية النظر في توصيات البرامج القطرية والموافقة عليها
٩/١٩٩٥	المقترحات المتعلقة بتعاون اليونيسيف واستعراضات البرامج
١٠/١٩٩٥	تقرير اللجنة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية بشأن السياسة الصحية عن أعمال دورتها الثلاثين.

رقم القرار	العنـــوان
	الدورة العادية الثانية
١١/١٩٩٥	متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية
١٢/١٩٩٥	استعراض إدارة اليونيسيف
١٣/١٩٩٥	تنسيق أنشطة اليونيسيف المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)
	الدورة السنوية
١٤/١٩٩٥	التقدم المحرز في متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل
١٥/١٩٩٥	عملية بطاقات المعايدة وما يتصل بها من عمليات، التقارير المالية
١٦/١٩٩٥	المقترحات المتعلقة باستعراض تعاون اليونيسيف وبرامجها
١٧/١٩٩٥	التقرير السنوي المقدم الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
١٨/١٩٩٥	ضمان بقاء الطفل وحمايته ونمائه في أفريقيا
١٩/١٩٩٥	مراجعة حسابات مكتب كينيا القطري
٢٠/١٩٩٥	عملية بطاقات المعايدة والعمليات المتصلة بها والميزانيات المقترحة لعام ١٩٩٥
٢١/١٩٩٥	استراتيجيات اليونيسيف في مجال التعليم الأساسي
٢٢/١٩٩٥	استراتيجيات اليونيسيف في مجال الإمداد بالمياه والمرافق الصحية البيئية
٢٣/١٩٩٥	انتخابات ممثلي المجلس التنفيذي في لجنة التعليم المشتركة بين اليونسكو واليونيسيف
٢٤/١٩٩٥	شكل مقررات المجلس التنفيذي في المستقبل

رقم القرار	العنـــوان
	الدورة العادية الثالثة
٢٥/١٩٩٥	التفوق الإداري في اليونيسيف
٢٦/١٩٩٥	تعزيز الرقابة والمساءلة المالية
٢٧/١٩٩٥	تعزيز المساءلة والاشراف في اليونيسيف
٢٨/١٩٩٥	الاستراتيجية الصحية لليونيسيف
٢٩/١٩٩٥	متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية
٣٠/١٩٩٥	اعتماد في الميزانية المؤقتة للدعم الإداري والبرنامجي للمقر والمكاتب الإقليمية لعام ١٩٩٦
٣١/١٩٩٥	ميزانية الدعم الإداري والبرنامجي للمكاتب الإقليمية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧
٣٢/١٩٩٥	تقديرات الميزانية البرنامجية للصناديق العالمية الممولة من الموارد العامة للسنة التقويمية ١٩٩٦
	الدورة العادية الثالثة
٣٣/١٩٩٥	تقديرات الميزانية البرنامجية للصناديق العالمية الممولة من الموارد التكميلية للسنة التقويمية ١٩٩٦
٣٤/١٩٩٥	الخطة المالية المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٥-١٩٩٨
٣٥/١٩٩٥	التقارير والبيانات المالية لليونيسيف
٣٦/١٩٩٥	متابعة المقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٣٧/١٩٩٥	تنسيق عرض الميزانيات
٣٨/١٩٩٥	إحالة البنود الى دورات المجلس التنفيذي لليونيسيف في عام ١٩٩٦

الدورة العادية الأولى

١/١٩٩٥ انتخاب ممثلي المجلس التنفيذي في لجنة التعليم المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة واليونيسيف لفترة السنتين ١٩٩٥ - ١٩٩٦

إن المجلس التنفيذي

١ - يقرر انتخاب الأعضاء والمناوبين التالين في لجنة التعليم المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة واليونيسيف لفترة السنتين ١٩٩٥ - ١٩٩٦:

(أ) من مجموعة الدول الإفريقية، السيدة إسي ساذرلاند آدي، وكمناوب، السيد جون كوسي - أشامبونج (غانا)؛

(ب) من مجموعة الدول الآسيوية، الدكتور أخطر حسن خان وكمناوب، السيد منير أحمد (باكستان)؛

(ج) من مجموعة دول وسط وشرق أوروبا، سعادة السيد ليفيو ميجور، وكمناوب، السيد سورين ايونيسكو (رومانيا)؛

(د) من مجموعة دول غرب أوروبا وغيرها، السيد إنغمار غيستافسون، وكمناوب، السيد لارس - اوتوف ايدستورم؛

٢ - يوافق على أن تعلم مجموعة دول أمريكا اللاتينية وحوض البحر الكاريبي المجلس التنفيذي بمرشحيها في تاريخ لاحق[1].

الدورة العادية الأولى
٢ شباط/فبراير ١٩٩٥

(١) وقرر المجلس فيما بعد في ٦ شباط/فبراير إرجاء انتخاب الأعضاء والمناوبين لمجموعة دول أمريكا اللاتينية وحوض البحر الكاريبي إلى الدورة العادية الثانية للمجلس لعام ١٩٩٥ التي ستعقد بين ٢٠ و ٢٣ آذار/مارس.

٢/١٩٩٥ جائزة موريس بات لعام ١٩٩٥ المقدمة من اليونيسيف

إن المجلس التنفيذي

١ - يقرر منح جائزة موريس بات لعام ١٩٩٥ المقدمة من اليونيسيف للبروفسور إحسان دوراماتشي من تركيا؛

٢ - يوافق على تخصيص ٠٠٠ ٢٥ دولار من الموارد العامة لهذا الغرض.

الدورة العادية الأولى
٢ شباط/فبراير ١٩٩٥

٣/١٩٩٥ مرافق المؤتمرات في مبنى مقر اليونيسيف

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما بالتقرير عن "مرافق المؤتمرات في مبنى مقر اليونيسيف" (E/ICEF/1995/AB/L.2)؛

٢ - يقرر اتخاذ مقرر حول الموضوع في تاريخ لاحق.

الدورة العادية الأولى
٣ شباط/فبراير ١٩٩٥

٤/١٩٩٥ آليات استعراض وتنفيذ التوصيات التي تصدرها مستقبلا لجنة السياسة الصحية المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية ولجنة التعليم المشتركة بين منظمة الأمم

المتحدة للتربية والعلم والثقافة واليونيسيف

إن المجلس التنفيذي

يقرر، من أجل إشراك المجلس التنفيذي بشكل أنشط في أعمال اللجنتين المشتركتين:

(أ) تقديم مشروعي جدولي أعمال اللجنتين المشتركتين إلى ممثلي المجلس التنفيذي لليونيسيف في اللجنتين لإبداء تعليقاتهم عليهما والموافقة عليهما؛

(ب) إضفاء الطابع المؤسسي على المشاورات بين أمانة اليونيسيف وممثلي المجلس التنفيذي لليونيسيف في اللجنتين المشتركتين بشأن جدولي الأعمال والمسائل والنتائج المرجوة؛

(ج) يقدم رئيس المجلس التنفيذي إلى المجلس التنفيذي، تقرير اللجنة المشتركة ذات الصلة الذي يحمل المسائل المطروحة والتوصيات المقدمة وسياقها والآثار المترتبة مستقبلا على هذه التوصيات.

الدورة العادية الأولى
٢ شباط/فبراير ١٩٩٥

١٩٩٥/٥ - التقارير السنوية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

إن المجلس التنفيذي،

إذ يأخذ في اعتباره الفقرة ٢٩ من مرفق قرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، والفقرة ٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٣/١٩٩٤ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٤، ومقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٩٣/١٩٩٤ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٤، والمتعلق بالتقارير السنوية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ يلاحظ أن أمانات المجالس التنفيذية لليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وكذلك أمانة برنامج الأغذية العالمي (سينشئ وهذا البرنامج مجلسا تنفيذيا في فترة لاحقة وفقا لأحكام القرار ١٦٢/٤٨) قد ناقشت في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ أفضل السبل لتلبية متطلبات قراري الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، واتفقت على الأخذ بتفاهم مشترك حول الشكل والمحتوى،

يقـرر، بشأن شكل ومحتوى التقارير السنوية للمجلس التنفيذي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ما يلي:

(أ) سيكون جزء من التقرير السنوي المقدم من الرئيس التنفيذي لليونيسيف إلى مجلسه التنفيذي هو أيضا التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونتيجة لذلك، سيحمل هذا الجزء من التقرير السنوي رمز وثيقة للمجلس التنفيذي ورمز وثيقة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء؛

(ب) وسيتضمن هذا الجزء الفرعين اللذين طلبهما المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

'١' فرعا يُجمل التدابير المتخذة تنفيذا لأحكام استعراض سياسة الأنشطة التنفيذية الذي يجري كل ثلاث سنوات؛

'٢' فرعا عن الأنشطة والتدابير المضطلع بها في إطار الموضوع المخصص (المواضيع المخصصة) للاجتماع الرفيع المستوى للجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية (في عام ١٩٩٥، حـُدد تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بوصفه موضوعا رئيسيا. ويمكن النظر في مواضيع أخرى، منها نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية)؛

(ج) وسيناقـَش مع مكتب المجلس التنفيذي الشكل العام لهذين الفرعين من التقرير اللذين سيكون لهما هيكل واحد؛

(د) وسينظر المجلس التنفيذي، في دورته السنوية، في هذين الفرعين بوصفهما بندين متمايزين من بنود جدول الأعمال؛

(هـ) وستقدم تعليقات وتوصيات المجلس التنفيذي بشأن هذين الفرعين إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي كجزء يمكن تمييزه بوضوح من تقرير الدورة السنوية للمجلس؛

(و) وستقدم التقارير عن دورات المجلس التنفيذي منذ تموز/يوليه ١٩٩٤ (التي تغطي ثلاث دورات عادية والدورة السنوية لعام ١٩٩٥) إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥ على غرار الإجراء الذي اتـُّبع في عام ١٩٩٤؛

(ز) وسيدرج فرع يوجز توصيات المجلس التنفيذي ذات الصلة في التقرير السنوي للأمين العام إلى الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (الفقرة ٥ (أ) من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٣/١٩٩٤)؛

(ح) وستدرج أيضا لمحة تحليلية موجزة عامة عن التقارير عن أعمال الصناديق والبرامج، تبرز المواضيع والاتجاهات والمشكلات المشتركة، في التقرير السنوي للأمين العام إلى الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (الفقرة ٥ (أ) من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٣/١٩٩٤)؛

(ط) ويمكن لأمانة المجلس التنفيذي أن تقدم مساهمة قيمة في فصلي التقرير السنوي للأمين العام إلى الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المذكورين في الفقرتين ٥ (ز) و (ح) أعلاه.

الدورة العادية الأولى
٢ شباط/فبراير ١٩٩٥

٦/١٩٩٥ - ميزانية الدعم الإداري والبرنامجي للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ في سياق تنفيذ استعراض إدارة اليونيسيف

إن المجلس التنفيذي،

١ - يقرر إرجاء إعداد ميزانية الدعم الإداري والبرنامجي وميزانيات الصناديق العالمية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ إلى أن يتخذ قرارا بشأن تنفيذ استعراض إدارة اليونيسيف؛

٢ - يوافق على أن تكون ميزانية الدعم الإداري والبرنامجي وميزانيات الصناديق العالمية للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ بمثابة ميزانيات خط الأساس للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ وعلى ألا تكون هناك إضافة أو رفع لصافي الوظائف الأساسية إلا فيما يتصل بالمكتب الإقليمي الجديد لوسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة ودول بحر البلطيق، الذي سينظر المجلس في الميزانية المقترحة له في وقت لاحق من عام ١٩٩٥، آخذا في الاعتبار التعليقات المبداة خلال دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٥؛ بما فيها تلك المبداة من الوفود؛

٣ - يوافق كذلك على أن تقدم ميزانيات خط الأساس هذه إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وعلى أن ينظر المجلس فيها وفي تقرير اللجنة الاستشارية في دورته السنوية لعام ١٩٩٥؛

٤ - يقرر أن ينظر، حسب الاقتضاء، في تنقيحات الميزانية المقدمة من الأمانة خلال ما تبقى من عام ١٩٩٥ وفي عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧.

الدورة العادية الأولى
٦ شباط/فبراير ١٩٩٥

١٩٩٥/٧ - استعراض إدارة اليونيسيف

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بتقرير دراسة إدارة اليونيسيف لإقراره بإنجازات اليونيسيف ومواطن قوتها ولتحديده مجالات تستطيع اليونيسيف فيها تحقيق أداء أحسن من خلال زيادة الكفاءة والفعالية؛

٢ - يعرب عن تقديره للخبراء الاستشاريين الذين أجروا هذه الدراسة لاستعراض اليونيسيف استعراضا شاملا ومتوازنا؛

٣ - يدعو الأمانة إلى ما يلي:

(أ) القيام بعملية داخلية للإصلاح الإداري في اليونيسيف، بما في ذلك تشكيل فرقة عمل تعنى بالتقرير ووضع خطة عمل؛

(ب) ضمان إشراك موظفي اليونيسيف إشراكا تاما وإيجابيا في أعمال فرقة العمل؛

(ج) اعتبار خبرات اللجان الوطنية لليونيسيف مدخلا في أعمال فرقة العمل؛

٤ - يتطلع إلى الحفاظ على صلة وثيقة مع الأمانة في وضع خطة عمل تعنى بالمسائل المدرجة في التقرير؛

٥ - يدعو إلى أن تعقد الأمانة بين اجتماعات المجلس لقاءات إعلامية منتظمة وغير رسمية لكل الأطراف المعنية تتناول التقدم المحرز في تنفيذ التغيير، ويشجع الأمانة على التماس توصية المجلس عند الاقتضاء؛

٦ - يقرر أن ينشئ هيئة غير رسمية تنعقد، حسب الاقتضاء، ما بين الدورات للتشاور مع الأطراف المعنية بغية أن تسهل على المجلس مناقشة التقرير واتخاذ القرار بشأنه؛

٧ - يطلب إلى الأمانة، كخطوة أولى، أن توفر للدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي المعلومات التالية:

(أ) استجابة أولية للتوصيات الواردة في استعراض الإدارة، بما في ذلك الإشارة إلى أية خلافات حول الأمور الوقائعية، كيما ينظر فيها المجلس؛

(ب) مشورة بشأن أولويات العمل التي يوصى بها ضمن الفئات التالية:

'١' التنفيذ ممكن في غضون فترة قصيرة ولا يتطلب إجراء من المجلس؛

'٢' التنفيذ يتطلب مزيدا من التحليل والتشاور؛

'٣' الأمر يتطلب موافقة المجلس (ولا سيما للجوانب الهيكلية والمالية والجوانب المتعلقة بالتوظيف)؛

(ج) مجملا بمجالات التنفيذ ذات الأولوية الواسعة ووضع جدول زمني شهري تقديري للنظر فيها واتخاذ إجراء بشأنها؛

(د) مشورة أولية بشأن ما يترتب على الاستعراض من آثار على ولاية اليونيسيف ورسالتها؛

٨ - يشجع الأمانة، في متابعتها للاستعراض، على أن تأخذ في الاعتبار التوصيات الواردة في التقييم الذي أجراه مانحون متعددون، وكذا التدابير الإصلاحية، سواء المعتزمة أو التي هي قيد التنفيذ، في شتى أرجاء منظومة الأمم المتحدة؛

٩ - يطلب إلى الأمانة أن تقدم المسائل التالية إلى المجلس التنفيذي للنظر فيها:

(أ) مشروع بيان عام برسالة اليونيسيف، وكذا مشروع بيان برسالتها حول عمليات الطوارئ؛

(ب) مشروع اختصاصات لأية دراسة استشارية أخرى تتعلق باستعراض الإدارة؛

(ج) تقديم طلبات إلى المجلس حول أية احتياجات تمويل إضافية تترتب على الدراسة.

الدورة العادية الأولى
٦ شباط/فبراير ١٩٩٥

١٩٩٥/٨ - عملية النظر في توصيات البرامج القطرية والموافقة عليها

إن المجلس التنفيذي،

١ - يعيد تأكيد أن الحكومة المتلقية تقع عليها المسؤولية الأولى عن وضع برنامجها القطري، وكذا عن تنسيق جميع أنواع المساعدة الخارجية من أجل إدماج المساعدة إدماجا فعالا في عمليتها الإنمائية؛

٢ - يؤكد على الأهمية التي يعلقها على آليات التنسيق على المستوى الميداني التي أنشئت في قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢؛

٣ - ويؤكد على ضرورة أن تقوم البرامج القطرية على أساس تقدير واقعي للدخل من الموارد العامة والأموال التكميلية؛

٤ - يقرر أن تعمد الأمانة، بالتشاور مع الحكومات المتلقية، إلى إحاطة المجلس علما، في مرحلة مبكرة، بأفكارها الأولية بصدد المزيج من الاستراتيجيات والأولويات البرنامجية والأهمية المعطاة إليها، بما في ذلك تقديم وصف موجز للأنشطة الأخرى داخل كل قطاع، يوضح كيفية توافق مقترحات اليونيسيف مع تلك الأنشطة ويستخدم كأساس لمزيد من المناقشات في البلد المتلقي. وهذا يمكن عمله بتقديم مذكرة قطرية موجزة (ما بين ٣ و ٤ صفحات تقريبا) إلى المجلس لإبداء تعليقاته عليها، وتتضمن إشارة محددة إلى النتائج المحققة والدروس المستفادة؛

٥ - يدعو الممثل القطري لليونيسيف إلى أن يعمد، بالتشاور مع البلد المتلقي والمنسق المقيم للأمم المتحدة، إلى اتخاذ الخطوات الضرورية للقيام، في مرحلة مبكرة، بعقد اجتماعات دورية لتبادل الآراء مع الشركاء ذوي العلاقة بشأن مركز البرامج القطرية لليونيسيف تجنبا للازدواجية وتعزيزا للدعم المتبادل؛

٦ - يطلب إلى الأمانة موافاة المجلس بملخص للوثيقة النهائية للبرامج القطرية للموافقة عليها. ولا ينبغي أن تزيد هذه الوثيقة عن ١٥ صفحة، وينبغي لها أن تعرض بصورة منهجية الاستراتيجية والمدخلات والمخرجات. وتعطى موافقة المجلس على أساس لا اعتراض. وإذا ما أراد أي عضو من أعضاء المجلس عرض برنامج قطري معين على المجلس للمناقشة فإنه يجب على المجلس إبلاغ الأمانة بذلك خطيا قبل الاجتماع؛

٧ - يطلب إلى الأمانة أن تقدم إلى المجلس ملخصا بنتائج استعراضات منتصف المدة وتقارير التقييم الرئيسية، يحدد، في جملة أمور، النتائج المحققة والدروس المستفادة والحاجة إلى أي تعديل في المذكرة القطرية. ويبدي المجلس تعليقاته على هذه التقارير ويقدم التوجيه إلى الأمانة عند الاقتضاء؛

٨ - يقرر تنفيذ هذه الترتيبات في عام ١٩٩٦ أولا ثم استعراضها في عام ١٩٩٨.

الدورة العادية الأولى
٦ شباط/فبراير ١٩٩٥

الدورة العادية الثانية

١٩٩٥/٩ - المقترحات المتعلقة بتعاون اليونيسيف واستعراضات البرامج

إن المجلس التنفيذي،

١ - يعتمد توصيات المدير التنفيذي التالية، للتعاون البرنامجي، والملخصة في الوثيقة E/ICEF/1995/P/L.10 و Add.1:

(أ) مبلغ ٢٤٩ ٧٠٩ ١٠٨ دولارا لتمويل الموارد العامة، ومبلغ ٤٥٠ ٣٨٣ ٢٤٨ دولارا للتمويل التكميلي للتعاون البرنامجي في أفريقيا، موزعين على النحو التالي:

البلـــد	الفتـــــرة	الموارد العامـة	الأمـــوال التكميلية	الوثيقة E/ICEF/1995/
اريتريا	١٩٩٥	٦٠٠ ٠٠٠		P/L.11
اريتريا	١٩٩٦-٢٠٠٠	٧ ٥٠٠ ٠٠٠	٢٥ ٨٥٠ ٠٠٠	P/L.11
أنغولا	١٩٩٦	٣ ٢٠٠ ٠٠٠	٦ ٧٠٠ ٠٠٠	P/L.27
أوغندا	١٩٩٥-٢٠٠٠	٣٢ ٦٠٠ ٠٠٠	٧٧ ٤٠٠ ٠٠٠	P/L.13
بوركينا فاصو	١٩٩٥	٢٦٠ ٠٠٠		P/L.14
بوركينا فاصو	١٩٩٦-٢٠٠٠	١٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٤ ٣٧٥ ٠٠٠	P/L.14
جمهورية تنزانيا المتحدة	١٩٩٥-١٩٩٦		١ ٠٣٥ ٤٥٠	P/L.32
جمهورية تنزانيا المتحدة	١٩٩٦	٤ ٠١١ ٢٧٠		P/L.32
سان تومي وبرينسيبي	١٩٩٦	٧٥٠ ٠٠٠	٣٤٥ ٠٠٠	P/L.27
السنغال	١٩٩٥-١٩٩٦	٣ ٠٧٢ ٩٧٩		P/L.32
السنغال	١٩٩٥-١٩٩٦		٣ ٥٠٠ ٠٠٠	P/L.32
سوازيلند	١٩٩٥	١٠٠ ٠٠٠		P/L.23
سوازيلند	١٩٩٦-٢٠٠٠	٣ ٧٥٠ ٠٠٠	٢ ٧٥٠ ٠٠٠	P/L.23
الصومال	١٩٩٥	٤٠٠ ٠٠٠		P/L.27
الصومال	١٩٩٦	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٣ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.27
غانا	١٩٩٥	٦٥٠ ٠٠٠		P/L.16
غانا	١٩٩٦-٢٠٠٠	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٦ ٨٢٨ ٠٠٠	P/L.16
كوت ديفوار	١٩٩٥-١٩٩٦		٢ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.35
مدغشقر	١٩٩٥	١٦٥ ٠٠٠		P/L.12
مدغشقر	١٩٩٦-٢٠٠٠	١٥ ٩٠٠ ٠٠٠	٤٤ ١٠٠ ٠٠٠	P/L.12
موريشيوس	١٩٩٦-٢٠٠٠	٣ ٧٥٠ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠	P/L.23

(ب) مبلغ ٣٥٢ ١٠٨ ٩ دولارا لتمويل الموارد العامة، ومبلغ ٠٠٠ ١٠٠ ٤٤ دولار للتمويل التكميلي للتعاون البرنامجي في الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي، موزعين على النحو التالي:

البلـــد	الفتـــــرة	الموارد العامـة	الأمـــوال التكميلية	الوثيقة E/ICEF/1995/
الأرجنتين	١٩٩٥	٥ ٠٠٠ ٠٠٠		P/L.29 and Corr.1
الأرجنتين	١٩٩٦	١ ٠٠٠ ٠٠٠	٩ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.29 and Corr.1
جامايكـا	١٩٩٥-١٩٩٦	١ ٥٠٠ ٠٠٠	١ ٦٠٠ ٠٠٠	P/L.29 and Corr.1
غواتيمالا	١٩٩٥-١٩٩٦		٢ ٧٠٠ ٠٠٠	P/L.36
فنزويـلا	١٩٩٥	١ ٠٧٦ ٨٤٠		P/L.33
المكسيك	١٩٩٥	٤٣١ ٥١٢		P/L.33
هايتـــي	١٩٩٥-١٩٩٧	٥ ١٠٠ ٠٠٠	٨٠٠ ٠٠٠ ٢٥	P/L.29 and Corr.1

(ج) مبلغ ٩٤١ ٠٧٤ ٣٤٤ دولارا لتمويل الموارد العامة، ومبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ ٤٣٠ دولار للأموال التكميلية للتعاون البرنامجي في آسيا، موزعين على النحو التالي:

البلـــد	الفتـــــرة	الموارد العامـة	الأمـــوال التكميلية	الوثيقة E/ICEF/1995/
اندونيسيا	١٩٩٥-٢٠٠٠	٧٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٧٠ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.18
بنغلاديش	١٩٩٦-٢٠٠٠	٨٨ ٠٠٠ ٠٠٠	١٦٢ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.21
بوتان	١٩٩٦	٨٧٣ ٦٤٥		P/L.34
الصين	١٩٩٥	١ ٩٨٠ ٠٠٠		P/L.17
الصين	١٩٩٦-٢٠٠٠	٠٠٠ ٠٠٠ ١٠٠	٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.17
فييت نام	١٩٩٥	١ ٢٦١ ٢٤٧		P/L.20
فييت نام	١٩٩٦-٢٠٠٠	٤٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٩١ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.20
كمبوديا	١٩٩٥	٢٣٠ ٠٠٠		P/L.34
ميانمار	١٩٩٥	٣ ٢٣٠ ٠٤٩		P/L.19
ميانمار	١٩٩٦-٢٠٠٠	٣٢ ٥٠٠ ٠٠٠	٢٣ ٥٠٠ ٠٠٠	P/L.19

البلـــد	الفتـــــرة	الموارد العامـة	الأمـــوال التكميلية	الوثيقة E/ICEF/1995/
المبـادرة دون الإقليمية للاتصالات المتعـــددة الوسائـــط لجنـــوب آسيا	١٩٩٥-١٩٩٩		٢٤ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.37

(د) مبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ ٣٩ دولار للموارد العامة، ومبلـغ ٠٠٠ ٥٠٠ ٤٨ دولار للتمويـل التكميلي الخاص بوسط وشرق أوروبا، وكومنولث الدول المستقلة ودول البلقان، موزعين على النحو التالي:

البلـــد	الفتـــــرة	الموارد العامـة	الأمـــوال التكميلية	الوثيقة E/ICEF/1995/
أذربيجان	١٩٩٥-١٩٩٩	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٦ ٥٠٠ ٠٠٠	P/L.26
أرمينيا	١٩٩٥-١٩٩٩	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٦ ٥٠٠ ٠٠٠	P/L.26
أفغانستان	١٩٩٥	٥٠٠ ٠٠٠		P/L.22
أفغانستان	١٩٩٦-١٩٩٩	٢٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٨ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.22
رومانيا	١٩٩٥-١٩٩٩	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٧ ٥٠٠ ٠٠٠	P/L.26

(هـ) مبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ٥ دولار للمـوارد العامـــة، ومبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ٥ دولار للأموال التكميلية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، موزعين على النحو التالي:

البلـــد	الفتـــــرة	الموارد العامـة	الأمـــوال التكميلية	الوثيقة E/ICEF/1995/
الجمهورية العربية السورية	١٩٩٦-٢٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.24

٢ - يوافـق علـى مبلـغ قدره ٤٣٣ ٠١٩ ١ دولارا لتغطية النفقات الزائدة، على النحو المبين في الوثيقة E/ICEF/1995/P/L.38.

٣ - يقـــرر أن ينظـر، في دورتـــه السنوية لعـام ١٩٩٥، في التوصيات المتعلقة بالبرامج القطرية والـواردة فـي الوثائق E/ICEF/1995/P/L.15 وE/ICEF/1995/P/L.25 وE/ICEF/1995/P/L.28 وE/ICEF/1995/P/L.30 وE/ICEF/1995/P/L.31.

الدورة العادية الثانية
٢٢ و ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٥

المقرر ١٠/١٩٩٥ - تقرير اللجنة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية بشأن السياسة الصحية عن أعمال دورتها الثلاثين

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير اللجنة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية بشأن السياسة الصحية عن أعمال دورتها الثلاثين (E/ICEF/1995/P/L.9)؛

٢ - يشيد بالعمل الذي أنجزته الأمانتان بروح من الشراكة والتكامل؛

٣ - يحيط علما بتوصيات اللجنة المشتركة المعنية بالسياسة الصحية، الواردة في الوثيقة (E/ICEF/1995/P/L.9)؛

٤ - يطلب إلى أمانة اليونيسيف أن تبدأ في مشاورات شاملة حول مشروع الوثيقة الاستراتيجية الصحية لليونيسيف مع الأطراف المعنية التي منها اللجنة المشتركة المعنية بالسياسة الصحية، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وغيرها، حسبما تستنسب، استعدادا لتقديمها إلى المجلس التنفيذي لليونيسيف بهدف تشجيع تنفيذها على الصعيد القطري.

الدورة العادية الثانية
٢٣ آذار/مارس ١٩٩٥

المقرر ١١/١٩٩٥ - متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالوثيقة E/ICEF/1995/12 **و** Corr.1 **بشأن متابعة اليونيسيف للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛**

٢ - يطلب إلى الأمانة أن تقدم في دورتها العادية الثالثة ورقة منقحة تأخذ فيها في الاعتبار التعليقات التي أبداها أعضاء المجلس في هذه الدورة.

الدورة العادية الثانية
٢٣ آذار/مارس ١٩٩٥

المقرر ١٢/١٩٩٥ - استعراض إدارة اليونيسيف

إن المجلس التنفيذي،

إذ يشير إلى مقرره ٧/١٩٩٥ المؤرخ ٦ شباط/فبراير ١٩٩٥ بشأن استعراض إدارة اليونيسيف؛

١ - يرحب بالرد الأولي للأمانة، الوارد في الوثيقة E/ICEF/1995/AB/L.4، وبالمعلومات الإضافية المقدمة خلال الدورة الحالية للمجلس التنفيذي؛

٢ - يوافق على ما تعتزم الأمانة القيام به من إعادة تخصيص الأموال الموافق عليها بالفعل بغرض تنفيذ الاستعراض على النحو المبين في الوثيقة، وعلى ضوء المناقشة التي يجريها المجلس التنفيذي بشأن الموضوع؛

٣ - يطلب إلى الأمانة أن تفصّل خطة العمل (الواردة في الوثيقة E/ICEF/1995/AB/L.4)، آخذة في الاعتبار وجهات النظر التي أعرب عنها أعضاء المجلس التنفيذي، وذلك توخيا لتنفيذ متابعة استعراض الإدارة وتقديم الخطة إلى المجلس التنفيذي للاطلاع عليها والاسترشاد بها؛

٤ - يدعو الأمانة إلى إعادة صياغة اختصاصات المشاورات الأخرى المقدمة إلى المجلس، آخذة في الاعتبار الآراء التي أعرب عنها أعضاء المجلس في الدورة الحالية؛

٥ - يقرر أن ينظر في مسألة بعثة اليونيسيف، بما في ذلك عمليات الطوارئ، في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام ١٩٩٥.

الدورة العادية الثانية
٢٣ آذار/مارس ١٩٩٥

المقرر ١٣/١٩٩٥ - تنسيق أنشطة اليونيسيف المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحث أمانة اليونيسيف، كما يحث سائر الوكالات المشتركة في رعاية الأنشطة على أن تساهم بنشاط في برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعدد الرعاية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، وعلى أن تساند مدير هذا البرنامج؛

٢ - يلاحظ مع الارتياح إعلان مؤتمر قمة باريس بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، المعقود في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ ويحث على اتخاذ كل الإجراءات الممكنة لتنفيذ الإعلان في سياق برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعدد الرعاية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب؛

٣ - يطلب إلى أمانة اليونيسيف أن تضع استراتيجية لإدماج عناصر فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب في برامجها وأنشطتها العادية ضمن إطار برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعدد الرعاية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب.

الدورة العادية الثانية
٢٣ آذار/مارس ١٩٩٥

الدورة السنوية

١٤/١٩٩٥ - التقدم المحرز في متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل

إن المجلس التنفيذي،

إذ يشير الى مقرره ١٩٩٤/س/٢ (E/ICEF/1994/13) بشأن إجراء استعراض للتقدم المحرز حتى منتصف العقد في سبيل تنفيذ الالتزامات الواردة في الإعلان وخطة العمل الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل؛

١ - يرجو من المدير التنفيذي أن يقوم بدور ايجابي داعم في المساعدة على تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٧/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ وأن يضطلع بمشاورات داخل منظومة

الأمم المتحدة ومع أعضاء المجلس التنفيذي بشأن أفضل الطرق التي تستطيع بها اليونيسيف أن تدعم هذه العملية التي دعا إليها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل ومقرر المجلس التنفيذي ١٩٩٤/س/٢؛

٢ - يقترح الذكرى السنوية السادسة لمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، أي ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، موعدا مناسبا لإعلان نتائج ذلك الاستعراض؛

٣ - يحث جميع الحكومات على أن تشارك في هذا الاستعراض عن طريق الاضطلاع قبل أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦ بتقييمات للتقدم المحرز في منتصف العقد في سبيل بلوغ أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل؛

٤ - يحث كذلك البلدان على القيام، لدى إجرائها لتلك التقييمات، بإشراك سلطات المقاطعات والسلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والجماعات المدنية في هذا النشاط، وذلك اهتداء بروح الفقرة ٣٤ '١' من خطة عمل مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل؛

٥ - يدعو المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية إلى أن تتقدم بمساهماتها في تقييم الحكومات للتقدم المحرز حتى منتصف العقد والخطوات التي ينبغي اتخاذها لكفالة بلوغ أهداف عام ٢٠٠٠؛

٦ - يطلب إلى الأمانة أن تدعم البلدان، متى طلبت إليها ذلك وضمن سياق البرامج القطرية لليونيسيف، في جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالتقدم المحرز في سبيل بلوغ أهداف منتصف العقد وأهداف العقد، وفي التقييم الإجمالي لاستجابة البلد إلى إعلان مؤتمر القمة العالمي وخطة عمله. وينبغي تحقيق المواءمة بين جميع الأعمال المنجزة لدعم جمع البيانات المتعلقة بأهداف منتصف العقد وأهداف نهاية العقد وتنسيقها وتقاسمها مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، كما ينبغي أن تسفر عن تحسين واستدامة القدرة الوطنية على جمع وتحليل البيانات المتعلقة بحالة الأطفال؛

٧ - يطلب أيضا الى الأمانة أن تحيل الى المجلس مستقبلا تقارير المدير التنفيذي عن تكلفة إجراء استعراض منتصف العقد بالنسبة لليونيسيف وبرامجها القطرية، وحيثما أمكن، بالنسبة للشركاء الآخرين، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وغيرهم من الشركاء في الأمم المتحدة.

٨ - يطلب كذلك إلى الأمانة أن تعمل في تعاون وثيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما منظمة الصحة العالمية، واليونسكو، والمكتب الإحصائي بالأمم المتحدة، في التنسيق المنهجي

لنتائج التقييمات الوطنية للتقدم المحرز وغيرها من البيانات ذات الصلة بهدف القيام، بحلول منتصف عام ١٩٩٦، بتقديم بيان متماسك شامل بحالة تحقيق أهداف منتصف العقد والتقدم المحرز في سبيل بلوغ الأهداف المنشودة للطفل والتنمية بحلول عام ٢٠٠٠.

الـــدورة السنويـــة
٢٥ أيار/مايو ١٩٩٥

١٥/١٩٩٥ - عملية بطاقات المعايدة وما يتصل بها من عمليات، التقارير المالية

إن المجلس التنفيذي

يحيط علما بالتقرير المؤقت عن عملية بطاقات المعايدة وما يتصل بها من عمليات عن الفترة من ١ أيار/مايو ١٩٩٤ إلى ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٥ (E/ICEF/1995/AB/L.7 و Corr.1) والتقرير المالي لعملية بطاقات المعايدة وحساباتها عن السنة المنتهية في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٤ (E/ICEF/1995/AB/L.6).

الـــدورة السنويـــة
٢٥ أيار/مايو ١٩٩٥

١٦/١٩٩٥ - المقترحات المتعلقة باستعراض تعاون اليونيسيف وبرامجها

إن المجلس التنفيذي

يوافق على ما يلي من توصيات المدير التنفيذي المتعلقة بالتعاون البرنامجي بصيغتها الموجزة في الوثيقة E/ICEF/1995/P/L.10 و Add.1:

(أ) مبلغ ٦١٥ ٨٧٠ ٤٩ دولارا لتمويل الموارد العامة ومبلغ ٠٠٠ ٢٨١ ٤٨ دولار للتمويل التكميلي لأغراض التعاون البرنامجي في افريقيا، على النحو التالي:

البلد	الفترة	الموارد العامة	الأموال التكميلية	الوثيقة E/ICEF/1995/
الكاميرون	١٩٩٥	٠٠٠ ٧٥٠		P/L.28
الكاميرون	١٩٩٦-١٩٩٧	٠٠٠ ٨٠٠ ٢	٠٠٠ ٠٠٠ ٦	P/L.28

تشاد	١٩٩٥	٦٨٠ ١٨١		P/L.15
تشاد	١٩٩٦-٢٠٠٠	٨ ٥٠٠ ٠٠٠	١٦ ٠٢٥ ٠٠٠	P/L.15
غابون	١٩٩٦	٧٥٠ ٠٠٠	٣٠٠ ٠٠٠	P/L.28
غينيا	١٩٩٥	٧١٥ ٩٣٥		P/L.28
غينيا	١٩٩٥	٧٦٥ ٠٠٠		P/L.28
غينيا	١٩٩٦	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٤١٥ ٠٠٠	P/L.28
نيجيريا	١٩٩٦	١٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٧ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.28
سيراليون	١٩٩٥	٢٠٠ ٠٠٠		P/L.28
سيراليون	١٩٩٦-١٩٩٧	٣ ٦٠٠ ٠٠٠	٦ ٧٧٦ ٠٠٠	P/L.28
زائير	١٩٩٥	٣٧٣ ٠٠٠		P/L.28
زائير	١٩٩٦-١٩٩٧	١٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.28

(ب) مبلغ ٠٠٢ ٦٩٧ ٣٦ من الدولارات لتمويل الموارد العامة ومبلغ ٠٠٠ ٨٠٠ ٨٤ دولار للتمويل التكميلي لأوروبا الوسطى والشرقية، وكمنولث الدول المستقلة ودول بحر البلطيق، على النحو التالي:

البلد	الفترة	الموارد العامة	الأموال التكميلية	الوثيقة E/ICEF/1995/
كازاخستان	١٩٩٥-١٩٩٩	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.25
قيرغيزستان	١٩٩٥-١٩٩٩	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.25
مولدوفا	١٩٩٥-١٩٩٦	١ ٥٠٠ ٠٠٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.31
طاجيكستان	١٩٩٥-١٩٩٩	٦ ٢٥٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.25
تركمانستان	١٩٩٥-١٩٩٩	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.25
تركيا	١٩٩٥	٤٩٧ ٠٠٢		P/L.31
تركيا	١٩٩٦	٢ ٢٠٠ ٠٠٠	٢ ٨٠٠ ٠٠٠	P/L.31
أوزبكستان	١٩٩٥-١٩٩٩	٦ ٢٥٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.25
الدعم البرنامجي والعمليات البرنامجية	١٩٩٥-١٩٩٩	٥ ٠٠٠ ٠٠٠		P/L.25

(ج) مبلغ ٩٣٣ ٠٩٦ ١٣ دولارا لتمويل الموارد العامة ومبلغ ٠٠٠ ٢٦٠ ٤٥ دولار للتمويل التكميلي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على النحو التالي:

البلد	الفترة	الموارد العامة	الأموال التكميلية	الوثيقة E/ICEF/1995/
الجزائر	١٩٩٥	٣٥٧ ٦٧٦		P/L.30
الجزائر	١٩٩٧-١٩٩٦	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.30
عمان	١٩٩٥	١٢٩ ٤١٦		P/L.30
عمان	١٩٩٦	١ ٠٠٠ ٠٠٠		P/L.30
المرأة الفلسطينية والطفل الفلسطيني في:				
لبنان	١٩٩٧-١٩٩٦	٧٠٠ ٠٠٠	١ ٠٤٠ ٠٠٠	P/L.30
الجمهورية العربية السورية	١٩٩٧-١٩٩٦	٤٠٠ ٠٠٠	٦٢٠ ٠٠٠	P/L.30
الضفة الغربية وغزة	١٩٩٥	٤٠٩ ٨٤١		P/L.30
الضفة الغربية وغزة	١٩٩٧-١٩٩٦	٢ ٤٠٠ ٠٠٠	٣٢ ٦٠٠ ٠٠٠	P/L.30
السودان	١٩٩٥	٢٠٠ ٠٠٠		P/L.30
السودان	١٩٩٦	٥ ٥٠٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.30

الـــدورة السنويـــة
٢٥ أيار/مايو ١٩٩٥

١٧/١٩٩٥ - التقرير السنوي المقدم الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

إن المجلس التنفيذي

يحيط علما بالتقرير السنوي الذي أعده المدير التنفيذي لتقديمه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ((E/ICEF/1994/14 (Part.III) وبالتقرير المتعلق بمتابعة اليونيسيف لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (E/ICEF/1995/19) ويقرر إحالة هذين التقريرين الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥.

الدورة السنوية
٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥

١٨/١٩٩٥ - ضمان بقاء الطفل وحمايته ونمائه في أفريقيا

إن المجلس التنفيذي،

إذ يشير الى مقرره ١٩٩٤/س/٣ (E/ICEF/1994/13)،

١ - يؤكد من جديد التزامه القوي والمستمر تجاه افريقيا بوصفها المنطقة ذات الحاجة الأشد والأولوية العليا، ويطلب الى المدير التنفيذي أن يضع استراتيجيات محددة من أجل ترجمة هذه الأولوية إلى اجراءات ملموسة، بما في ذلك اقتراح زيادة الموارد المخصصة للبرامج القطرية في افريقيا؛

٢ - يؤكد من جديد التزامه بمبادرة الأمين العام الخاصة من أجل افريقيا، ودعمه لها ويرحب بما أسهمت به اليونيسيف حتى الآن. ويطلب الى المدير التنفيذي أن يكفل مواصلة قيام اليونيسيف بدور نشط في العمل المشترك بين الوكالات المتعلق بتنفيذ هذه المبادرة؛

٣ - يعترف بما للتعليم الأساسي من دور حاسم في التنمية، وتحقيقا لهذا الغرض: (أ) يحث الحكومات في افريقيا على وضع خطط عمل دينامية قابلة للتطبيق ورصد الموارد بهدف رفع المعدلات المتدنية للقيد بمراحل التعليم والتوجه نحو بلوغ أهداف توفير التعليم للجميع المعتمدة في المؤتمر العالمي للتعليم للجميع ومؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل؛ (ب) ويطلب إلى المدير التنفيذي أن يقدم الدعم الى البلدان في صياغة هذه الخطط وتعبئة الموارد الخارجية لتنفيذها؛

٤ - يدعو حكومات الدول الأفريقية إلى زيادة وتعزيز اشتراك المجتمعات المحلية في تخطيط وتنفيذ وإدارة برامج تقديم الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك الالتزامات المعلنة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية؛

٥ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يقوم، بالتعاون الوثيق مع الحكومات الافريقية، بتنسيق أنشطة اليونيسيف مع الأنشطة التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما منظمة الصحة العالمية، والاشتراك في تعزيز الاستراتيجيات والبرامج القائمة للمساعدة على تنفيذ خطة العمل العالمية لمكافحة الملاريا؛

٦ - يطلب كذلك الى المدير التنفيذي أن يقيم علاقات تشارك مع الوكالات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف لدعم الجهود التي تبذلها البلدان الافريقية لبلوغ أهداف، أو مجموعات أهداف، محددة في إطار برامج عملها الوطنية؛

٧ - يحث البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية على النظر في جميع التدابير الممكنة بغية تخفيف عبء الدين الرسمي الذي تتحمله البلدان الافريقية، بما في ذلك إلغاء الدين وعمليات تحويله إلى استثمار اجتماعي في مجالات الصحة والتعليم والإمداد بالمياه والمرافق الصحية، ويشجع المدير التنفيذي على أن يدعو على أعلى المستويات الممكنة الى تخفيض الديون الافريقية الثنائية والمتعددة الأطراف، بسبب آثارها السلبية على الأطفال؛

٨ - يطلب إلى المدير التنفيذي تعزيز تعاون اليونيسيف مع المنظمات الاقليمية ودون الاقليمية في افريقيا، سعيا الى تحسين رفاه المرأة والطفل في افريقيا؛

٩ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يعمل على توفير موارد اضافية من المصادر الخاصة والعامة على السواء من أجل البرامج الافريقية، وذلك عن طريق أمور منها تعزيز تعاونه مع مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف والثنائية بما في ذلك البنك الدولي ومصرف التنمية الافريقي؛

١٠ - يؤكد من جديد التزامه ببناء القدرات المحلية بوصف ذلك استراتيجية برنامجية ذات أهمية حاسمة، ويطلب إلى المدير التنفيذي تعزيز التعاون مع المؤسسات المحلية والمنظمات غير الحكومية في أفريقيا في وضع وتنفيذ برامج قطرية مدعومة من اليونيسيف،

١١ - يطلب الى المدير التنفيذي أن يضمن مواصلة تعزيز قدرة اليونيسيف التنفيذية في افريقيا، في إطار الاصلاح التنظيمي؛

١٢ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يقدم الى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٧ تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ المقرر القائم المتعلق بضمان بقاء الطفل وحمايته ونمائه في افريقيا.

الدورة السنوية
٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥

١٩/١٩٩٥ - مراجعة حسابات مكتب كينيا القطري

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بنتائج تحقيق مراجعي الحسابات في حالات الاحتيال وسوء الإدارة في مكتب اليونيسيف القطري في كينيا؛

٢ - يعرب عن بالغ قلقه إزاء هذه الأحداث الخطيرة؛

٣ - يرحب بالتدابير التي اتخذتها بالفعل المديرة التنفيذية وبالبيان الذي أدلت به أمام المجلس في ٢٥ أيار/مايو بشأن الخطوات الفورية التي تقترح اتخاذها بغية تعزيز المساءلة والاجراءات المالية داخل المنظمة؛

٤ - يطلب الى المديرة التنفيذية أن تكفل تصميم هذه الاجراءات العلاجية بحيث تحول دون تكرار الاحتيال أو سوء الإدارة في اليونيسيف بأسرها؛

٥ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تقدم تقريرا مرحليا آخر الى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٥ عن كل من الحالة في كينيا على وجه التحديد، والخطوات الملموسة التي يجري اتخاذها لتعزيز عمليات الإدارة المالية والمساءلة والإشراف في اليونيسيف.

الدورة السنوية
٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥

٢٠/١٩٩٥ - عملية بطاقات المعايدة والعمليات المتصلة بها والميزانية المقترحة لعام ١٩٩٥

ألف - النفقات المدرجة في الميزانية لعملية بطاقات المعايدة والعمليات المتصلة بها لموسم عام ١٩٩٥

إن المجلس التنفيذي،

١ - يوافق بالنسبة للسنة المالية الممتدة من ١ أيار/مايو ١٩٩٥ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦ على النفقات المدرجة في الميزانية البالغة ٨٧,١ مليون دولار على النحو المفصل أدناه الموجز في العمود الثاني من المرفق الأول من الوثيقة E/ICEF/1995/AB/L.8:

	(بملايين دولارات الولايات المتحدة)
مكتب المدير	٠,٩
مجموعة المنتجات	٤٨,٢
جمع الأموال من القطاع الخاص	٩,١
العمليات والمالية	١٤,٣
المجموع الفرعي[أ]	٧٢,٥
المصروفات غير التشغيلية[ب]	
برنامج تنمية الأسواق	٤,٠
برنامج تنمية جمع الأموال	٧,٠
العروض	٠,١
التكاليف المتصلة بنقل المكاتب	١,٨
نصيب عمليات بطاقات المعايدة من تكاليف اليونيسيف الإدارية	٠,٢
برنامج تنمية اللجان الوطنية في أوروبا الوسطى والشرقية	١,٥
المجموع الفرعي	١٤,٦
مجموع النفقات - موحدة	٨٧,١

(أ) للاطلاع على التفاصيل، انظر الجدول ١ - ألف من الوثيقة E/ICEF/1995/AB/L.8.

(ب) للاطلاع على التفاصيل، انظر الجدول ١ من الوثيقة E/ICEF/1995/AB/L.8.

٢ - يأذن للمدير التنفيذي بما يلي:

(أ) تكبد النفقات الموجزة في العمود الثاني من المرفق الأول من الوثيقة E/ICEF/1995/AB/L.8 وزيادة النفقات حتى المستوى المشار إليه في العمود الثالث من المرفق الأول من نفس الوثيقة، إذا ما ارتفعت الحصيلة الصافية الظاهرة من مبيعات المنتجات و/أو من جمع الأموال من القطاع الخاص إلى المستويات المشار إليها في العمود الثالث من المرفق الأول، وبالتالي تخفيض النفقات إلى ما دون المستوى المشار إليه في العمود الثاني إلى الحد الذي تتطلبه الظروف في حالة انخفاض الحصيلة؛

(ب) مناقلة الأموال بين مختلف الميزانيات عند الضرورة، كما هو مفصل في الفقرة ١ أعلاه؛

(ج) إنفاق مبلغ إضافي بين دورات المجلس التنفيذي، إذا ما اقتضت ذلك تقلبات أسعار الصرف، لضمان استمرار عملية بطاقات المعايدة.

باء - الإيرادات المدرجة في الميزانية لموسم عام ١٩٩٥

إن المجلس التنفيذي،

يحيط علما بأن الحصيلة الصافية لعملية بطاقات المعايدة، فيما يتعلق بالسنة المالية الممتدة من ١ أيار/مايو ١٩٩٥ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦، مدرجة في الميزانية بمبلغ ٢٣٤,٠ مليون دولار على النحو الوارد في العمود الثاني من المرفق الأول من الوثيقة E/ICEF/1995/AB/L.8.

جيم - مسائل السياسة العامة

إن المجلس التنفيذي،

١ - يوافق على التغييرات الحادثة في الوظائف حسبما ورد في الوثيقة E/ICEF/1995/AB/L.8، باستثناء النقل المقترح لوحدة شؤون الموظفين، ومع عدم إجراء أي تخفيض في عدد الوظائف؛

٢ - يجدد برنامج تنمية جمع الأموال بمبلغ ٧ ملايين دولار مقررة لعام ١٩٩٥؛

٣ - يجدد برنامج تنمية الأسواق بمبلغ ٤ ملايين دولار مقررة لعام ١٩٩٥؛

٤ - يأذن بتوسيع برنامج تنمية اللجان الوطنية في أوروبا الوسطى والشرقية ليشمل أربع لجان وطنية جديدة، هي لجان استونيا ولاتفيا وليتوانيا وسلوفينيا، على النحو الموصى به في الفقرة ١١ من الوثيقة E/ICEF/1995/AB/L.8، ويوافق، لهذا الغرض، على ميزانية قدرها ١,٥ مليون دولار منها ٠,٢ مليون دولار في شكل استثمارات غير متكررة؛

٥ - يلاحظ الأشكال الثلاثة المختلفة لبيانات الإيرادات المقدمة من عملية بطاقات المعايدة في وثيقة مجلسها ويطلب إلى المدير التنفيذي أن يقوم، لصالح تحقيق مزيد من الشفافية والمواءمة فيما يتعلق بالنشاطين الهادفين إلى توليد الدخل، أي مبيعات المنتجات وجمع الأموال من القطاع الخاص، باستخدام شكل بيان الإيرادات على النحو الوارد في الجدول ١ من خطة عمل وميزانية عملية بطاقات المعايدة والعمليات المتصلة بها (E/ICEF/1995/AB/L.8) وذلك بالنسبة إلى جميع وثائق العملية التي تقدم إلى المجلس التنفيذي في المستقبل. وفضلا عن ذلك، يوصي المجلس التنفيذي بأن تقدم عملية بطاقات المعايدة في خطة عملها وميزانيتها القادمة تحليلا للربحية على الصعيد الإقليمي مشفوعا بتوصياتها؛

٦ - يلاحظ أن عملية بطاقات المعايدة قد أدرجت في خطة عمل وميزانية العملية (E/ICEF/1995/AB/L.8)، النتائج المؤقتة للسنة السابقة بوصفها آخر التقديرات حسب الموصى به في دورة دورة المجلس التنفيذي السنوية لعام ١٩٩٤، ويقرر، بغية تخفيف عبء العمل عن الأمانة والمجلس التنفيذي، ألا تقدم عملية بطاقات المعايدة في المستقبل تقريرا مؤقتا إلى المجلس؛

٧ - يحيط علما باقتراح المدير التنفيذي الوارد في الفقرة ٢٠ من الوثيقة E/ICEF/1995/AB/L.8، ومفاده نقل وحدة شؤون الموظفين من عملية بطاقات المعايدة إلى شعبة شؤون الموظفين؛ بيد أنه نظرا لهيكل العملية وحجمها ولاحتياجاتها الفريدة من نوعها إلى الموظفين الذين يتعاملون مع نظرائهم من القطاع الخاص، يقرر أن يوالي المدير التنفيذي النظر في هذه المسالة في سياق الاستعراض التنظيمي؛

٨ - يحيط علما باقتراح المدير التنفيذي الوارد في الوثيقة E/ICEF/1995/AB/L.9 بتغيير السنة المالية لعملية بطاقات المعايدة والعمليات المتصلة بها من ١ أيار/مايو - ٣٠ نيسان/أبريل إلى ١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ومن أجل زيادة الشفافية والمواءمة، ويقرر أن يوالي المدير التنفيذي النظر في هذه المسألة في سياق الاستعراض التنظيمي؛

٩ - يقرر، في إطار متابعة الاستعراض التنظيمي، أن تقدم في خطة العمل القادمة لعملية بطاقات المعايدة دراسة، مشفوعة بالتوصيات، عن أفضل هيكل وموقع للعملية، بحيث تظهر أسواقها

الرئيسية، وشركاءها التجاريين ومجالات النمو المحتملة، دون استبعاد إمكانية جمع موظفيها في مقر واحد.

الدورة السنوية
٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥

١٩٩٥/٢١ - استراتيجيات اليونيسيف في مجال التعليم الأساسي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما مع الارتياح بالتقرير المتعلق باستراتيجيات اليونيسيف في مجال التعليم الأساسي (E/ICEF/1995/16)؛

٢ - يؤيد إطار برامج التعليم، بما في ذلك نطاقها وأهدافها ومجالات عملها واستراتيجياتها، المحددة في الوثيقة E/ICEF/1995/16؛

٣ - يشجع أمانة اليونيسيف على مواصلة دعمها للبلدان لكي يتسنى لها تحقيق أهداف توفير التعليم للجميع في التسعينات عن طريق تنفيذ برامج العمل الوطنية؛

٤ - يشجع أيضا أمانة اليونيسيف على الاستمرار في القيام بما يلي، بالتنسيق والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ومع الشركاء الوطنيين ومقدمي المساعدة الخارجيين، ولدى اختيار المجالات الاستراتيجية للمساعدة في البرامج القطرية:

(أ) التركيز على تعميم إمكانيات حصول الأطفال على تعليم أساسي - وذلك بزيادة معدلات الاستبقاء وإكمال الدراسة ومعدلات الالتحاق من خلال الجمع بين النُهج النظامية و، حسب الاقتضاء، غير النظامية وزيادة فرص حصول المرأة على التعليم الأساسي؛

(ب) دعم الارتقاء بالتعليم الأساسي بغية تمكين التلاميذ من اكتساب المستوى الأدنى المطلوب من المهارات والمعارف بجملة طرق، منها اتخاذ ما يلزم من تدابير مثل تقييم الإنجاز في مجال التعلم، والنُهج التي تركز على التلميذ، والابتكارات المتصلة بالقائمين بالتعليم وتدريبهم، وتحسين مواد التعلم نوعا وكما؛

(ج) تعزيز معارف الوالدين ومهاراتهما والنـُهج القائمة على المجتمع المحلي والأسرة من أجل نماء الطفولة المبكرة، فضلا عن توفير "فرصة ثانية" في مجال التعليم الأساسي للشباب والنساء، باعتبارها كلها عناصر داعمة لتعميم التعليم الابتدائي؛

(د) زيادة ما يـُخصص للتعليم الأساسي في البرامج القطرية من الموارد العامة والتكميلية على السواء تمشيا مع أهداف الخطة المتوسطة الأجل والدور الرئيسي الذي يؤديه التعليم الأساسي في تعزيز التقدم المستدام في مجال رفاه الطفل ونمائه؛

٥ - يحث أمانة اليونيسيف على زيادة التأكيد في برامجها على ما يلي:

(أ) استهداف المشاكل النظامية الرئيسية في مجال التعليم الأساسي، التي من قبيل انعدام المساواة بين الفتيات والفتيان، والكفاءة، والنوعية، والصلة بالموضوع، والتكاليف، والتمويل، والإدارة، وكذلك استهداف البلدان والمناطق التي تواجه احتياجات وتحديات أعظم في مجال التعليم الأساسي، مثل البلدان التسعة المكتظة بالسكان، وافريقيا، وأقل البلدان نموا، مع التركيز على السياسات والاستراتيجيات الوطنية الملائمة للتصدي لهذه المشاكل؛

(ب) بناء قدرة البلدان على تخطيط وتنفيذ برامج التعليم عن طريق تعزيز المؤسسات الوطنية والمحلية، مع توجيه اهتمام خاص إلى دعم ما يقوم على اللامركزية وعلى المناطق من أعمال التخطيط، والإدارة وتطوير لقدرات المحلية على إنتاج الكتب وغيرها من مواد التعليم الأساسي، والرصد والتعبئة لأغراض تعميم التعليم الأساسي؛

(ج) اعتماد نهج نظامي مدروس تجاه تطوير التعليم في الأجل الطويل، والنهوض بإصلاحات مجدية من حيث التكاليف، وتعبئة الموارد، ووضع استراتيجيات مستدامة من أجل تعميم فرص التعليم مع ترقيته، بما في ذلك التعليم في ميدان حقوق الإنسان؛

(د) تقديم خدمات تعليمية للأطفال في حالات الطوارئ، بالتعاون مع المنظمات الأخرى، وذلك بهدف إعادة حياة الأطفال إلى مجراها الطبيعي إلى أقصى حد ممكن، والتوسع في إتاحة فرص التعليم للأطفال العائشين في ظل أوضاع صعبة أخرى، بمن فيهم الأطفال العاملون والأطفال المعوقون، مع إدراك ضرورة قدرة برامج التعليم على التجاوب مع ظروف الأطفال المختلفة وخصائصهم؛

٦ - يطلب إلى المدير التنفيذي تقييم واعتماد التدابير اللازمة لإعادة توجيه وتعزيز قدرة اليونيسيف على القيام بدورها على نحو فعال في مساعدة البلدان النامية على بلوغ أهداف توفير التعليم للجميع.

الـــدورة السنـــوية
٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥

٢٢/١٩٩٥ - استراتيجيـــات اليونيسيـــف فـــي مجـــال الإمـداد بالمياه والمرافق الصحية البيئية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما مع الارتياح بالتقرير المتعلق باستراتيجيات اليونيسيف في مجال الإمداد بالمياه والمرافق الصحية البيئية (E/ICEF/1995/17)؛

٢ - يعترف بأن توفير إمكانية الحصول على مياه شرب نظيفة للجميع يمثل حاجة إنسانية أساسية، وإجراء جوهريا لإعمال حق الطفل في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن الوصول إليه؛

٣ - يؤيد إطار برنامج الإمداد بالمياه والمرافق الصحية البيئية، بما في ذلك نطاق العمل وأهدافه ومجالاته، والمبادئ التوجيهية والاستراتيجيات البرنامجية كما وردت في الوثيقة E/ICEF/1995/17، وكما أوضحها بيان الأمانة الذي سيظهر في التقرير النهائي للاجتماع؛

٤ - يشجع أمانة اليونيسيف على مواصلة تقديم الدعم للبلدان من أجل تحقيق هدف توفير إمكانية الوصول الى إمدادات المياه والمرافق الصحية البيئية للجميع، وذلك بتنفيذ برامج العمل الوطنية؛

٥ - يشجع كذلك أمانة اليونيسيف على أن تواصل، بالتعاون مع الشركاء الوطنيين ومع وكالات الدعم الخارجي، ومع اختيار الاستراتيجيات ذات الصلة في إطار البرامج القطرية، القيام بما يلي:

(أ) تشجيع الالتزام العام وإعداد السياسات الوطنية واتخاذ الاجراءات المعجلة، والدعوة الى كل ذلك، من أجل تلبية احتياجات الأطفال والفقراء وحقوقهم فيما يتعلق بالامداد بالمياه والمرافق الصحية البيئية؛

(ب) وضع الأهداف الوطنية والمحلية وتحديدها واستعراضها، والعمل مع الحكومات والشركاء المناسبين ومتابعة انجازاتهم من خلال نظم الرصد الفعالة؛

(ج) تشجيع وتعزيز علاقات التشارك التي يتم تكوينها وتعزيزها مع الحكومات على جميع الأصعدة ومع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ووكالات الدعم الخارجي وغيرها، بما يكفل التعاون والتكامل؛

(د) دعم التوسع في الخدمات الأساسية التي يديرها المجتمع المحلي، مع الاحتفاظ بالالتزام القوي وتوفير الدعم الحافز للتوسع في الخدمات المحققة لفعالية التكاليف باستخدام التكنولوجيات المناسبة، مع مراعاة احتمالات قيام المجتمعات المحلية نفسها بتطوير هذه الخدمات؛

(هـ) دعم برامج الطوارئ بالنسبة للاحتياجات الأساسية في مجال الإمداد بالمياه والمرافق الصحية البيئية في إطار نظام الأمم المتحدة للاستجابة في حالات الطوارئ؛

(و) تخصيص الموارد الملائمة، على النحو المتوخى في الخطة المتوسطة الأجل (E/ICEF/1994/3)، من الموارد العامة والأموال التكميلية للإمداد بالمياه، وللتثقيف في مجال المرافق الصحية والنظافة العامة، ولتحسين قدرة النظراء الوطنيين على المواجهة الفعالة للتحديات في هذا القطاع؛

(ز) تشجيع التوحيد القياسي المناسب لتكنولوجيا الإمداد بالمياه وخدمات المرافق الصحية من أجل التقليل الى أدنى حد ممكن من تكاليف التركيب والعمليات والصيانة.

٦ - يحث اليونيسيف على زيادة التأكيد على ما يلي، وتخصيص الموارد لذلك، حسب الاقتضاء:

(أ) المرافق الصحية البيئية، والنظافة العامة وتغيير السلوك؛

(ب) إدارة المجتمع المحلي "للبيئة المائية"، في سياق جدول أعمال القرن ٢١ والرعاية البيئية الأولية (انظر الوثيقة E/ICEF/1993/L.2)؛

(ج) بناء القدرات، مع اعتماد النهج البرنامجية التي تبني القدرات على جميع الأصعدة وفي جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك إنشاء المراكز المرجعية داخل المجتمعات المحلية لضمان التنمية المستدامة للقطاع؛

(د) مشاركة المجتمع المحلي في التكاليف الاستثمارية والتكاليف المتكررة بالنسبة للمستويات الأساسية من الخدمات، مع مراعاة الرغبة في الدفع والقدرة عليه، والاسترداد الكامل للتكاليف

الاستثمارية والتكاليف المتكررة بالنسبة للمستويات العالية من الخدمات من أجل توفير الموارد الإضافية للتوسع في الخدمات الأساسية وكفالة استدامتها؛

(هـ) النهج التي تحقق التوازن بين الجنسين لتحقيق الأهداف، مع الاعتراف بالمرأة كصاحبة دور رئيسية وكعامل تغيير وليس كمجرد مستفيدة أولى، في سياق الجهود العامة التي تبذل لتمكين المرأة (انظر الوثيقة E/ICEF/1994/L.5).

(و) النهج القائمة على الإسهام في تحقيق الأهداف وتشجيع دور المجتمع المحلي، بدعم من أصحاب المصلحة الآخرين، في تخطيط الخدمات وتنفيذها وإدارتها ورصدها؛

(ز) أعمال البحث والتطوير المتعلقة بالتكنولوجيا والمسائل الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك نقل التكنولوجيا بغرض تعزيز فعالية التكاليف والأثر والاستدامة؛

(ح) مساعدة البلدان على توحيد تعريف التغطية وتحسين نظم الرصد بإدخال مؤشرات عن العمليات والآثار؛

(ط) تعزيز الروابط مع برامج الصحة والتعليم والتغذية والبيئة وغيرها من البرامج الانمائية، مع استغلال التعاون بين جميع القطاعات التي تدعم بقاء الطفل وحمايته ونماءه؛

(ي) تحسين وتعزيز قدرة موظفي اليونيسيف المعنيين بالإمداد بالمياه والمرافق الصحية، بوسائل منها زيادة نسبة النساء في القطاع وتحسين تدريب الموظفين، بما في ذلك نقل المعرفة والمهارات والتوجيه وإقامة الهيكل الوظيفي الذي يستجيب استجابة فعالة لتحقيق أهداف القطاع؛

(ك) تقديم الدعم المناسب لتشجيع الإمداد بالمياه وخدمات المرافق الصحية في المناطق الحضرية المحرومة المنخفضة الدخل.

الدورة السنوية
٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥

٢٣/١٩٩٥ - انتخاب ممثلي المجلس التنفيذي في لجنة التعليم المشتركة بين اليونسكو واليونيسيف

إن المجلس التنفيذي

يقرر انتخاب العضو والعضو المناوب، التالي اسماهما، لدى لجنة التعليم المشتركة بين اليونسكو واليونيسيف لفترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٦ من مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: السيدة إيارا غلوريا أرياس برادرو، عضوا، والسيدة هيلواز فلهينا دي أراوجو، مناوبا، وكلتاهما من البرازيل.

الدورة السنوية
٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥

١٩٩٥/٢٤ - شكل مقررات المجلس التنفيذي في المستقبل

إن المجلس التنفيذي،

إذ يشير إلى مقرره 1994/R.1/1 (E/ICEF/1994/13/Rev.1)،

١ - يطلب إلى الأمانة أن تنظر في شكل مقررات المجلس في المستقبل لتسهيل تيسير تسيير العمل بطريقة عملية وفعالة؛

٢ - يطلب أيضا إلى الأمانة أن تقدم توصياتها إلى المجلس في دورته العادية الثالثة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

الدورة السنوية
٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥

الدورة العادية الثالثة

١٩٩٥/٢٥ - التفوق الإداري في اليونيسيف

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بالإيضاح الذي قدمته المديرة التنفيذية في يوم ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ استجابة للتعليقات التي أدلى بها أعضاء المجلس في الدورة العادية الثالثة، بشأن خططها لضمان استمرار إشراك المجلس التنفيذي إشراكا تاما في متابعة الاستعراض الإداري، لا سيما قولها إنها:

(أ) ستواصل إطلاع أعضاء المجلس على الوثائق ذات الصلة التي تتناول التقدم المحرز؛

(ب) ستداوم بانتظام على إطلاع أعضاء المجلس على المرحلة التي بلغتها اليونيسيف بصدد استهلاك الموارد و/أو التنفيذ المخصص؛

(ج) ستطلع أعضاء المجلس على وثائق بيانات المهام في أقرب وقت بعد أن تصبح متاحة؛

(د) ستحدد مواعيد الاجتماعات التي تعقد فيما بين الدورات وستضع لها جدولا زمنيا؛

(هـ) ستظل مبقية على الاستعراض الإداري في جداول أعمال اجتماعات المجلس المقبلة؛

(و) ستقدم عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، حسب الممارسة المعتادة، التوصيات التنفيذية التي تمس السياسة العامة أو الهيكل أو الشؤون المالية و/أو تدبير الموظفين، وتقتضي موافقة المجلس؛

٢ - يطلب كذلك:

(أ) أن يُزود المجلس في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٦، بموجز يوضح الصلة المباشرة بين توصيات الاستعراض الإداري، والنهج الاستراتيجي الذي يجري اتباعه وإجراءات المتابعة المقترحة مشفوعا بإطار زمني لاتخاذ القرارات في المجلس التنفيذي، وأن تظهر تلك الصلة في جميع التقارير المرحلية في المستقبل ؛

(ب) أن تشمل كل توصية من التوصيات الناشئة عن عملية الإصلاح الإداري المقدمة إلى المجلس، لإجازتها، تحليلا يتناول ما يترتب عليها من آثار بالنسبة لعمليات المتابعة الأخرى للاستعراض الإداري، ولطريقة إسهام التوصية في اضطلاع اليونيسيف بولايتها؛

(ج) أن تنظر عملية المتابعة في توصيات الاستعراض الإداري المتعلقة بعملية بطاقات المعايدة وما يتصل بها من عمليات؛

(د) أن تعرض على المجلس للنظر، عقب مداولات المشروع ٣، أية آثار تترتب على الاتفاق بين اليونيسيف ولجانها الوطنية.

الدورة العادية الثالثة
٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

١٩٩٥/٢٦ - تعزيز الرقابة والمساءلة المالية

إن المجلس التنفيذي

يحيط علما بالتدابير الواردة في الوثيقة E/ICEF/1995/AB/L.17 لتعزيز الرقابة والمساءلة المالية ويدعو المديرة التنفيذية إلى:

(أ) رفع تقرير إلى المجلس عن كيفية معالجة الضوابط الداخلية من خلال متابعة الاستعراض الإداري؛

(ب) رفع تقرير عن الطريقة التي يمكن بها لليونيسيف أن تستخدم التقارير المتعلقة بالاسراف في الارتباطات والانفاق للتحرك نحو بحث الأسباب واتخاذ الإجراءات المناسبة؛

(ج) النظر في معايير أهلية تصنيف المنظمات كمنظمات غير حكومية، واستعراض دور هذه المنظمات في تنفيذ برامج اليونيسيف.

الدورة العادية الثالثة
٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

١٩٩٥/٢٧ - تعزيز المساءلة والإشراف في اليونيسيف

إن المجلس التنفيذي

١ - يرحب بالتقرير المرحلي المتعلق بمراجعة حسابات المكتب القطري لكينيا ويطلب من الأمانة تقديم تقرير الى المجلس في كل دورة من الدورات عن كافة أنشطة مراجعة الحسابات التي يضطلع بها مستقبلا في مكتب كينيا الى أن تحل هذه المسألة؛

٢ - يطلب كذلك الى منظمة الأمم المتحدة للطفولة أن تنظم جلسة إحاطة إعلامية داخل البلد مع الشركاء المهتمين بشأن الآثار التي تترتب على برنامجها في كينيا.

الدورة العادية الثالثة
٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

١٩٩٥/٢٨ - الاستراتيجية الصحية لليونيسيف

إن المجلس التنفيذي

١ - يقر الوثيقة E/ICEF/1995/11/Rev.1 المتعلقة بالاستراتيجية الصحية لليونيسيف، بوصفها إطارا استراتيجيا لأنشطة اليونيسيف في القطاع الصحي ويؤكد ضرورة إدخالها طور التنفيذ على وجه السرعة عن طريق البرامج القطرية، مع مراعاة تعليقات المجلس التنفيذي؛

٢ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي في وقت مبكر من عام ١٩٩٦ عن الإجراءات المتخذة، والمخططة، لتنفيذ الاستراتيجية الصحية، آخذة في الحسبان ما أُدلي به من تعليقات في المجلس التنفيذي؛

٣ - يؤكد أهمية أن تستند الموارد التي تخصص للبرامج الصحية على الصعيد القطري على الأولويات الواردة في ورقة الاستراتيجية؛

٤ - يحث اليونيسيف على ما يلي:

(أ) المشاركة على نحو نشط مع منظمة الصحة العالمية والشركاء الآخرين في استعراض واستكمال استراتيجية توفير الصحة للجميع؛

(ب) استعراض تنفيذ الاستراتيجية والبرنامج الصحيين لليونيسيف من أجل بلوغ الأهداف التي حددها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل على ضوء الاستراتيجية المنقحة لتوفير الصحة للجميع؛

(ج) تقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي.

الدورة العادية الثالثة
٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

١٩٩٥/٢٩ - متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يعتمد إطار العمل لمتابعة اليونيسيف للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية على الوجه المبين في الوثيقة E/ICEF/1995/12/Rev.1، ويشدد على ضرورة تنفيذه على وجه السرعة مع أخذ التعليقات المدلى بها في المجلس التنفيذي في الاعتبار؛

٢ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تقدم إلى المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٦ تقريرا عن العملية المضطلع بها لإدماج متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في البرامج القطرية لليونيسيف؛

٣ - يطلب أيضا إلى المديرة التنفيذية أن تقدم إلى المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٨ تقريرا عن الأنشطة التي اضطلعت بها اليونيسيف على سبيل المتابعة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بما فيها الأنشطة التي اضطلعت بها بالتعاون مع وكالات مانحة أخرى، وعن نتائج تلك الأنشطة.

الدورة العادية الثالثة
٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

١٩٩٥/٣٠ - اعتماد في الميزانية المؤقتة للدعم الإداري والبرنامجي للمقر والمكاتب الإقليمية لعام ١٩٩٦

إن المجلس التنفيذي

١ - يقرر:

(أ) أن يوافق على اعتماد في الميزانية المؤقتة للدعم الإداري والبرنامجي لعام ١٩٩٦ للمقر والمكاتب الإقليمية على النحو التالي:

		(بدولارات الولايات المتحدة)
الفئة ١ (أ)	تكاليف الموظفين: الدوليين	٣٩ ٩٨٥ ٩٠٨
الفئة ١ (ب)	تكاليف الموظفين: المحليين	٣٦ ٥٣٤ ٩٣٥
الفئة ٢ (أ)	تكاليف التشغيل العامة: المقر	٤١ ٥٢٨ ١٦١
الفئة ٢ (ب)	تكاليف التشغيل العامة: المكاتب الإقليمية	٣ ٦٠٦ ١٩١
الفئة ٣	تكاليف الرزم والتجميع	٥ ١٩٧ ٣٩٧
	مجموع النفقات	١٢٦ ٨٥٢ ٥٩٢

(ب) أن يوافق، على التزام بمبلغ ٥٩٢ ٨٥٢ ١٢٦ دولارا كاعتماد لعام ١٩٩٦ يرصد في الميزانية المؤقتة للمقر والمكاتب الإقليمية؛

(ج) أن يؤذن للمديرة التنفيذية بأن تدير، بأكثر الطرق كفاءة وفعالية، الاعتمادات المقررة لكل من الفئات ١ (أ) و ١ (ب) و ٢ (أ) و ٢ (ب) و ٣. ويجوز للمديرة التنفيذية، بدون إذن جديد من المجلس التنفيذي أن تنقل عند اللزوم، إلى أي من الفئات ١ (أ) و ١ (ب) و ٢ (أ) و ٢ (ب) و ٣، مبلغا لا يتجاوز ٥ في المائة من هذه الفئات نفسها. ويجوز لها تنقيح المبلغ الوارد في الفئة ٣ صعودا أو نزولا، تمشيا مع حجم الأنشطة وتقديم تقرير عن ذلك إلى المجلس التنفيذي. ويجوز لها إجراء المناقلات التي تتجاوز نسبة ٥ في المائة المذكورة أعلاه بموافقة مسبقة من المجلس التنفيذي، وفي حالات استثنائية يجوز لها إجراء ذلك عن طريق استطلاع الآراء بالمراسلات؛

٢ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تجرى في سياق الاستعراض الإداري لليونيسيف تحليلا شاملا للتكاليف الإدارية في المقر والميدان، وفقا لطلب اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية؛

٣ - يحيط علما بعزم الأمانة على أن تقدم إلى دورة المجلس التنفيذي التي ستعقد في نيسان/أبريل ١٩٩٦ ميزانية موحدة للمقر والمكاتب الإقليمية لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ تضم ميزانيتي الدعم الإداري والبرنامجي والصناديق العالمية كميزانية موحدة، باستثناء الجزء المتعلق بصندوق برامج الطوارئ؛

٤ - يوافق على التوقف عن رصد اعتماد في الميزانية المؤقتة للمقر والمكاتب الإقليمية عند اعتماد الميزانية الموحدة.

الدورة العادية الثالثة
٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

١٩٩٥/٣١ - ميزانية الدعم الإداري والبرنامجي للمكاتب الميدانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

إن المجلس التنفيذي

١ - يقرر:

(أ) أن يوافق على ميزانية للدعم الإداري والبرنامجي لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ للمكاتب الميدانية على النحو التالي:

(بدولارات الولايات المتحدة)

الفئة ١ (أ)	تكاليف الموظفين: الدوليين	٧٨ ١٧٩ ٤٩٦
الفئة ١ (ب)	تكاليف الموظفين: المحليين	٦٠ ٦٩٧ ٠٩٥
الفئة ٢ (ب)	تكاليف التشغيل العامة: المكاتب الميدانية	٣٥ ٩٤٣ ٧١٠
	مجموع النفقات	١٧٤ ٨٢٠ ٣٠١

(ب) أن يوافق على التزام بمبلغ ١٧٤ ٨٢٠ ٣٠١ دولارا لميزانية المكاتب الميدانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧؛

(ج) أن يؤذن للمديرة التنفيذية بأن تدير، بأكثر الطرق كفاءة وفعالية، الاعتمادات المقررة لكل من الفئات ١ (أ) و ١ (ب) و ٢ (ب). ويجوز للمديرة التنفيذية، بدون إذن جديد من المجلس التنفيذي، أن تنقل، عند اللزوم، إلى أي من الفئات ١ (أ) و ١ (ب) و ٢ (ب) مبلغا لا يتجاوز ٥ في المائة من هذه الفئات نفسها. وبالإضافة إلى سلطة نقل ٥ في المائة فيما يتعلق بالفئة ٢ (ب)، يجوز للمديرة التنفيذية تنقيح معدل الاسترداد من المشاريع الممولة من الموارد التكميلية صعودا أو نزولا تمشيا مع النفقات الفعلية للبرامج الممولة من الموارد التكميلية لسنة معينة من سنوات الميزانية. ويجوز لها إجراء المناقلات التي تتجاوز نسبة ٥ في المائة المذكورة أعلاه بموافقة مسبقة من المجلس التنفيذي، وفي حالات استثنائية يمكن لها إجراء ذلك عن طريق استطلاع الآراء بالمراسلات؛

٢ - يحيط علما بعزم الأمانة على أن تقدم إلى دورة المجلس التنفيذي، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، ميزانيات موحدة للمكاتب الميدانية تضم ميزانيتي الدعم الإداري والبرنامجي والبرامج القطرية.

الدورة العادية الثالثة
٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

٣٢/١٩٩٥ - تقديرات الميزانية البرنامجية للصناديق العالمية الممولة من الموارد العامة للسنة التقويمية ١٩٩٦

إن المجلس التنفيذي،

١ - يقرر:

(أ) أن تعتمد ميزانية مؤقتة بمبلغ ٤٥ مليون دولار للصناديق العالمية (عدا صندوق برامج الطوارئ) للسنة التقويمية ١٩٩٦، موزعة على النحو التالي:

	المقر	المنطقة	الميدان	المجموع
	(بملايين دولارات الولايات المتحدة)			
الصندوق الأقاليمي لإعداد البرامج وتعزيزها وتقييمها	٧,٠	٠,٠	٠,٠	٧,٠
الصناديق الإقليمية	٠,٠	١٥,٠	٢,٥	١٧,٥
صندوق البرامج المخصص لأهداف التسعينات	١١,١	٠,٠	٩,٤	٢٠,٥
المجموع	١٨,١	١٥,٠	١١,٩	٤٥,٠

(ب) أن تُعتمد الميزانية المؤقتة لصندوق برامج الطوارئ لعام ١٩٩٦، كما يلي:

	المقر	المنطقة	الميدان	المجموع
	(بملايين دولارات الولايات المتحدة)			
الجزء الذي لا يسدد، في الصندوق	١,٩	٠,٠	٣,١	٥,٠
الجزء الدائر في الصندوق	٠,٠	٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
المجموع	١,٩	٠,٠	١٣,١	١٥,٠

(ج) أن يفوض المديرة التنفيذية بإدارة هذه الصناديق بأقصى قدر من الكفاءة والفعالية في إطار الاعتماد المخصص لكل صندوق. ويجوز للمديرة التنفيذية، دون تفويض إضافي من المجلس التنفيذي، أن تحول من صندوق الى آخر عند اللزوم، مبلغا لا يتجاوز ١٠ في المائة من الميزانية المعتمدة للصندوق المحول اليه؛

٢ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تطلع المجلس التنفيذي على خطط اعتمادات الأنشطة العالمية ومعايير تخصيص الأموال، بما فيها تلك الأموال التي تقدم إلى البرامج التي تشترك اليونيسيف في رعايتها؛

٣ - يحيط علما باعتزام الأمانة أن تقدم الى دورة المجلس التنفيذي في نيسان/ أبريل ١٩٩٦، ميزانية متكاملة للمقر والمكاتب الاقليمية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، تدمج ميزانيات الدعم الاداري والبرنامجي والصناديق العالمية في ميزانية موحدة، باستثناء صندوق برامج الطوارئ؛

٤ - يوافق على أن تتوقف الميزانية المؤقتة للصناديق العالمية المبينة أعلاه بمجرد اعتماد الميزانية الموحدة.

الـــدورة العاديـة الثالثة
٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

٣٣/١٩٩٥ - تقديرات الميزانية البرنامجية للصناديق العالمية الممولة من الموارد التكميلية للسنة التقويمية ١٩٩٦

إن المجلس التنفيذي،

١ - يقرر:

(أ) أن تعتمد ميزانية برنامجية مؤقتة ممولة من الموارد التكميلية للسنة التقويمية ١٩٩٦، بمبلغ ٧٦,٧ مليون دولار، رهنا بتوافر التبرعات المقدمة لأغراض محددة، وفقا لما يلي:

	المقر	المنطقة	الميدان	المجموع
	(بملايين دولارات الولايات المتحدة)			
الصناديق الإقليمية	٠,٠	٢,٠	١٢,٠	١٤,٠
صندوق البرامج المخصص لأهداف التسعينات				
الصحة	٥,٢	٠,٠	٣٦,٨	٤٢,٠
التغذية	٠,٨	٠,٠	٤,٢	٥,٠
توفير المياه والمرافق الصحية	٠,٣	٠,٠	١,٧	٢,٠
التعليم	٠,٥	٠,٠	٤,٥	٥,٠
الأنشطة المشتركة بين القطاعات	١,٥	٠,٠	٧,٢	٨,٧
المجموع	٨,٣	٢,٠	٦٦,٤	٧٦,٧

٢ - يوافق على أن يستعاض عن الميزانية المؤقتة المبينة أعلاه بميزانيات نهائية تقدم في دورة المجلس التنفيذي التي ستعقد في نيسان/أبريل ١٩٩٦.

الـــدورة العاديـة الثالثة
٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

١٩٩٥/٣٤ - الخطة المالية المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٥-١٩٩٨

إن المجلس التنفيذي،

١ - يوافق على الخطة المتوسطة الأجل كإطار لإسقاطات الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨ (الموجزة في الجدول ٤ من الوثيقة E/ICEF/1995/AB/L.13)، بما في ذلك إعداد ما يصل إلى ٥٨٢ مليون دولار من النفقات البرنامجية من الموارد العامة لتقديمها إلى المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٦ (المبينة في البند ٣، الجدول ٣ من الوثيقة E/ICEF/1995/AB/L.13). وهذا المبلغ مرهون بتوفر الموارد، وبشرط استمرار صحة تقديرات الإيرادات والنفقات الواردة في هذه الخطة؛

٢ - يعرب عن القلق إزاء انخفاض النسبة المئوية لعنصر الموارد العامة في مجموع إيرادات اليونيسيف، ويناشد الحكومات، والمنظمات غير الحكومية واللجان الوطنية لليونيسيف أن تزيد المساهمات التي تقدمها إلى مجموع إيرادات الموارد العامة لليونيسيف.

الدورة العادية الثالثة
٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

١٩٩٥/٣٥ - التقارير والبيانات المالية لليونيسيف

إن المجلس التنفيذي،

يحيط علما بما يلي:

(أ) التقرير المالي المؤقت والبيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، السنة الأولى من فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ (E/ICEF/1995/AB/L.14)؛

(ب) استعراض النفقات الزائدة عن الالتزامات، والالتزامات غير المنفقة للمشاريع المنجزة الممولة من أموال تكميلية (E/ICEF/1995/AB/L.18).

الدورة العادية الثالثة
٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

٣٦/١٩٩٥ - متابعة المقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي

إن المجلس التنفيذي،

يحيط علما بتقرير متابعة المقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥ (E/ICEF/1995/CRP.47).

الدورة العادية الثالثة
٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

٣٧/١٩٩٥ - تنسيق عرض الميزانيات

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالتزام المديرة التنفيذية المستمر بالإسهام في تنسيق عرض الميزانيات استجابة لمقرر المجلس 1994/R.3/6 **المؤرخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤؛**

٢ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تمضي بخطى حثيثة في جهودها الرامية إلى الإسهام في تنسيق عرض الميزانيات وتوفير المعلومات التالية للمجلس التنفيذي:

(أ) في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦، تقرير مرحلي شفوي يتضمن بيانا محددا بالسمات المشتركة بين ميزانيات منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وشرحا لمجالات الاختلاف بين الميزانيات؛

(ب) في الدورة السنوية لعام ١٩٩٦، تقرير مرحلي شفوي عن الخطوات اللازم اتخاذها لزيادة التنسيق، يكون مشفوعا بتقرير عن المناقشة التي جرت بشأن هذه المسألة خلال الدورة، يرفع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٦؛

(ج) في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦، القيام عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، بطرح مقترحات مبدئية بشأن إجراءات يتخذها المجلس التنفيذي.

الدورة العادية الثالثة

٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

١٩٩٥/٣٨ - إحالة البنود إلى دورات المجلس التنفيذي لليونيسيف في عام ١٩٩٦

إن المجلس التنفيذي،

يقرر الموافقة على إحالة البنود إلى دورات المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٦ على النحو التالي:

الدورة العادية الأولى
(٢٢-٢٦ كانون الثاني/يناير)

(١) مذكرات استراتيجيات البرامج القطرية المزمع تنفيذها في عام ١٩٩٧

التوزيع الإقليمي

(أ) شرق افريقيا والجنوب الافريقي (٨)
(ب) غرب ووسط افريقيا (٧)
(ج) الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي (١٣)
(د) شرق آسيا والمحيط الهادئ (٣)
(هـ) جنوب آسيا (٣)
(و) الشرق الأوسط وشمال افريقيا (٥)
(ز) وسط أوروبا وأوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة ودول البلطيق (٢)

(٢) متابعة الإصلاح الإداري: بيان برسالة اليونيسيف
(٣) عمليات الطوارئ، بما فيها مسائل التنسيق
(٤) تقرير عن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
(٥) الذكرى الخمسون لإنشاء اليونسيف
(٦) متابعة المقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة العادية الثانية
(٩-١٢ نيسان/أبريل)

(١) توصيات البرامج القطرية المزمع تنفيذها في عام ١٩٩٦ (٢٢)
(٢) موجز الاستعراضات النصفية وتقارير التقييم الرئيسية المتعلقة بتنفيذ البرامج القطرية، بما فيها المسائل المتصلة بالاستدامة والأثر في الأجل الطويل
(٣) الميزانية الموحدة

(٤) متابعة الإصلاح الإداري

(٥) متابعة استعراض السياسة الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

(٦) التقرير السنوي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

(٧) تقرير تنفيذ الاستراتيجية الصحية لليونيسيف

(٨) المسائل التنظيمية

(ستعقد مشاورات غير رسمية عن الزيارات الميدانية لأعضاء المجلس التنفيذي وعن أنشطة اليونيسيف في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز))

الدورة السنوية
(٣-٧ حزيران/يونيه)

(١) تقرير المديرة التنفيذية

(٢) متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل

(٣) الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٦-١٩٩٩

(٤) متابعة الإصلاح الإداري

(٥) ورقة استراتيجية عن الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة للغاية

(٦) تقارير لجنة السياسة الصحية المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية، ولجنة التعليم المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة واليونيسيف

(٧) خطة عمل وتقارير عملية بطاقات المعايدة والعمليات المتصلة بها

الدورة العادية الثالثة في
(١٦-١٩ أيلول/سبتمبر)

(١) التوصيات النهائية بشأن البرامج القطرية التي يجري تنفيذها عام ١٩٩٧

(٢) متابعة الإصلاح الإداري

(٣) التقرير والبيانات المالية لليونيسيف

(٤) التقرير المقدم إلى مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

(٥) متابعة المقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي

(٦) أساليب وإجراءات عمل المجلس التنفيذي

(٧) المسائل التنظيمية وبرنامج العمل لعام ١٩٩٧

الدورة العادية الثالثة
٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

- - - - -